

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ١٠

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تيجاني محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

## المناقشة العامة

خطاب فخامة السيدة ديلسي رودريغيس غوميس، نائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطُحبت السيدة ديلسي رودريغيس غوميس، نائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيدة ديلسي رودريغيس غوميس، نائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة رودريغيس غوميس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أحيي باحترام كبير جميع المجتمعين في هذه القاعة المقدسة في القانون الدولي العام. لقد جئت ممثلة لفنزويلا

الشريفة والشجاعة التي لن تركع أمام أي دولة إمبريالية. وأنقل تحيات الرئيس نيكولاس مادورو موروس والشعب الفنزويلي، فضلا عن العبق البوليفاري لروح قائدنا هوغو تشافيس فرياس.

لقد أتينا إلى هنا للإعلان عن بعض الأنباء السارة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية. النبأ الأول هو أن فنزويلا تنعم بالسلام، كما شهدنا مباشرة من خلال مشاركة ١٢٠ وفدا مؤخرا في المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد في فنزويلا - على الرغم من الحرب الإعلامية التي شنتها مؤسسات إعلامية قوية لتشويه سمعة جمهورية فنزويلا، وبالرغم من محاولة الانقلاب التي قامت بها الفصائل السياسية الفنزويلية المتطرفة، بما في ذلك حتى محاولات اغتيال رئيس الدولة، وسائر القيادة العسكرية والسياسية وسلطات الدولة الفنزويلية، وكذلك السفراء المعتمدين في البلد.

ووسائل الإعلام العالمية لا تقول شيئا، ولهذا السبب أشيد بهذا الحيز حيث يمكن للشعوب أن تتكلم مع بعضها البعض،

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1929465 (A)



ذلك أنه ينبغي للدول ألا تأتي هنا أيضا بالتلفيقات والأكاذيب وهي تخاطب الجمعية العامة. وتتعلق المسألة المحددة بالكيفية التي يمكن بها تحقيق هذه الالتزامات النبيلة والجديرة بالثناء بوصفنا مجتمعا دوليا لحقت أضرار جسيمة بمنظومته القانونية والمتعددة الأطراف.

وأود أن أبين في بعض الوقت التدابير القسرية الانفرادية وغير القانونية بالتالي، التي يخضع لها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه التدابير استخدام القوة الممنوعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ما يشكل اعتداء على السلام والأمن، وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. وخلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٥ و ٢٠١٩ اعتمدت حكومة الولايات المتحدة ما يزيد على ٣٥٠ تديرا قسريا أحادي الجانب ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، بما في ذلك التصرف غير القانوني وغير المبرر في جميع مواردنا وأصولنا المالية في الخارج، وفرض حصار تجاري شامل ذي آثار سلبية على خدمات الصحة والتعليم والغذاء في بلدنا ويهدف في المقام الأول إلى خنق الاقتصاد الفنزويلي وتركيبة شعبنا.

وأود أن أشاطر الجمعية العامة ثمة بيانات مروعة الجوانب التي تبينها تلك التدابير القسرية أحادية الجانب بالمقارنة مع الآثار الناجمة عن الحروب التقليدية. فمن المعروف جيدا أن استخدام القوة المسلحة من جانب المجمع الصناعي العسكري للولايات المتحدة يعني عملا تجاريا هائلا. ونلاحظ أن الرؤساء الثلاثة الأخيرين للولايات المتحدة قد زادوا عدد عمليات القصف غير القانونية، ما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، ودون الحصول على أي إذن بذلك من مجلس الأمن.

وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ ألقى الرئيس جورج بوش الابن - ٧٠ ٠٠٠ قبلة أي بمتوسط ٢٤ قبلة يوميا. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧، تحت قيادة الرئيس باراك أوباما، ألقّت حكومة الولايات المتحدة ١٠٠ ٠٠٠ قبلة فارتفع بذلك المعدل

لأنها غير قادرة على الوصول إلى تلك الوسائط التي تقتصر خدمتها على الدولة المهيمنة في العالم وسواتها. ولا تذكر وسائط الإعلام العالمية أي شيء عن نظام الحماية الاجتماعية في فنزويلا، الذي يشمل حوالي ١٩ مليون من الرجال والنساء الفنزويليين دون تمييز. وحددت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذا النموذج للشمول والعدالة والحماية الاجتماعية بوصفه هدفا للتدمير، وهو التهديد الحقيقي لنموذجها الرأسمالي العنصري. ويتعارض النموذج الفنزويلي جوهريا مع المشروع الذي بدأه المؤمنون بمبدأ مونرو الذي يسعى إلى إظهار بقية القارة الأمريكية كباحة خلفية للولايات المتحدة.

وفي إطار البرامج الاجتماعية الاستثنائية تبرز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها التزاما مشتركا للجمعية العامة، فضلا عن كونها الطريق المؤدي بهذه المنظمة قدما. وندعو هنا من مقر المجتمع الدولي إلى إنشاء آليات التعاون المشترك لتلبية الحاجة الملحة إلى حفظ بيئتنا التي لحق بها ضرر بالغ من جراء النموذج الرأسمالي المدمر. ونعرب عن تضامننا مع الشعب الكاريبي الشقيق في جزر البهاما الذي أصبح مؤخرا من ضحايا ويلات تغير المناخ. علاوة على ذلك، وباعتبارنا بلدا من منطقة الأمازون، نرفع أصواتنا ضد إضفاء الطابع التجاري على غابات الأمازون بقيادة رئيس البرازيل جايير بولسونارو الذي يستخدم بياناته الأيديولوجية المتطرفة لمهاجمة الرثة الطبيعية التي يتنفس بها العالم. ولذلك ندعو إلى أن الطبيعة حق غير قابل للتصرف لجميع الشعوب.

ونأتي إلى هذه المنظمة أيضا لأجل التصدي بفعالية للمسائل الملحة المتعلقة بالفقر وانعدام المساواة في عالم يمتلك فيه ٢٦ فردا قدرا من الثروة يعادل ما تملكه نسبة ٣,٨ بلايين شخص من أشد سكان العالم فقرا. ونتفق مع دعوة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريس، الدول إلى أن تأتي هنا بإجراءات ملموسة متخذة وليس بمجرد عبارات منمقة. وأود أن أضيف إلى

لأي مخططات إمبريالية بعد أن أمضت ما يزيد على خمسة عقود في مقاومة الحصار الاقتصادي. فما الذي يجعل هؤلاء يعلمون أنه لن يمكنهم أبدا دحر الثورة التي رفع رايتها خوسيه مارتى؟ وكان ذلك أيضا مصير البلد الشقيق نيكاراغوا. وشكلت هذه الثورات الثلاث في قارتنا - الثورة الساندينية بقيادة الثورة التي قادها خوسيه مارتى، والثورة البوليفارية أساسا لهذا المشروع الذي يحركه مبدأ مونرو. ولا ريب أن حكومة الولايات المتحدة تحكم علينا وتدعو إلى مؤشرات لديمقراطية لا تلتزم بما هي نفسها. وهم تحكم علينا بينما يجوز في ذلك البلد ٤٠٠ شخص على ثروات تفوق ما يملكه ٢٤٠ مليون شخص في البلد نفسه، وبذلك نشأت أقلية حاكمة مسيطرة على الحياة السياسية لغالبية السكان. والمجتمع الذي تهيمن على نظامه السياسي أقلية حاكمة ليس ديمقراطية ناهيك عن أن تكون له لسلطة لفرض نموذج على الأمم الأخرى. وندعو الولايات المتحدة إلى أن تكون أقل صلفا وأكثر تسامحا في تعايشها مع الأمم الحرة في هذا العالم.

وأود على المنوال نفسه التشديد على الصلة الخاصة القائمة بين البلدان الرئيسية المنتجة للكوكايين في العالم، والمستهلك الأكبر لهذه المخدرات في العالم - وأشير هنا إلى الصلة القائمة بين المخدرات في كولومبيا والولايات المتحدة. فمما تم توثيقه على نطاق واسع أن كولومبيا تنتج نسبة ٧٠ في المائة من مجموع استهلاك الكوكايين في العالم، وأنها زادت إنتاجها في العام الماضي بأكثر من ٣٠ في المائة، وهي نسبة أعلى من أي وقت مضى في تاريخ هذا الإنتاج. وأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قد ساهمت بأكثر من ١٠ بلايين دولار في مبادرة خطة كولومبيا الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. ويجب أن يعلم مواطنو الولايات المتحدة - بوصفهم الغالبية الساحقة وليست القلة الحاكمة - أن هذا إهدار لأموال دافعي الضرائب، ويجب عليهم أن يتساءلوا عن متى سيوضع حد لهذا؟

اليومي إلى ٣٤ قنبلة. ومؤخرا ألقت إدارة السيد دونالد ترامب بصفته الرئيس، ٠٩٦ ٤٤ قنبلة مسجلة بذلك رقما قياسيا بمتوسط ١٢١ قنبلة يوميا. وسببت هذه القنابل معاناة لجميع السكان المدنيين وأثرت بصورة عشوائية على الفتيان والفتيات والمسنين.

بيد أن هناك نوعا جديدا من إرهاب الدولة المفروض على مواطنينا - وهو نوع لا يشمل استخدام القنابل: ففي هذا العصر الرقمي أصبح بوسع المصارف وشركات التأمين أن تسبب الضرر بالضغط على زر فقط. وهذه هي التدابير التي تتخذها الولايات المتحدة مستغلة في ذلك هيمنة الدولار باعتباره العملة الاحتياطية في العالم. وأصبحت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة هي البنتاغون المسؤول عن عسكرة العلاقات الدولية الاقتصادية ومعاينة الملايين من الأشخاص الأبرياء عن طريق فرض مذاهب تغيير النظام وسرقة موارد الأمم الأخرى علنا.

ويعتبر مجرد وجود هذه التدابير دليلا على اختيار النظام القانوني الدولي. وفي هذا الصدد، أصبحت فنزويلا تجسيدا لأعظم الشرور المضادة لتعددية الأطراف. وتسبب الإرهاب الاقتصادي ضد فنزويلا في انخفاض دخلها القومي بما يزيد على تسعة أضعاف. وتشير التقديرات إلى أن مجموع خسائر الاقتصاد الفنزويلي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ قد بلغت ١٣٠ بليون دولار بسبب الحصار المالي الوحشي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة والذي لا يمكن وصفه إلا بأنه سطو ونهب فاضحين لمواردنا.

غير أن فنزويلا ليست وحدها في هذا. فقد أنشبت كراهية دونالد ترامب الاستعلائية مخالباها الإمبريالية في الثورة في الدولة الشقيقة كوبا أيضا. وبذلك وسعت نطاق هذه التدابير القسرية البربرية بفرض الجزاءات غير المشروعة عليها. ويبدو أن العقود الخمسة الماضية لم تكن كافية لكي تدرك الولايات المتحدة أن كوبا لن تستسلم أبدا. فكوبا الزعيم فيديل كاسترو لن تخضع

التي يجري فيها تدريب الإرهابيين لمهاجمة فنزويلا. هناك ثلاثة مواقع في شمال شرق بلد الرئيس دوكي هي: سانتا مارتا وريوهاتشا ومايكاو. واسمحوا لي بأن أعرض إحدائيات المعسكرات، التي سنقدمها أيضا إلى الأمين العام: سانتا مارتا، عند النقطة ١٤٥١١، ١٩٠١١ "شمالا و ٦٥٧٩، ١٥٠١١" غربا؛ وريوهاتشا عند النقطة ٣٣٢٠١١ "شمالا و ٥٥٧٥، ١٤٠١١" غربا؛ ومايكاو عند النقطة ٣٩٢٢٠١١ "شمالا والنقطة ١٣٥٧٢، ٥٨٠١١" غربا. وسنقدم أيضا صور المعسكرات، حيث يجري تدريب، مرة أخرى، المرتزقة للهجوم على فنزويلا.

وقد اتخذت فنزويلا، من جانبها، الإجراءات المناسبة. لجأنا إلى القانون الدولي العام وقدمنا الأدلة إلى حكومة كولومبيا. كما قدم المدعي العام الفنزويلي جميع الأدلة على وجود أشخاص في سبيلهم لارتكاب جرائم خطيرة ضد النظام الدستوري في فنزويلا - إرهاب ومحاولة اغتيال مسؤولي الدولة الفنزويلية والرئيس نيكولاس مادورو. وكان الرد الرسمي لحكومة كولومبيا هو إيواء أولئك الأفراد المطلوبين للمثول أمام نظام العدالة في فنزويلا ومنحهم الملاذ الآمن، في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وبهذه الأكاذيب، لم يثبت الرئيس دوكي أنه ممثل هنلي سيء فحسب، بل وكاذب مقيت. استغرق الأمر أقل من ٢٤ ساعة لظهور الحقيقة: تلك الحقيقة هي أن سيادة القانون القوية في فنزويلا تضمن عدم استخدام إقليمنا المحرم أبدا لارتكاب أي اعتداءات أو جرائم ضد بلد شقيق. وأقول ذلك وأنا مدرك تماما لمسؤوليتي. إن الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها إقليميا يعدون لعمل عدواني ضد فنزويلا من كولومبيا، مما يعرض الأمن والاستقرار في القارة للخطر.

وفي عهد يعود إلى عام ٢٠١٥، عندما أصدر الرئيس أوباما الأمر التنفيذي الشائن لتصنيف فنزويلا باعتبارها تهديدا للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، حذرنا الرئيس

وبفضل القائد هوغو تشافيس والرئيس نيكولاس مادورو، كانت فنزويلا مؤيدا لاتفاقيات سلام أشادت بها هذه المنظمة والآلة الإعلامية العالمية. ولكن اليوم، وفي ضربة قاضية واحدة، ينتهك الرئيس إيفان دوكي ماركيز بشكل صارخ تلك الاتفاقيات وبمزقتها.

ومنذ التوقيع على تلك الاتفاقيات، أكدت الأمم المتحدة قتل ١٢٣ من المقاتلين السابقين و ٧٣٩ من القيادات الاجتماعية في البلد الشقيق كولومبيا خلال العام الماضي. ولدى كولومبيا أكبر عدد من المرشدين داخليا في أي بلد، حيث يبلغ العدد تقريبا ٨ ملايين شخص. وهناك حوالي ٦ ملايين كولومبي من الرجال والنساء يعيشون في فنزويلا وحدها. ولن تنشر وسائل الإعلام، التي تخدم مصالح الهيمنة العالمية، أبدا تلك الأعداد.

وأود أن أسهب بشأن هذه المسألة لأن رئيس كولومبيا وقف قبل يومين أمام الجمعية العامة يطلق الأكاذيب عن فنزويلا (انظر A/74/PV.5). وأحضر هنا ما زعم إنه دليل على أن فنزويلا تأوي عناصر غير نظامية كولومبية. هل انحدرنا إلى هذا المستوى من عدم الاحترام - تأتي لتكذب على الجمعية العامة؟

وبفحص سريع لتلك الصور - التي سيتعرف عليها جميع الأعضاء لأن الفضيحة غطتها وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم - سيتبين أنهما في الواقع تصور الأراضي الكولومبية، لا أراضي فنزويلا كما زعم السيد إيفان دوكي، في حالتي كاوكا وكاتاتومبو. إن هذا ينتهك جميع آليات المساعدة المتبادلة القائمة بين البلدان في إطار الاتفاقيات التي تنظم التعاون المتبادل بين الشرطة والنظم القانونية. إن المسار المناسب هو الدبلوماسية. والمطلوب هو أن تقيم البلدان وسائل اتصال تتسم بالاحترام وفقا للقانون الدولي.

وأقترح على الرئيس دوكي أن يمسك بقلم لأنه قد اضطرنا أن نأتي أمام الجمعية العامة لنقدم إحدائيات محددة للمعسكرات

ونحن نرفض بالمثل الجزاءات المفروضة على إيران وكوريا الشمالية وسورية زيمبابوي. لقد استهدف أكثر من ٣٠ بلدا بهذه العقوبات الإجرامية غير القانونية.

ونرحب بانتخاب شقيقتنا المكسيك لرئاسة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي هي إرث رجال عظام أمثال فيديل كاسترو والقائد هوغو تشافيز، الذين كانت لديهم رؤية عظيمة لكيفية استعادة أعمق جذور حرية وعظمة أراضينا. ونرحب برئاسة المكسيك وندين أي نوع من الجرائم يرتكب ضد كرامة شعبها وضد اسمها.

كما نؤكد من جديد حقنا التاريخي في السيادة على غيانا إسكويبا ونذكر بأن اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦، الذي تم إيداعه على النحو الواجب لدى الأمم المتحدة، هو الصك الوحيد الصحيح والملمزم قانونا الذي ينص على إجراء مفاوضات ثنائية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي.

وهذه العملية الواسعة النطاق المضادة لفنزويلا تعود إلى عام ٢٠٠٢، عندما قادت ذ المتحدة انقلاباً ضد الرئيس هوغو تشافيس، بدعم من نفس الجهات الفاعلة الحالية التي تحاول للأسف الإطاحة بالحكومة الشرعية. وقد حدث شيء في فنزويلا في ٢٣ كانون الثاني/يناير لم يسبق له مثيل في العالم: وقف عضو في الكونغرس منتخب بأقل من ٩٠.٠٠٠ صوت في ساحة عامة وأعلن نفسه رئيساً لفنزويلا. هذا العضو في الكونغرس هو ألعوبة بيد الإمبريالية. وليست له شرعية سياسية في فنزويلا؛ وهو لا يعدو عن كونه أداة إجرامية غير شرعية أنشئت لزراعة الاستقرار والسلام في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

إن إعلان نفسه رئيساً قد لاقى اعترافاً من أقلية من الحكومات في هذا العالم غير المنصف، في واحدة ربما تكون من أسوأ الأخطاء في تاريخها الدبلوماسي. ولكن في حين أن العالم غير المنصف يؤيد القلة التي أيدت تلك المؤامرة غير الشرعية، تلقت الحكومة الشرعية برئاسة الرئيس نيكولاس مادورو تأييد

نيكولاس مادورو مما يلوح في الأفق. كانت تلك نقطة انطلاق أشد الممارسات تعنتا من جانب منظمة الدول الأمريكية، التي لم تعد فنزويلا عضواً فيها، عندما اعتمدت المعاهدة الاستفزازية التي عفا عليها الزمن للمساعدة المتبادلة بين البلدان الأمريكية، فيما مهد الطريق لتبرير التدخل المسلح في فنزويلا بقيادة الولايات المتحدة وتنفيذ حكومات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن جميع التدابير المنصوص عليها في تلك المعاهدة قد استخدمت بالفعل ضد فنزويلا باستثناء تدبير واحد هو التدخل المسلح. وهذا هو السبب في أننا حضرنا لنقف أمام الجمعية لتوجيه تحذير على أمل منع النزاع الذي يرغبون في نشر بدوره في منطقتنا.

الإجراءات التي اتخذتها أطراف عديدة لا تجعل ذلك أمراً يتسم بتعددية الأطراف؛ إنه نهج أحادي يرمي إلى تجاوز سيادة القانون الدولي. إن إلقاء نظرة على تاريخ منظمة الدول الأمريكية تكفي لإدراك أن هذا النهج الانفرادي من المجموعة مسؤول عن تحويل المنظمة إلى ما هي عليه اليوم، مجرد شبح لما كانت عليه ذات يوم.

وفي ظل الواقع العالمي اليوم، فإن منظمنا، هذا البيت المشترك، مدعو إلى الاضطلاع بدور أكثر استباقية في معالجة المسائل التي لها تأثير مباشر على السلام والأمن الدوليين. ومن بين أبرز المسائل - والتي أقول إنها أمر مخز - هي قضية فلسطين. إننا جميعاً ندين للشعب الفلسطيني، دين يعود تاريخه إلى أكثر من ٥٠ سنة. فقد حرم من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولة حرة مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما نرفض أي شكل من أشكال الحرب التجارية ضد الصين. ونبذ الجزاءات غير المشروعة المفروضة على روسيا. هاتان قوتان عالميتان ناميتان منخرطتان في بناء عالم جديد متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز مع احترام القانون الدولي.

وعلى وجه التحديد، وبغية تحقيق ضمان السلام والنظام والحفاظ عليهما في جمهوريتنا، دعا الرئيس نيكولاس مادورو جميع فئات المجتمع إلى المشاركة في الحوار السيادي. إن التزامنا بالنهج الدستوري لا يتزحزح.

وقد طرحنا هذه القصة من أجل تحذير العالم والمجتمع الدولي من هذه المؤامرات المتتوية، التي تُحاك على هامش الشرعية، والتي يمكن لها غداً ودون أي مبرر أن تؤثر في أي بلد آخر قد تقرر القوة المهيمنة على العالم أن تسرق منه علناً موارده أو تغير حكومته بأي ثمن. إن فنزويلا موحدة وفريدة وغير قابلة للتجزئة وستظل كذلك. إننا فنزويلا التي لن يُسلمها بوليفار ومحرونا لأي إمبراطورية.

لقد أيدت حكومة الولايات المتحدة هذه المغامرة غير المشروعة بفرض الحظر الإجماعي والوحشي السافر. فقد فرضت الولايات المتحدة ٦ ٠٠٠ من التدابير القسرية ضد عشرات من البلدان في أنحاء العالم بحلول عام ٢٠١٤. واليوم، في عام ٢٠١٩، ارتفع عدد التدابير القسرية الانفرادية غير المشروعة إلى ٨ ٠٠٠. تشكل هذه التدابير الأسلحة المفضلة للمهيمنة في القرن الحادي والعشرين، بأقل تكلفة وأكبر فائدة حسب تعابير الاستعمار الجديد.

ويخضع ٣٢ بلداً من البلدان اليوم لهذا العدوان الاقتصادي من جانب حكومة الولايات المتحدة ويعاني ثلث البشرية، وفقاً للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأثر السلي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، من عواقب هذا الشكل من أشكال العقاب الجماعي. وقد أقرت حركة عدم الانحياز بالأمس بياناً رفض تطبيق هذه الجزاءات غير المشروعة. إنها شكل جديد من أشكال الإرهاب الاقتصادي الذي يستخدم معاناة المدنيين الأبرياء لجني فوائد سياسية للقوة المهيمنة على العالم. وعلاوة على ذلك فهي، في عصرنا الرقمي، تغلّ بلايين من الدولارات بصورة غير قانونية بكبسة زر.

ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتحالفة في حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد مرّت ثمانية أشهر بالضبط على هذا الحدث الخسيس المارق في تاريخ جمهوريتنا. ولا تزال الحكومة الشرعية الدستورية التي تملك سيطرة فعلية على الأراضي والآليات المؤسسية لسيادة القانون، وستظلّ تملكها، هي حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، الذي اخترناه نحن الفنزويليين من خلال ممارسة حقنا المقدس في تقرير المصير.

ويؤيد معظم العالم فنزويلا ويدرك تماماً أن هذه المهزلة الإمبريالية ترقى إلى مستوى الجريمة المنظمة. والأخطر من ذلك هو التنسيق بين ذلك الألعية والجماعات شبه العسكرية الكولومبية وحكومة إيفان دوكي. وأغتنم هذه الفرصة لعرض هذه الصورة لمن يدعي نفسه رئيساً مع عضو قيادي في جماعة راستروهوس شبه العسكرية. وإنني أعرض هذه الصورة على الجمعية العامة لتوضيح ما نواجهه. إننا نواجه استخدام العصابات الإجرامية والجماعات شبه العسكرية التي تتجر بالمخدرات لزراعة الاستقرار في فنزويلا.

وهذا أمر مألوف بما فيه الكفاية في التاريخ. فشقيقتنا نيكاراغوا تذكر جيداً عندما استخدمت حكومة الولايات المتحدة جماعات الكونترا للإطاحة بالجبهة الساندينية. كما عانت بلدان الشرق الأوسط بالمثل من التنظيمات الإرهابية التي أنشئت ومولت وسلّحت واستخدمت للإطاحة بالحكومات التي لم تكن تدور في فلك القوة المهيمنة.

وفي هذا الصدد، أود إبلاغ المجتمع الدولي بأن سفيرنا لدى المحكمة الجنائية الدولية قد سلّم يوم الأربعاء مقطع فيديو يتضمن الاعتراف الكامل لأحد زعماء عصابة راستروهوس شبه العسكرية يُعد جزءاً من التحقيق الأولي بشأن كولومبيا وأنشطتها شبه العسكرية.

وبالنظر إلى هذه الادعاءات الخطيرة، تدعو فنزويلا إلى التحقيق في جميع هذه الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة من جانب الولايات المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية بحق فنزويلا والعالم - فقد اعترف مرتكبوها بما يوازي ذلك.

وما هي التدابير التي يجب أن نتخذها لتصحيح السلوك المسيء من جانب حكومة الولايات المتحدة، الذي يسبب المعاناة حتى لشعبها؟ أود أن أقول للرئيس ترامب إن شعبه يتوقع أن يكون قاده ملتزماً حقيقياً بالديمقراطية والقضاء على الفقر وعدم المساواة. ويتوقع ألا يتم جرّة إلى حروب من أي نوع. إن شعب والت ويتمان يشترك مع شعرائه في أمور أكثر مما يشترك مع الخطاب المتعجرف والاستعلائي الذي تتباهى به حكومته دون مبالاة. ويتوقع العالم من الولايات المتحدة تغيير مسارها على الفور، وأن تخضع، بصورة نهائية، للقانون الدولي وأن تبدي الاحترام لبيتنا المشترك.

وبعد مرور ٧٥ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، نتطلع إلى منظمة قوية خالية من القيود الجائرة وقادرة على كبح الممارسة غير الشرعية للسلطة.

دعونا نقلل من خطابات التباهي. وعلى نحو ما قال الأمين العام، دعونا نقول نعم لاتخاذ إجراءات عملية وفعالة بقدر أكبر. دعونا، بشكل جماعي، نشكل جبهة مشتركة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده، التي تشكل أساس القانون الدولي وعلّة وجود المنظمة. بهذه الطريقة وحدها يمكننا ضمان بقاء الجنس البشري والتعايش المتناغم والمشروع بين أعضاء المجتمع الدولي.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن فنزويلا تنعم بالسلام ويرعاها شعب كريم وشجاع يأبى الاستسلام، وستظل كذلك. إن لدينا إرثاً لا يفنى يتمثل في السيف الذي ورثناه من محررنا وأبينا، سيمون بوليفار. وقد جئنا إلى العالم متحلين بروحه حتى

أحضرت معي بيانين ألقيا في عام ٢٠١٨ لأقراهما، الأول من وزارة خارجية الولايات المتحدة:

”حملة الضغط تمضي قدماً. إن الجزاءات المالية التي فرضناها على الحكومة الفنزويلية قد أجبرتها على أن تبدأ بالدخول في حالة عجز عن السداد، سواء من حيث الدين السيادي أو ديون شركة النفط الفنزويلية الحكومية التابعة لها. وما نراه [...] هو انهيار اقتصادي كامل في فنزويلا. أي أن سياستنا تحقق النتائج واستراتيجيتنا تحقق النتائج وسنستمر في ذلك“.

لا مجال للشك في أن هذا الاعتراف الإجرامي ينتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة.

أما البيان الثاني فقد أدلى به السفير السابق وليام براونفيلد:

”يجب أن نتعامل مع هذا الأمر على أنه ألم ومأساة ستستمر حتى تصل إلى النهاية. وإذا استطعنا أن نفعل شيئاً يحقق تلك الغاية بصورة أسرع، فربما يجب أن نفعل ذلك، ولكن علينا أن نفعله مدركين أنه سوف يؤثر على ملايين البشر الذين يجدون بالفعل صعوبة كبيرة في إيجاد ما يكفي من الغذاء، وفي الحصول على علاج عند المرض، أو العثور على ملابس يرتديها أطفالهم قبل الذهاب إلى المدرسة. إننا لم نبلغ حدّ القيام بذلك وننتظره بأنه لا يؤثر في هذا المجال. يتعين علينا اتخاذ قرار صعب - فالنتيجة المرجوة تبرر هذه العقوبة الشديدة.“

وما هي النتيجة التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية فيها؟ إننا تسعى إلى هزيمة الثورة البوليفارية وإبقاء هيمنتها على كل ركن من أركان العالم. وهي تهاجم إيران وروسيا والصين - البلدان المنخرطة في بناء عالم جديد. وهي تتبع سياسات شائنة لتطبيق المبدأ غير المشروع لتغيير النظام.

إلى السلام، ومن مكافحة أوجه عدم المساواة والظلم إلى التنمية المستدامة.

وأرحب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٣٩/٧٣، بشأن التعاون مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وتهنئ كابو فيردي السيد تيجاني محمد بندي ممثل نيجيريا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ويوسعه التعويل على دعم كابو فيردي. ونتفق معه بشأن فضائل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في خدمة السلام والتنمية.

كابو فيردي بلد ذو تاريخ يبلغ ٥٥٩ عاماً. وتاريخنا إنما هو تاريخ من الطموح والقدرة على الصمود والانتصار والتكيف. لقد عشنا طيلة قرون في بلد تهطل فيه الأمطار بشكل ضئيل وغير منتظم. وقد عانينا من الجوع في أربعينيات من القرن الماضي. أما اليوم فأصبحنا أكثر قدرة على الصمود ونواجه فترات من الجفاف، التي دائماً ما يصاحبها ضمان الأمن الغذائي. ومنذ أواخر القرن السابع عشر، ما برح سكان كابو فيردي يهاجرون لأسباب اقتصادية، ولدينا اليوم مجموعة هائلة من المغتربين في الولايات المتحدة وأوروبا والقارة الأفريقية يسهمون في اقتصادنا وفي وجود كابو فيردي في العالم. وقد حققنا تقدماً بالانتقال من كوننا بلداً فقيراً للغاية إلى بلد متوسط الدخل، والآن، في هذا الجيل، لدينا طموح مشروع في تحقيق التنمية.

ولطالما كانت لدينا علاقة صعبة رغم كونها عاطفية مع الطبيعة. أما الأبناء الطيبة، فيما هو اتجاه رئيسي قدماً، فهو أن العالم الآن يقدر الموارد المكتشفة في كابو فيردي التي تسببت في مشاكل للأجيال السابقة. فبالبحر، الذي غنى له الموسيقيون والشعراء لدينا باعتباره طريق الهجرة والاشتياق، قد أصبح أصلاً من أصول الاقتصاد الأزرق والسياحة. والرياح والشمس، اللتان كانتا إنذاراً بالجفاف، تنتجان الآن الطاقة المتجددة. وموقعنا البعيد عن بقية العالم، أصبح الآن مورداً هاماً، حيث جعل

لا نترك أبداً مساحة لسانتاندير وخيانة القلة للشعوب الحرة في هذا الوطن العظيم. دعونا نؤسس جبهة موحدة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وسعادة شعوبنا. فكما قال الشاعر بنديتي، ينبغي الدفاع عن السعادة بوصفها ملاذاً، بوصفها مبدأً، بوصفها راية، بوصفها حقاً. دعونا، من خلال بوليفار، نتخلص من خوفنا وننقذ وطننا. إننا نقول اليوم دعونا نتخلص من خوفنا وننقذ العالم من العنف الرأسمالي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلت به من فورها.

**اصطحبت السيدة ديلسي رودريغيس غوميس، نائبة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، من المنصة.**

**خطاب السيد خوسيه أوليسيس كوريبا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي.

**اصطحب السيد خوسيه أوليسيس كوريبا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، إلى المنصة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد خوسيه أوليسيس كوريبا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد سيلفا (كابو فيردي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية):** يشرفني، ويشرف كابو فيردي، أن أحيي جميع شعوب الأمم المتحدة الممثلة هنا بأرفع الشخصيات. وأقدم تحية خاصة إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش اعترافاً بالكيفية التي ما برح يقود بها منظومة الأمم المتحدة ويرتقي بها إلى مستويات جديدة في جميع المجالات، من حقوق الإنسان



تغير المناخ، وضمان الشمول“، دون أن ننسى السلام والأمن باعتبارهما من الشروط الأساسية لنجاح هذه الجهود. وهذه قضايا عالمية تتطلب استجابات محلية في سياق من التضامن العالمي لما لها من آثار على الأمن العالمي بالمعنى الأوسع.

وتقوم كابو فيردي بتنفيذ خطتها الاستراتيجية للتنمية المستدامة، التي تتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتبع كابو فيردي نهجا شاملا للمساواة والإنصاف بين الجنسين في نظامنا للتخطيط، وميزانية الدولة، والسياسات العامة. وتكفل كابو فيردي الحق في التعليم للجميع من خلال كفالة تعميم وتمويل التعليم قبل المدرسي، وتوفير الحصول المجاني على التعليم الأساسي والثانوي، والاستجابة للاحتياجات التعليمية الخاصة. وقد استثمرت كابو فيردي في مجال الحماية والرعاية الاجتماعية للقطاعات الأكثر ضعفا في مجتمعنا، بمن في ذلك الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وتراهن كابو فيردي على الاستقلال الذاتي والاكتفاء الذاتي للأسر من خلال اتباع سياسات تعزز خلق فرص العمل، ومباشرة الأعمال الحرة، والإدماج المنتج.

وتقوم كابو فيردي بتنفيذ استراتيجية انتقالية متعلقة بالمياه والطاقة وتهدف إلى الحد من الاعتماد على مياه الأمطار والوقود الأحفوري وتحسين القدرات الاقتصادية للسكان من أجل الحصول على المياه والطاقة. وأدخلنا أول جهاز لتحلية مياه البحر منذ ٥٠ عاما. واليوم، يستخدم ٧٠ في المائة من السكان في كابو فيردي المياه المحلاة لاستهلاكهم. وفي السنوات القادمة، سنصل إلى ما نسبته ٩٠ في المائة، نتيجة للاستثمارات الحالية. ونقوم بتنفيذ استراتيجيات لتنويع مصادر المياه لأغراض الزراعة من خلال تحلية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، ونشر الري بالتنقيط إلى جانب الطاقة المتجددة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيالهو روشا (كابو فيردي).

كابو فيردي منبرا في وسط المحيط الأطلسي، يربط أفريقيا بأوروبا والولايات المتحدة والبرازيل.

إننا لم ننشئ بلدا جديدا؛ بل تكيفنا مع العيش فيه. لقد تغلبنا على التحديات وقطعنا التزاما وطنيا بتحقيق التنمية، اقتناعا منا بأن أحدا لن يقدم لنا ما لا يمكننا أن نقدمه لأنفسنا لدفع عجلة التغييرات الهيكلية التي يحتاجها بلدنا من أجل تحقيق التنمية. والأساس الأكثر أمنا الذي يمكن أن تحدث بناء عليه هذه التغييرات هو الاستقرار السياسي، والحكم الرشيد، والثقة الراسخة في سيادة القانون ونزاهة مؤسساتنا. تلك هي أهم الأصول التي نصر نحن في كابو فيردي على الحفاظ عليها، والاهتمام بها، وتقديرها، وتحسينها.

إننا نواجه نفس التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا نواجه تحديات التنمية في دولة جزرية صغيرة نامية ارتقت إلى مصاف البلدان المتوسطة الدخل. لكن هدفنا لا يتمثل في أن نخرج من وضع بلد أقل تقدما ونظل بلدا متوسط الدخل يخضع لشروط تمويل وتعاون أشد قسوة. بل إنه يتمثل في تحقيق التنمية والدخل المرتفع. ولذلك فإننا بحاجة لأن تصبح التنمية هي هدف العملية الانتقالية وأن تصبح آليات وشروط التمويل متسقة وتتماشى مع هذا الهدف.

ويعد تنقيح إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) حاليا فرصة لنا جميعا لتكثيف الإجراءات التي يمكن أن تساعد الدول الجزرية على تطوير قدرتها التنافسية الاقتصادية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التعرض لتغير المناخ وغير ذلك من الأحداث المناخية الحادة، والحصول على التمويل الحكيم والمستدام.

ونرحب بالرؤية التي قدمها لنا السيد محمد بندي والموضوع المقترح لمناقشتنا العامة، وهو: ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة

إن الوقت قصير، ونحتاج إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لعكس اتجاه تغير المناخ واتساع رقعته. إن الوقت قصير، ويجب أن ننفذ استجابات فعالة لمواجهة التحدي الذي يمثله الفقر والآثار المترتبة عليه. إن الوقت قصير، ويجب علينا الالتزام بالسلام. إن الجيل الحالي من الأطراف السياسية الفاعلة لا يملك كل الوقت في العالم، ويجب أن يكون مسؤولاً أمام الجنس البشري. لقد آن الأوان لكي نتجاوز النوايا. وحن الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة قابلة للقياس، ويتم الإلتزام بها لتلبية تطلعات شعوبنا واحتياجاتنا العالمية. لقد حان الوقت لتحسين العالم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحِب السيد خوسي أوليسيس كوريسيا إي سيلفا،**  
رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي من المنصة.

**خطاب السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا؛**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

**اصطُحِب السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا،**  
إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس محمد (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أضم صوتي إلى غيري بتهنئة السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أيضا أن أشكر معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على تفانيها

ونقوم بتنفيذ استراتيجية انتقالية في مجال الطاقة من أجل الحد من اعتمادنا على الوقود الأحفوري. وهدفنا هو بلوغ ما نسبته ٣٠ في المائة من إنتاج الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٥، من المستوى الحالي البالغ ٢٠ في المائة، لتتجاوز ما نسبته ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، ونصل إلى ما نسبته ١٠٠ في المائة من استخدام الموارد المتجددة بحلول عام ٢٠٤٠. ونحن أول بلد أفريقي ينضم إلى تحالف الحد من كثافة الانبعاثات الكربونية في مجال النقل. ونعترزم، في إطار استراتيجيتنا الانتقالية في مجال الطاقة، أن نستبدل تدريجيا جميع مركبات الاحتراق الداخلي بالمركبات الكهربائية بحلول عام ٢٠٥٠. هذا هو إسهامنا المتواضع من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في مجال النقل.

وقد برهنت كابو فيردي على تأييدها والتزامها ومصداقيتها فيما يتعلق بالمثل العليا للأمم المتحدة على أوسع نطاق. ونود أن نجعل كابو فيردي في مركز الحوار المفيد في تعزيز الحوار والسلام والتسامح بين الأمم، وكحليف ذي مصداقية في مجال الأمن التعاوني ضد الجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص والإرهاب. ونحن نتخذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الأهداف الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في مسعى يشمل الحكومة والشركات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. ونسعى حتى إلى المزيد من الإلتزام من أجل تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في أن تصبح بلدا متقدما النمو. وهذه لحظة هامة بالنسبة للأمم المتحدة، التي ستحتفل في عام ٢٠٢٠ بمرور ٧٥ عاما على إنشائها؛ وكذلك، بالنسبة لكل بلد على حدة، من أجل تسريع جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذا كنا فعلا نريد ألا يتخلف أحد عن الركب، وتحقيق أحد أكثر الأهداف الإنسانية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن هيكل الأمم المتحدة هو الذي يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها الرئيسية لمنع نشوب الحروب بين الدول. وفي الواقع، إن هذا الهيكل أتاح تشجيع الحروب داخل البلدان وفيما بينها. صحيح أن البلدان الأوروبية الحربية لم تخض حروبا مع بعضها البعض على مدى ثلثي قرن، لكن ثمة أدلة في أماكن أخرى، على أن البلدان الأوروبية سببت اندلاع حروب، وقدمت الأسلحة والأموال، وشاركت بنشاط في إطالة أمد تلك الحروب. ومن الجلي أن هذا أمر مفيد للأعمال التجارية، وبيع الأسلحة. وكان أول عمل دبرته البلدان الغربية هو إنشاء دولة إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطردها ٩٠ في المائة من سكانها العرب.

وتمّ منذ ذلك الحين حوض الحروب في العديد من البلدان، وكان للكثير منها صلة بإنشاء دولة إسرائيل. وها نحن اليوم نواجه الإرهاب حيث لم يكن من قبل، أو على الأقل ليس على النطاق الراهن. أما العمليات العسكرية الجارية ضد الأعمال الإرهابية فلن يكتب لها النجاح. لأننا بحاجة إلى تحديد الأسباب ومعالجتها، لكن الدول الكبرى ترفض تناول الأسباب الجذرية. بل تفضل الأعمال العسكرية والجزاءات، وستظل تفشل في القضاء على الإرهاب.

إن ماليزيا تقبل دولة إسرائيل كأمر واقع، ولكنها لا يمكن أن تقبل مصادرة الأراضي الفلسطينية على نحو صارخ على يد إسرائيل لحساب مستوطناتها أو احتلالها للقدس. فلا يسع الفلسطينيين حتى دخول المستوطنات التي بنيت على أرضهم. وبسبب إنشاء إسرائيل، ظهر عداء الآن تجاه المسلمين والإسلام. فالمسلمون متهمون بالإرهاب حتى إن لم يفعلوا شيئا.

وقد زعزعت حملة إرساء الديمقراطية وتغيير الأنظمة استقرار البلدان الإسلامية. فتعرض المسلمون في جميع أنحاء العالم للاضطهاد، وطردها من بلدانهم، ولم يمنحوا حق اللجوء. وقضى الآلاف في البحر ومن جراء فصول الشتاء القاسية في

وقيادتها في الإنجاز الناجح لأعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وترحب ماليزيا بموضوع الدورة الحالية للجمعية العامة وهو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع". إن الرسالة الرئيسية لهذا الموضوع هي "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف"، وهذا ما تمثله الأمم المتحدة. وسأقترح القليل.

منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن مضى، ادعت خمسة بلدان الانتصار في الحرب العالمية الثانية. واستنادا إلى ذلك النصر، أصرت على الحق في أن تحكم العالم فعليا، ومن ثم أعطت لنفسها حق النقض إزاء بقية العالم في المنظمة التي أنشأوها - المنظمة التي ادعوا أنها ستقوم بإنهاء الحروب وتسوية الصراعات. إن حق النقض، كما يجب أن يعرفوا، يتعارض مع جميع مبادئ حقوق الإنسان التي يدعون هم أنفسهم أنهم أنصرواها. لقد وأد الغرض من هذه المنظمة العظيمة التي أنشأوها. فقد ضمن أن يتمكن أي منهم من إلغاء جميع الحلول لكافة الصراعات. ومن خلال تجزؤهم إلى فصائل أيديولوجية، أحبطوا جميع المحاولات الرامية إلى حل المشاكل.

وبإمكان أي منهم أن يلغي رغبات حوالي ٢٠٠ من الأعضاء الآخرين. إن هذا بالقطع أمر غير ديمقراطي تماما. ومع ذلك، هناك من بين تلك البلدان من يوبخ بلدان العالم الأخرى لأنها غير ديمقراطية، أو ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية. إلى متى ينبغي السماح لتلك المجموعة بأن تمارس هذه الصلاحية؟ إلى متى؟ إلى الأبد؟ يبدو أن الإطار الزمني غير المعلن سرمدى. لقد أدت هذه الصلاحية ذاتها إلى سباق للتسلح. فكل بلد من تلك البلدان الخمسة يعتمد على قوته العسكرية لتحدي أي محاولة لانتزاع تلك الصلاحية منه. وهي تشعر بأنه يجب عليها أن تكون مسلحة بشكل جيد للاحتفاظ بحقها في أن تكون من الخمسة ذوات الامتيازات.

الفرصة. فلا يمكنهم أن يثقوا في جيش ميانمار إلا إذا تم توفير شكل من أشكال الحماية التي لا يد لميانمار فيها.

إن عجز العالم عن وقف الفظائع التي تعرض لها الروهينغيا في ميانمار قد أضعفت من اعتبار قرارات الأمم المتحدة. والآن، رغم قرارات الأمم المتحدة المعتمدة بشأن جامو وكشمير، فقد تعرض البلد للغزو والاحتلال. وقد تكون هناك أسباب لهذا التصرف، إلا أنه يبقى تصرفاً خاطئاً. ويجب حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية. وعلى الهند أن تعمل مع باكستان سعياً إلى تحقيق هذه الغاية. فتجاهل الأمم المتحدة سيفضي إلى أشكال أخرى من الازدراء إزاء المنظمة وسيادة القانون.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إنغوانيز (مالطة).

تنطلع جميع بلدان العالم إلى الازدهار وتنمية اقتصاداتها. وفي زمن الاستعمار، كانت ثروة الأراضي المستعمرة تُستغل لإثراء الأسياد المستعمرين. ولا يمكن توقع الكثير من المستعمرين السابقين، ولكن تلك المستعمرات تتوقع أن يُسمح لها بتطوير بلدانها لمنفعتها الذاتية. ومع ذلك، فإنها تواجه العراقيل في القيام بذلك. وثمة الكثير من الحديث عن التجارة الحرة، ولكنه يجري إدراج قواعد تنظيمية جديدة باستمرار تضر بتنمية البلدان الفقيرة. وذلك لأن المقترحات والقواعد والأنظمة يقوم بإعدادها الأغنياء، وكثيراً ما يتم ذلك سراً، ويكاد يكون الفقراء مجبرين على قبولها.

ومن الأمثلة على ذلك اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ. فقد تم إعداده في واشنطن العاصمة، مع إسهامات من الشركات التجارية الكبرى. وبموجب الاتفاق، قد تكون حكومات البلدان الصغيرة مجبرة على دفع تعويضات مالية ضخمة للشركات الأجنبية الكبرى إذا ما أثرت قراراتها في ربحية تلك الشركات، بما في ذلك الأرباح المستقبلية. ولحسن الحظ، فإن البلد القوي الذي قام بإعداد الاتفاق قد رفضه الآن. وبعد استبعاد ذلك البلد، بات الاتفاق

أوروباً. ومما لا شك فيه أن في الماضي لم تكن هناك موجات هجرة بأعداد هائلة من هذا القبيل. واليوم، أجبرت الحروب وحالات عدم الاستقرار الناجمة عن تغير الأنظمة الناس على الفرار من بلدانهم.

وأعترف بأن الديمقراطية تعتبر ضرباً من ضروب الحكم أفضل من الديكتاتورية، ولكنها ليست أسهل أشكال الحكم التي يمكن تنفيذها. ويصدق هذا بوجه خاص حين تُعتمد بين عشية وضحاها. وينبغي أن يتاح الوقت اللازم للانتقال التدريجي نحو الديمقراطية. والواقع أن البلدان ذاتها التي تروج للديمقراطية لم تصبح كذلك إلا بعد عقود، إن لم تكن قرونًا. فنتيجة اعتناق الديمقراطية بين عشية وضحاها يكون زعزعة الاستقرار والحرب الأهلية، مما يفضي ببعض البلدان إلى حالة من الفوضى يسودها فراغ حكومي. بل إن بعضها عاد إلى أنظمة استبدادية أسوأ من تلك التي أطيح بها. أما شعوبها التي عجزت عن تحمل معاناة الحرب والعنف، فاضطرت إلى الهجرة.

وتتحدث الديمقراطيات الكبرى باستمرار عن سيادة القانون، ولكنها تتوخى الانتقائية في ذلك. فبوسع أصدقائها انتهاك أي قانون من القوانين والإفلات من العقاب تماماً. وبإمكان إسرائيل أن تنتهك جميع القوانين والمعايير الدولية في العالم دون أن ينقطع تقديم الدعم لها ولا الدفاع عنها. أما البلدان غير الصديقة فلا يمكنها أن تفعل الصواب قط. ليس ثمة عدالة في هذا العالم.

ولا بد لي أن أشير مرة أخرى إلى مصير الروهينغيا في ميانمار. فقد قامت العديد من مستعمرات الغرب بطرد السكان غير الأصليين من بلدانها عند الاستقلال، ولكن ما من بلد كان بوحشية ميانمار على الإطلاق. وحتى السكان الأصليون قد دُبحوا، وقتلوا بوحشية واغتصبوا على مرأى العالم ومسمعه، على خلفية حرق منازل الضحايا وقراهم. فأجبروا على الهجرة ولا يجرؤون الآن على العودة إلى ميانمار حتى عندما تتاح لهم

الحروب الحديثة كاسحة من كل الوجوه، حيث يسقط فيها قتلى وجرحى ليس من المقاتلين فحسب، بل من الأبرياء من الأطفال والمرضى والعاجزين. وتُدمر بلدان بأكملها وتُهدر تريليونات الدولارات. وفي النهاية، فإن المنتصرين والخاسرين على السواء يعانون. ونحن نعتبر أنفسنا متحضرين ولكننا لا نزال بدائيين للغاية، بالنظر إلى أننا نقبل بقتل الناس كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول أو داخلها. وهناك سبل أخرى لتسوية المنازعات. فيمكننا التفاوض أو طلب التحكيم من أطراف ثالثة أو يمكننا أن نلجأ إلى المحاكم، مثل محكمة العدل الدولية.

ولا تكتفي ماليزيا بالكلام؛ فنحن نتخذ إجراءات ونسوي المنازعات مع جيراننا من خلال التفاوض وعن طريق محكمة العدل الدولية. وقد كسبنا في بعضها وخسرنا بعضها، ولكن أحدا لم يُقتل. وإنه لأمر سخيف أن يدور كل هذا الحديث عن عدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي. ونحن نعلم أنه إذا خضنا حرباً، فإن ذلك الشبر سيكلفنا أكثر من قيمته بكثير. وعندما نلجأ إلى المحكمة، فإننا لا نحصل دائماً على ما ندعي أنه حق لنا، ولكن الأمر نفسه ينطبق على الحرب - فنحن لا ننتصر دائماً. وفي أي مسابقة بين طرفين، لا بد أن يخسر أحدهما ليفوز الآخر. ولكن إذا ما استخدمنا الوسائل السلمية، فإن الأمر سيكلفنا أقل بكثير حتى إذا خسرننا. فلا يموت أحد ولا تُدمر أي أراض.

إن العالم يشهد تغيراً في المناخ. وأصبحت ماليزيا أشد حراً من أي وقت مضى. ولا يبدو أننا سنعود إلى درجات الحرارة السابقة؛ وفي الواقع، يبدو أن درجات الحرارة تزداد بصورة مطردة. وفي أماكن أخرى، تدمر الأعاصير المدارية والأعاصير القوية مدناً بأكملها وتقتل الآلاف وتُخلف دماراً ذا أبعاد غير مسبوقة. وتُغرق مياه الفيضانات الناجمة عن العواصف مساحات شاسعة من الأراضي. وفي بعض الأحيان، تحدث نوبات جفاف وتدمر الحرائق الهائلة الغابات والبلدات، مُتسببة في الضباب وربما

أكثر استساغة، ولكنه لا يزال ينص على شروط تجارية تنفي التجارة الحرة. وأبلغنا بأن علينا إزالة الرسوم على الواردات أو خفضها بحيث يتسنى للمنتجات الأجنبية أن تسحق صناعاتنا الناشئة. وحُصرت صادراتنا في المواد الأولية فقط. كيف يمكننا أن نصنع ونوفر فرص العمل لشعبنا؟

ويمثل الحظر المفروض على استيراد زيت النخيل الذي اقترحه البلدان الأوروبية حالةً نموذجية لحرماننا من التجارة الحرة. فهي تشن حملة لفرض حظر على زيت النخيل بسبب عجزها عن الحفاظ على القدرة التنافسية للزيوت الغذائية التي تنتجها. ويقال إن زيت النخيل سام، ويدمر موائل قردة الململة ويقلل من امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وما إلى ذلك. أما المنتجات الأوروبية فمصنّفة على أنها خالية من زيت النخيل بغية إظهار نفورها منه والحظر المفروض عليه. إن ماليزيا تنتج زيت النخيل؛ والعديد من البلدان الفقيرة تفعل ذلك. ولن تُقدم ماليزيا على إزالة مزيد من الغابات لصالح مزارع زيت النخيل. فإننا قلقون بقدر الأوروبيين على مصير بيئتنا.

وإبان مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام ١٩٩٢، تعهدت ماليزيا بالإبقاء على ٥٠ في المائة على الأقل من كتلتها البرية تحت الغطاء الحرجي. وقد وفينا بتعهدنا، بل ذهبنا إلى أبعد من ذلك. فغطاؤنا الحرجي يمتد على ٥٥,٣ في المائة، وهي نسبة تتجاوز تعهدنا في ريو. ولا يزال زيت النخيل عنصراً يسهم إسهاماً هاماً في اقتصادنا. وليس هناك ما يدل على أنه سام. فقد استهلكه الملايين ولم يُصابوا بشيء. ونحن ناشد الأغنياء حكمتهم لأن لا يعملوا على إفقارنا ويمنعوا مئات الآلاف من العمال في بلداننا من كسب قوتهم. وسيكون بذلك استهلاك زيت النخيل فعالاً حسناً.

وتمشيا مع أهداف الأمم المتحدة، أطلقت ماليزيا حملة لتجريم الحرب. فمن السخف شنق قاتل قام بقتل شخص واحد، فيما يجري تمجيد المسؤولين عن موت الملايين من الناس. إن

إن ماليزيا بلد متوسط الدخل يعتمد على التجارة في نموه. وبطبيعة الحال، فإن أسواقنا هي البلدان الغنية. والآن، يريد الأغنياء منا تحقيق التوازن التجاري وشراء مزيد من السلع منهم لتصحيح هذا الاختلال. ولتحقيق ذلك، لا بد أن ننفق الأموال التي نكسبها من التجارة لاستيراد السلع من الأغنياء. وسيجري وقف نمونا حتى يتسنى لمن هم أغنياء فعلا أن يصبخوا أكثر ثراء. إن التجارة تحقق الثراء للجميع. وقد ثبت ذلك على مر العصور. وماليزيا دولة تجارية. وعدد سكاننا صغير بدرجة لا تكفي لإيجاد سوق محلية جيدة، ولذا نحن بحاجة إلى السوق العالمية. وبفضل التكنولوجيات الجديدة للاتصالات، يمكننا زيادة تجارتنا مع العالم. ولذلك، فإنني أطلب إلى شركائنا عدم إفقارنا بإجبارنا على شراء ما لا نحتاجه أو بتخفيض صادراتنا. إن الحروب التجارية تهدر الموارد. والآن بعد أن أصبح العالم بأسره سوقا للجميع، فإن الحروب التجارية ستقوض إمكانية أن يصبح الجميع أثرياء.

ونشهد أيضا تطبيق جزاءات على بلدان. ولا نعرف القوانين التي تُطبق هذه الجزاءات بموجبها؛ ويبدو أنها امتياز للأغنياء والأقوياء. وإذا أردنا فرض جزاءات، فلنضع قانونا ينظمها. والواقع أنه عندما تُطبق جزاءات على بلد، فإن البلدان الأخرى أيضا تُعاقب. فقد خسرت ماليزيا وبلدان أخرى كثيرة سوقا كبيرة عندما فُرضت الجزاءات على إيران. إنني أؤمن بالرأسمالية، ولكن الرأسمالية أُصيبت بالجنون. وهم يتكلمون بالفعل عن جني تريليونات الدولارات. وإنه لأمر خطير على أي شخص أو شركة جني هذا المال الكثير. إنه يمكن أن يؤثر على الأشياء ويمكن أن يشتري السلطة؛ ومن هنا، تنبع الحاجة إلى وضع قوانين لمنع الاحتكار. لقد شهدنا ما حدث في ظل اتفاق شراكة المحيط الهادئ، والذي منحت الشركات الغنية لنفسها بموجبه سلطة مقاضاة الحكومات. فهي التي وضعت شروط الاتفاق، وهي ليست جميعا مثل بيل غيتس الذي ينفق بعض

في مئات الوفيات. وأصبحت الزلازل وثورات البراكين أكثر تواترا وهي تدمر البلدات والمدن. ويسبب ذوبان الثلوج في المنطقتين القطبيتين الشمالية والجنوبية ارتفاع مستويات سطح البحر مما يهدد باحتياح الجزر. ولدي شعور بأن هذه الكوارث جزء من دورات التغيير التي يشهدها كوكبنا منذ ملايين السنين.

فهل يكون المناخ المستقر والصحي الذي ظللنا نتمتع به قد وصل إلى نهاية دورته؟ وهل تكون الدورة آخذة في التغيير، كما حدث في عصور ما قبل التاريخ منذ ملايين السنين؟ وهل يمكن أن ترتفع درجات الحرارة إلى مستوى تصبح في ظله الظروف المعيشية لا تُطاق؟ أعتقد أنه بدلا من الإعداد للحرب، ينبغي أن نولي اهتماما لتغيير المناخ والكوارث الطبيعية المصاحبة له. وينبغي أن نعد لمكافحة تغير المناخ من أجل استعادة البيئة الطبيعية التي اعتدنا عليها منذ آلاف السنين. وينبغي أن نعد أنفسنا لحدوث أشياء، من بينها زلازل وأعاصير مدارية وأعاصير وفيضانات وانهيارات أرضية كبيرة. وينبغي أن نتعلم كيفية التخفيف من حدة هذه الكوارث الطبيعية. وينبغي لنا القيام بأشياء، من بينها بناء الملاجئ والاستمطار وزراعة المحاصيل الغذائية دون الاعتماد على أشعة الشمس وإخلاء المناطق الساحلية.

وينبغي أن تكون لدينا أفرقة مجهزة جيدا من خبراء الكوارث المدربين المستعدين للذهاب على وجه السرعة إلى المناطق المنكوبة. إن كل كارثة هي كارثة عالمية. وبطبيعة الحال، ربما لا تحدث جميع هذه الكوارث الطبيعية ولكن لا يمكننا التعويل على ذلك. ونحن نبدد أموالنا في الإعداد للحروب ونخترع المزيد من الأسلحة المدمرة الجديدة في حين أن الكوارث الطبيعية يمكن أن تقضي علينا جميعا فيما يمر الكوكب بدورته المقبلة. إننا نحن البشر أذكيا وما زال يمكننا البقاء على قيد الحياة خلال الدورة المقبلة إذا ما كلفنا باحثينا باستنباط دفاعات ضد الكوارث. وإذا قلصنا ميزانيتنا المخصصة لقتل البشر، سيكون لدينا الأموال اللازمة للأبحاث والإعداد.

أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. بهذه الطريقة ستكون إساءة استخدامه أقل تواتراً.

إن ثلاثة أرباع قرن هو زمن طويل. لا يمكن أن نكون رهائن لأحداث الماضي البعيد. ولا ينبغي لأعضاء مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض الاعتقاد بأنهم سيكونون على الدوام فوق القوانين والقواعد الدولية. لقد تم اختراع أسلحة جديدة ورخيصة ولكنها قوية بحيث يمكن حتى للفقراء إنتاجها واستخدامها. ما لم نجعل من الحروب جريمة فلن يمكن الحفاظ على أمننا. يجب أن نحیی الهدف الأصلي لهذه المنظمة العظيمة - الأمم المتحدة. يجب علينا معاقبة دعاة الحرب. يجب أن نجعل العالم سلمياً للجميع. كانت هذه مهمتنا، ويجب أن تظل مهمتنا. فلا يمكننا الادعاء بأننا متحضرون ما لم ننجح في ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به للتو  
اصطُحِب السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

**خطاب السيد ألن مايكل شستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا.  
اصطُحِب السيد ألن مايكل شستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني كثيراً أن أرحب بسعادة السيد ألن مايكل شستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية

المال على الأعمال الخيرية. فمعظمها قد عقدت العزم على استغلال السلطة التي يمنحها لها المال.

لقد عجزت الأمم المتحدة عن حماية الفقراء من ويلات الحرب، ولكن أداءها كان أفضل بكثير في مجالات أخرى. فقد أسهمت في تحسين الصحة والتخفيف من معاناة بعض الفقراء والمحتاجين. وهي توفر قدراً من الأمن والاستقرار في الأماكن المنكوبة بالنزاعات الداخلية. ويمكنها القيام بالمزيد من العمل، ولكن تعوزها الأموال. وبعض البلدان، بما فيها دول بالغة الثراء، لا تسدد المبالغ المستحقة عليها. وهذا أمر مشين. ويتعين علينا دعم الأمم المتحدة على الرغم من فشلها في تخليصنا من الحروب.

إن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي يجعل لوجودها قيمة.

أود أن أشكر موظفي ومسؤولي الأمم المتحدة على عملهم وتفانيهم في جميع هذه المجالات. وقد تمكنت ماليزيا من المساهمة من خلال قيامها بأنشطة حفظ السلام في العديد من البلدان. إنني أتطلع إلى الوقت الذي لن تكون هناك فيه حاجة إلى تلك الخدمات وتكون فيه الدول قادرة على ضمان أمنها.

ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في إصلاح الحكومات الفاشلة. لقد فشلت دول عديدة لأن أجهزتها الإدارية لا تعمل بشكل جيد. يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تساعد في ذلك، ولكن ثمة حاجة إلى التدريب الجيد. ينبغي السماح للبلدان والشعوب بالحفاظ على ثقافتها وأساليب حياتها. ينبغي للجمعية العامة ألا تأذن بالتدخل الدولي إلا إذا كانت أساليب الحياة هذه تشمل حرمان الناس من حقوقهم.

وبالنسبة لمجلس الأمن، فقد حان الوقت لتعديل حق النقض إذا كان لا يمكن إلغاؤه بالكامل. ينبغي ألا يكون حق النقض نافذاً إلا إذا وافق على تطبيقه عضوان دائمان وثلاثة

مناخي آخر مدمر. هل نسينا بالفعل ما أصاب دومينيكا في عام ٢٠١٧، عندما اجتاحت إعصار ماريا تلك الجزيرة، مما تسبب في خسارة ٢٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؟ هل نسينا بالفعل بربودا، التي أجهز عليها إعصار إيرما، أو جزر فيرجن البريطانية وأنغويلا؟

لقد رأيت بنفسى الدمار الذي أصاب جزر البهاما حين زرت ذلك البلد بصفتي رئيساً للجماعة الكاريبية. رأيت وجوه الناس، بائسين وبائسين تماماً، وهم يحاولون فهم ما أصبحهم، والأهم من ذلك فهم ما سيحدث لهم لاحقاً. وكما هو متوقع، بكوا وصرخوا، لكن في نهاية المطاف، وبعد التعاطف التلقائي الأولي والمساعدات الطارئة، يظلون بلا صوت. يجب أن يعلموا منا، ومن خلال أفعالنا، أننا نسمعهم ونراهم ولن ننساهم.

يتعين على العديد من ضحايا هذه الظواهر المناخية الحادة والمدمرة أن يركزوا على البقاء من يوم إلى آخر. لم تعد لديهم رفاهية التنبؤ والتخطيط للمستقبل عندما لا يستطيعون التفكير في مصدر وجبتهم التالية. يجب أن نعمل بنفس حس الإلحاح لدى الأم التي تبحث عن طفلها المفقود. يجب أن نتصرف بنفس اليأس الذي شعر به أب رأى سقف منزل أسرته وهو يطير. نعتزف بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا - نحن الموجودين في مواقع تتيح لنا منح الأمل لليائسين والمساعدة الملموسة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

حتى الآن، ورغم الأدلة الدامغة والخسارة الفادحة في الأرواح وإهدار كرامة الناس، فشلنا للأسف. نحن وبصفتنا قادة العالم نحقق في التصرف بشكل عاجل. وغالبا ما نسمح بدلاً من ذلك للإنكار الصادر عن حفنة من الأشخاص بأن يتجاهل الخطر الحقيقي والوجودي على حياة الكثيرين ومعيشتهم. أين الأفعال التي يجب القيام بها، مع التنفيذ الفوري، لتطبيق الحلول المرنة والالتزام بالتصدي الحازم لحقيقة أن اللوم يقع على ازدياد سخونة الكوكب وأنا نحن الذين نزيده سخونة؟ وبالنسبة للقلة

والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد شستانيت (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية):**

يسرني بالنيابة عن حكومة وشعب سانت لوسيا أن أحاطب مرة أخرى مجتمع الأمم العالمي هذا. لقد كان من دواعي سروري أنا والجماعة الكاريبية أن انضم إلينا الأمين العام أنطونيو غوتيريش في سانت لوسيا في تموز/يوليه الماضي لحضور مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية. وقد أقر الأمين العام في ذلك الاجتماع بالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما تحديات تغير المناخ. والأهم من ذلك أنه أشار إلى العقبات الأخرى التي تعترض سبيل التنمية المستدامة لبلدان مثل بلداننا، ولا سيما الحاجة الملحة إلى سبل يُعول عليها للحصول على تمويل التنمية.

نشكر الأمين العام على كلمات الدعم التي أدلى بها وعلى زيارته لإخواننا وأخواننا في جزر البهاما، ونلاحظ بشكل مباشر إلى أي مدى يمكن أن تكون هشاشة قبضتنا على التنمية في مواجهة الأحداث المناخية. ويشجعنا التزامه بدعم تقديم اقتراح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مقايضة الديون لأغراض التكيف مع تغير المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية. سوف تقطع هذه المبادرة شوطاً طويلاً ليس نحو تحرير مساحة مالية محلية فحسب بل وأيضاً نحو إنشاء صندوق لتعزيز القدرة على الصمود لتمويل مشاريع التكيف. تتطلع سانت لوسيا إلى الانخراط مع المؤسسات المالية الدولية وشركائنا للتقدم نحو تنفيذ هذه المبادرة البالغة الأهمية.

لقد افتتحنا هذا الأسبوع الرفيع المستوى بالتركيز على تغير المناخ والعمل المناخي. وقد قامت سانت لوسيا، مع زميلاتنا الدول الجزرية الصغيرة النامية، بمواصلة عرض الحجج القوية من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة. والحقيقة المزعجة هي أنه في كل أيلول/سبتمبر عندما نجتمع هنا يكون ذلك على خلفية حدث



دولية ومصروف التنمية الخاص بنا وسوق مشتركة وآلية أمنية إقليمية، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على نجاحاتنا.

وأبرز تلك الإنجازات لأبين أننا لا نجلس في منطقتنا مكتوفي الأيدي في انتظار من ينقذنا. والواقع أننا، كمنطقة، عملنا بجد بعد الاستقلال من أجل إنشاء المؤسسات وصياغة الاستجابات للتعامل مع التحديات التي تواجهنا، وقد حققنا الكثير من النجاح في ذلك المسعى.

وعلى غرار جميع دول العالم الأخرى، تسعى سانت لوسيا إلى رسم مسار للتنمية المستدامة يعود بالفائدة على جميع المواطنين بلا استثناء، كي لا يتخلف أحد عن الركب، وإلى كفاءة توفير الملابس والمأكل والمسكن للجميع، وإتاحة خدمات التعليم والصحة والأمن، وتلبية الاحتياجات الأساسية التي ترسي الأساس لمستقبل أفضل. أليست هذه تطلعاتنا جميعاً، نحن القادة، لصالح شعوبنا؟ غير أننا معشر الدول الجزرية الصغيرة النامية لا نزال، في سعينا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، مضطرين إلى مواجهة تحديات لا يمكن التغلب عليها، نجم كثير منها عن القواعد والنظم التي لا تنشئ الآليات للتصدي لتحدياتنا الفريدة من نوعها ولا تكفل مواجهتها بالقدر اللازم من الاستعمال.

وتفرض بعض من تلك القواعد قيوداً على الدول في غياب أدلة موثوق بها لدعم الادعاءات بارتكاب إساءات. إن جزرنا تُدرج على القوائم السوداء، وهي ممارسة مهينة وغير عادلة، فضلاً عن أنها تشوه سمعتنا في بعض الحالات على نحو لا يمكن إصلاحه. ونتيجة لذلك، لا تتوفر لبلدان مثل سانت لوسيا، التي تطمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن المعونة، حرية المشاركة في مجال الخدمات المالية، وهو أحد المجالات التي نتمتع فيها بميزة نسبية.

وترى حكومة سانت لوسيا أن لكل شخص أهميته وأن لكل شخص دوراً يضطلع به. ومع ذلك، وحتى يتسنى لنا القول

الذين وقفوا معنا وقدموا مساعدة ملموسة ونحن نكافح من أجل بقائنا، فنحن ممتنون للدعم المقدم حتى الآن، ولكنني أجرؤ على القول بأنه نظراً لحجم المشكلة فنحن لم نفعل سوى النزر اليسير.

من الواضح تماماً أن الهيكل المالي الدولي - النظم والآليات والقواعد التي تحكم التمويل العالمي - المرتبطة بكفاحنا من أجل البقاء يتحرك أبطأ بكثير مما تقتضيه معالجة الوضع الطبيعي الجديد للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي. لم يعد من الممكن التسامح مع العجز، وفي بعض الأحيان عدم الرغبة، في تغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بتخريج البلدان من البرامج وإنشاء أدوات تمويل جديدة. فبينما نواجه إحجام المؤسسات المالية العالمية عن الاستجابة لدعواتنا، تُركنا لنحاول وضع الحلول الخاصة بنا والاعتماد على أصدقاء جدد في أوقات حاجتنا. في الحقيقة، وفي مواجهة هذا الواقع الجديد لتغير المناخ، نحن مضطرون إلى النظر في كل الخيارات لضمان بقاء شعبنا. وتتمثل إحدى هذه الخطوات في إنشاء أداة لأغراض خاصة مكرسة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي نأمل من خلالها حشد التمويل اللازم للقدرة على الصمود.

ونأمل حقاً أن تتمكن من جذب اهتمام الدول الأعضاء للانضمام إلينا في تلك المبادرة ذات الأهمية الحيوية.

وجزيرة سانت لوسيا التي هي أنحدر منها جزيرة صغيرة، فمساحتها ٢٣٨ ميلاً مربعاً فقط وعدد سكانها أقل من ٢٠٠.٠٠٠ شخص. بيد أننا محظوظون لكوننا أعضاء في مؤسسات إقليمية قوية. وإذا ما بحث المرء في الأمر قليلاً، سيلاحظ أن ثمانية بلدان في منطقة شرق البحر الكاريبي دون الإقليمية، منها سانت لوسيا، تستخدم عملة أصبحت من أكثر العملات استقراراً في العالم - وهو دولار شرق الكاريبي. ونتشاطر نظاماً قضائياً واحداً، ونحشد مواردنا لتوفير عدد كبير من الخدمات لشعبنا. بل وتتعاون في مجالات أكثر، في إطار مجتمعنا الكاريبي الأوسع نطاقاً - فهناك جامعة ذات شهرة

خلف الركب. وبالمثل، نعرب عن تضامنا مع شعب كوبا ونتساءل عن جدوى استمرار تطبيق الحظر.

وفيما يتعلق بمسألة فنزويلا، لا تزال سانت لوسيا ترى أنه ينبغي حل هذه الأزمة سلميا عن طريق الحوار. فالحل لا يكمن في العمل العسكري. وسمحوا لي هنا أن أوضح أمرا. إن استمرار عدم الاستقرار في فنزويلا يشكل تهديدا لنا جميعا في هذا النصف من الكرة الأرضية. ولا يمكننا التغاضي عن هذا أو إسدال الستار عليه.

وأود أن يكون بمقدوري التباهي بكون الأمم المتحدة محفلا تجد فيه الدول الصغيرة، مثل بلدي، أذنا صاغية وتنال فيه تعاطفا حقيقيا عند الاقتضاء؛ وبكونها مكانا يتم فيه، عقب البرهنة على القضية، امتحان الضمائر ثم أخذ الالتزامات بالتغيير. وبالنسبة للبعض، قد يبدو ذلك مثاليا للغاية ولكنني أؤكد أنه أقل ما تستحقه دول مثل سانت لوسيا. فهذا هو الهدف والمقصد من الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطحب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا، من المنصة.**

**خطاب السيد تواليبا سايليلي مالييغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

بحق إن لهم أهمية، يجب أن نوفر لهم القدرة على المشاركة. وإذا كنا ننتقل على الدوام من أزمة إلى أخرى، فإن شعبنا لن تتوفر له القدرة على المشاركة في إحداث هذه التغييرات اللازمة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، انصب تركيز سانت لوسيا على محاولة التحكم في مصيرها.

ومن ضمن سبل تحقيق ذلك شراكتنا الجديدة مع المنتدى الاقتصادي العالمي لنصبح أول بلد ينفذ خريطة الطريق للتمويل القطري. وخريطة الطريق هي منهاج لمساعدة البلدان على تحقيق التحول عن طريق الانتقال من رصد المبالغ للمشاريع إلى تدبير التمويل. وستسخر الذكاء الجماعي لشبكات المنتدى الاقتصادي العالمي الواسعة وتعزز التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحديات الرئيسية التي تحد من تدفقات رأس المال إلى سانت لوسيا. وستحفز اتخاذ إجراءات منسقة للانتقال من مرحلة التشخيص الشامل إلى وضع خطة عمل فعلية لكل بلد. ونحن ممتنون للفرصة الممنوحة لنا بأن نكون بمثابة اختبار لتلك المبادرة، ونتطلع إلى نجاحها وتكرارها حينئذ في الدول الأخرى.

وفي نيسان/أبريل الماضي، أعرب وزراء خارجية مجموعة الدول السبع عن تأييدهم للمشاركة الموضوعية لتايوان بوصفها عضوا نشطا في أوساط الطيران الدولي في منظمات منظمة الطيران المدني الدولي. وتؤيد سانت لوسيا ذلك النداء، لأننا نؤمن بأن استبعاد أعضاء نشطين لأغراض سياسية يضر بسلامة الطيران وأمنه. وقد ضمت مجموعة الدول السبع صوتها الآن إلى أصوات الذين يدعون منذ فترة طويلة إلى إدماج تايوان في أعمال المجتمع العالمي.

وإذ نواصل بذل الجهود الرامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تكتسي مشاركة جميع الدول، بما في ذلك الدول الصغيرة، في مختلف وكالات الأمم المتحدة وعملياتها، أهمية حاسمة في سبيل تحقيق أهدافنا الجماعية. وما زلنا أوفياء للدعوة التي ترددت أصداؤها في خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد

وتطلعاتها وشاغلها على سبيل الأولوية في مجال السياسات، سواء الآن أو في المستقبل.

وعندما أُخبرت الدولُ الجزرية الصغيرة النامية العالمَ للمرة الأولى عن تآكل سواحلها وارتفاع مستوى سطح البحر وكون الإنسان هو السبب في تغير المناخ، سخرت بعض الدول الأعضاء من الفكرة ولم تأخذ شواغلنا على محمل الجد. وطلبت تلك الدول، بدلاً من ذلك، تقديم أدلة علمية تدعم ادعاءنا، ربما كغطاء للمماطلة وإحباط عزمنا. ومع ذلك، عندما أثبت كبار العلماء في العالم، بمن فيهم بعض مواطني هذه الدول، بطريقة علمية صحة مخاوفنا، بما في ذلك في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن ضرورة إبقاء الاحترار العالمي دون مستوى ١,٥ درجة مئوية، رفضت بعض البلدان قبول الأدلة وتواصل استخدام كل فرصة لتشويه هذه التقارير.

لقد عرفنا وجهة النظر العلمية، والرسالة واضحة ومدوية. ولا يمكننا استخدام الآراء العلمية بشكل انتقائي أو عندما تناسب فحسب جدول أعمال محدد. إن تغير المناخ حقيقي وهو حقيقة واقعة. إنه يؤثر علينا بتواتر وبشدة أكبر بكثير. إنه تهديد أمني ذو أبعاد أكبر بكثير مما يرغب كثير من الناس في الاعتراف به. وللأسف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زوال بعض الدول ذات السيادة التي تتألف من جزر مرجانية منخفضة والدول الجزرية الصغيرة. وهناك فكرة خاطئة تصور تغير المناخ باعتباره مصدر قلق للدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها؛ ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا القول. إن تغير المناخ لا يأبه بالحدود ولا يميز بين الدول حسب حجمها أو وضعها الاقتصادي. وهو يؤثر على جميع البلدان رغم أنه يؤثر على البعض، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نطاق أوسع من الدول الأخرى بسبب نقاط ضعفها الخاصة والفريدة من نوعها.

إن الزمن يتغير. وشهد العالم وقوع كوارث طبيعية هائلة ومروعة في الآونة الأخيرة على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ

اصطُحِب إلى المنصة السيد توابليبا سايليلي مالييغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد توابليبا سايليلي مالييغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس مالييغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية):** ستعتمد الجمعية العامة اليوم الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (القرار ٣/٧٤). وتكمن قيمة الإعلان في التعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتفق عليها في ساموا منذ خمس سنوات.

وإقرار الإعلان السياسي هو الجزء السهل من العملية، أما المطالبة بمسك زمام المبادرة في تنفيذها فتتطلب الشجاعة. وكذلك فإن الوفاء بالوعود والتعهدات بالتنفيذ الكامل لمسار ساموا بحلول عام ٢٠٢٤، هو ما يميز القادة الحقيقيين.

ومما لا شك فيه أن مواضيع الاجتماعات الرفيعة المستوى هذا الأسبوع متداخلة بالفعل. فالمسائل، بدءاً من معالجة حالة الطوارئ المناخية ووصولاً للتغطية الصحية الشاملة القائمة على الحقوق، والدعوة إلى زيادة الموارد من أجل تسريع العمل الجماعي، مدعومة بالرغبة في بناء عالم يسوده السلام والأمن، هي ركائز مسار ساموا ومنهاج تنفيذ خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبصفتي قائداً لإحدى جزر المحيط الهادئ، فإن الرسالة الرئيسية التي أود أن أبعثها مرة أخرى اليوم، كما دأبت على مدى السنوات الـ ٢١ الماضية التي حضرت فيها المناقشة العامة في هذه القاعة، تتعلق بتغير المناخ - الذي يجسد واقع ساموا

العالمية. ونريد من القادة الذين ينظرون إلى العالم على أنه مجتمع واحد يجب فيه على الجميع العمل سوياً ضمن حدود قدراتهم وإمكاناتهم أن يكونوا جزءاً من الحل الشامل. إن القيادة تنادينا. ويجب أن يتولى القادة الحقيقيون القيادة على الجبهة طوال الوقت. وسيكون تعاون كل بلد ضرورياً إذا أردنا الانتصار في معركة تغير المناخ.

ويجب أن نكون ابتكاريين ونصغي إلى أصوات شبابنا. فأصواتهم تعبير عن الجرأة والعاطفة والصدق. ودعوتهم لا تقف وراءها دوافع خفية أو خطط خفية. إنهم مصممون على بذل جهود كبيرة وعلى استعداد لبذل المزيد لكفالة ألا ندمر بصورة لا رجعة فيها مستقبل الكوكب الذي يملكونه بحق. وهم لا يستحقون أقل من ذلك.

إن ساموا ممتنة للأمم المتحدة على الدور الحيوي الذي اضطلعت به خلال مسيرتنا كإقليم خاضع للانتداب وكدولة مستقلة. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة لا تملك قوة دفاع ولديها شرطة غير مسلحة، فإن عضويتنا في الأمم المتحدة تقوم على وعود السلام وسيادة القانون والمساواة والعدالة التي تتيحها الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء فيها. ولا تزال ديناميات جدول الأعمال العالمي الجديد تختبر عزم منظمنا. إن الوحدة من أجل تحقيق الصالح العام مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى حتى تتمكن الأمم والشعوب من العيش بسلام وتحقيق الرخاء المشترك. ولا يمكننا أن نأمل في ضمان حقوق الإنسان وإحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية المستدامة بفعالية إلا من خلال التعاون والجهد المشترك المتعدد الأطراف. وتظل الأمم المتحدة مناسبة بشكل فريد لمتابعة وتنسيق المبادرات العالمية لتحقيق تلك الأهداف بما في ذلك الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد والعمل المناخي واستيعاب الجميع، على النحو المبين في موضوع دورة هذا العام.

منظمتنا الممتد لـ ٧٤ سنة. فقد أسفرت أمواج التسونامي والأعاصير المدارية والأعاصير والزلازل والفيضانات وحرائق الغابات ونوبات الجفاف عن سقوط عدد لا يحصى من الضحايا وتسببت في معاناة لا توصف، مما أصاب تنمية بعض البلدان بانتكاسة ستحتاج سنوات للتعافي منها. وسيؤثر تغير المناخ علينا جميعاً عاجلاً أم آجلاً. فتغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب استجابة حاسمة من جانب المجتمع العالمي. ويجب أن توحدنا لا أن تفرقنا. إن التحديات الناجمة عن تغير المناخ وحلوله معروفة بشكل جيد، ومع ذلك لم نتخذ الإجراءات العالمية الطموحة الضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ من خلال الحلول التوفيقية. ويجب أن نقبل المنطق الأساسي الخاص بالمناخ. ونحن بحاجة إلى تحويل التركيز في علاقاتنا فيما يتصل بتغير المناخ من علاقات بين مائحين وضحايا إلى نهج شراكة. وبسبب الطابع العالمي لتغير المناخ، ينبغي أن توفر الشركات الزخم لإيجاد حلول بطريقة حاسمة.

ولن يعيد التلاوم بشأن أخطاء الماضي بيئتنا إلى حالتها البكر الأولى. ويجب أن ينصب تركيزنا دائماً على الحاضر والمستقبل، وليس على الماضي وما الذي كان ينبغي عمله. ولا يوجد دور في جهودنا الجماعية للمواقف المتصلبة البعيدة عن الحقائق الراهنة والتي تستهدف تحقيق جداول أعمال غير ذات صلة. ولا ينبغي لأحد أن يظل منفصلاً عن محتتنا المشتركة وغير مكترث بها. ويجب أن نعمل معا بإحساس بالطابع الملح وبالترام من أجل التصدي لتغير المناخ الآن. ولا ينبغي أن يكون العلم وحده هو الذي يوصي بما يجب علينا فعله، ولكن أيضاً ضميرنا والإرادة السياسية في المتابعة.

ولا تزال الأمم المتحدة هي أملنا الأخير والأفضل من أجل توفير الإرادة السياسية والالتزام الضروريين لعكس اتجاه التيار في مواجهة تغير المناخ. والدول التي تضطلع بأدوار قيادية تخضع للمحاسبة عن القيام بالشيء الصحيح من أجل أسرنا

إننا نرحب بالتوصية بإنشاء مكتب للأمم المتحدة المتعدد البلدان في شمال المحيط الهادئ. فهي تشكل إنجازاً هاماً للوعد بمشاركة أفضل وبوجود منظومة الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ ودعمها لها. وهي كذلك مساهمة ملموسة في الاستجابة لبعض مطالب مسار ساموا.

وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نرحب بالدعم المقدم إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في دورهم الجديد، بموارد بشرية إضافية حقيقية في الميدان لتنفيذ جوانب أخرى من الإصلاح. وينبغي للأمم المتحدة ككيان أن تعمل كوحدة، سواء في الخطاب أو الممارسة، لتفادي ازدواجية في المسؤوليات ولتعريف واضح للأدوار في مقابل الموارد المتناقصة. ويحدونا الأمل في أن يوفر إصلاح المنسق المقيم استجابة منسقة ونافذة المفعول وفعالة لاحتياجات الدول الأعضاء ذات الأولوية. إن التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ أمر بالغ الأهمية.

وأود أن أعيد التأكيد على أهمية المكتب المتعدد الأقطار الموجود في ساموا بالنظر إلى التزامنا الراسخ بالشراكة مع الأمم المتحدة وثقتنا في ما يمكننا أن نسهم به كذلك في جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل شعب ساموا، فضلاً عن منطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظومة الأمم المتحدة.

إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ركائز متأزرة للأمم المتحدة. ويجب أن تشكل المساواة في إحراز التقدم على الجبهات الثلاث جميعها القاعدة لا الاستثناء. وكما أصاب الأمين العام في توصيفه خلال بيانه الافتتاحي هذا الأسبوع، فإن كل التدابير التي تحافظ على حقوق الإنسان تساعد في تحقيق التنمية المستدامة والسلام (انظر A/74/PV.3).

ويسمح لنا النهج القطاعي الشامل الذي اتبعته ساموا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بإنفاذ ركائز التنمية المستدامة الثلاث. وذلك سيكون جزءاً هاماً من الأعمال التحضيرية

لقد كانت زيارة الأمين العام إلى المحيط الهادئ في هذا العام مناسبة من حيث التوقيت، بالنظر إلى قيادته في مجال الدعوة إلى اتخاذ إجراءات طموحة وتحويلية فيما يتعلق بالمناخ. وسمحت له الزيارة برؤية حجم التحديات التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ والوقوف عليها بشكل مباشر. ونشيد بتصميمه على عرض رسائل شعوب المحيط الهادئ من خلال قمة العمل المناخي التي اختتمت أعمالها مؤخراً. وتمثل الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة شركاء رئيسيين لقارة المحيط الهادئ الزرقاء في تنفيذ بعض أولوياتنا الإقليمية، مثل تغير المناخ والقدرة على الصمود والمحيطات ومصايد الأسماك والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن مرفق صمود منطقة المحيط الهادئ عبارة عن مبادرة إقليمية لتغيير الحالة القائمة في منطقة المحيط الهادئ الزرقاء ولشعوبها. والغرض الرئيسي منه هو توفير تمويل مستدام ويسير المنال ويمكن التنبؤ به وخاضع للمساءلة على شكل منح من أجل التأهب لمخاطر الكوارث لضمان أن تكون مجتمعات المحيط الهادئ آمنة وصامدة. وهو يسد فجوة تمويل خطيرة في منطقة المحيط الهادئ، حيث يركز المرفق على المشاريع صغيرة الحجم ومنخفضة التكلفة للتأهب لمخاطر الكوارث والتي لا تحظى بدعم أو تمويل على نطاق واسع من قبل شركاء التنمية الرئيسيين، بما في ذلك مصارف التنمية المتعددة الأطراف. كما يكمل الأولويات القائمة والجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والشركاء الإنمائيون في بناء قدرة بلدان المحيط الهادئ ومجتمعاته على الصمود. وثمة مجال للدعم من المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك سمعنا، خلال هذا الأسبوع، عن أهمية تعميق الحوار لإيجاد حلول لتحديات ممارسة الحد من المخاطر، التي تعتبر تهديداً وجودياً للدول الجزرية الصغيرة بتعرضها لمخاطر فقدان إمكانية الوصول إلى النظام المالي العالمي وبتعزيز الهشاشة.

على الأمل خلال هذه الأوقات الصعبة. فجميع الإسهامات ضرورية وهامة جدا. إننا نعتز بشرطتنا من أفراد حفظة السلام المنتشرين في السودان وجنوب السودان، بما في ذلك مشاركتنا النشطة في برنامج نزع السلاح. ونواصل الدعوة إلى احترام سيادة القانون وقد شاركنا مؤخرا في استضافة مؤتمر قمة المرأة والسلام والأمن في منطقة المحيط الهادئ. وكان ذلك لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن برنامج الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن، والترويج له. وقد سلطت منطقة المحيط الهادئ الضوء على أهمية الاستجابة لدعوة قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لكفالة الاعتراف بالمعايير التقليدية والثقافية واعتبارها حتمية أساسية لجميع المبادرات الأمنية بموجب خطة الأمن الإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، استضافنا اجتماع المائدة المستديرة لجزر المحيط الهادئ بشأن القانون الدولي الإنساني، الذي نظر في سبل تعزيز مبادئ اتفاقيات جنيف، فضلا عن تشجيع المنطقة على التصديق على معاهدات التسلح الرئيسية، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وقد صدقنا هذا العام على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ليصل بذلك عدد الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صرنا طرفا فيها إلى ست. ونحن نسعى إلى الوفاء بالتزامنا بالتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التسع جميعها قبل استعراضنا الدوري الشامل المقبل وسنواصل الدعوة إلى أهمية ثقافتنا الساموية ودور الكنائس في تعزيز حقوق الإنسان للجميع في ساموا.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة، مرة أخرى، إلى مسار ساموا، الذي بدأت به بياني. فيسرنى جدا أنه بعد خمس سنوات من اعتماده من خلال القرار ١٥/٦٩ تم إحراز تقدم إيجابي وحدثت تطورات ملموسة ليس من حيث استجابة منظومة

لاستعراضنا الوطني الطوعي الثاني في عام ٢٠٢٠ بالنظر إلى التزامنا باتباع نهج يراعي حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن مواءمة الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا وتنفيذهما مع الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى أن يشكل تحديا. بيد أن هذا لن يكون مستحيلا. وإذا ما نجح، سيشكل تطورا هاما في الوفاء بالالتزامات الدولية في استخدام مواردنا المحدودة بكفاءة.

إننا نؤمن بنمى الشمول وضمان حقوق المواطنين في التنمية، بما في ذلك عن طريق المشاركة المناسبة للفئات الضعيفة الرئيسية، مثل النساء والفتيات والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. كما إن الشفافية والمساءلة حاسمتان بالنسبة لعملية التنفيذ. ولذلك أعد مكتب مراجعة الحسابات لدينا في ساموا مؤخرا مراجعة أداء التأهب من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لبلدنا. وستساعد الاستفادة من أوجه التآزر ومعالجة الثغرات لكفالة تحديد أفضل للأولويات، بكل تأكيد، على حشد الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي معالجة القضاء على الفقر ودعم التعليم الجيد وحشد العمل المناخي والتوجيه نحو شمول أكثر فعالية.

إننا نرى، بالإضافة إلى أزمة المناخ، نزاعات مستمرة وتزايدا في الإرهاب وتعطلا في عمليات السلام وتشريدا جماعيا وحروب تجارة وتوترات متزايدة في جميع أنحاء العالم. فحتى منطقتنا منطقة المحيط الهادئ التي عرفت بالسلمية عادة لم تكن بمنأى عن يد الإرهاب، كما شهدنا في أحداث كرايستشورثش الإرهابية. ولا يمكن لأي بلد أن يكسب الحرب ضد الإرهاب بمفرده ولا يمكننا دحر ذلك التهديد الأخرق إلا بتضافر مواردنا وعملنا الجماعي.

وما زلنا نتطلع إلى الأمم المتحدة للجمع بين الدول الأعضاء لتكون جزءا من الحل ولتجعلها عاملا للتغيير وتأكيدا

وعلى الطريقة المثلى التي أدارت بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

وأود أن أعرب عن تضامن فانواتو مع حكومة وشعب كمنولث جزر البهاما، اللذين تأثرا بالدمار الناجم عن الإعصار ”دوربان“.

وفي بداية هذا الشهر، فقدت منطقة المحيط الهادئ أحد قادتها - رئيس وزراء تونغا. وأود أن أعرب لشعب وحكومة تونغا عن أحر تعازينا ومواساتنا. كما أود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب فرنسا إثر وفاة السيد جاك شيراك، صديق فانواتو وشخصية معروفة جيدا في مكافحة الاحتراز العالمي.

وإن موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة - ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“ موضوع وجيه بالنظر إلى التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا، ويتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونجتمع بينما يواجه العالم تحديات معقدة. فالنزاعات المقترنة بالأزمات الإنسانية تتزايد، وخطر حدوث سباق للتسلح يتزايد، والإرهاب لا يزال يشكل تهديدا، وانتهاكات حقوق الإنسان تنتشر على نطاق واسع، والبيئة تتعرض لتغير سريع بسبب آثار تغير المناخ، والثورة التكنولوجية تعيد تشكيل مستقبل العمل، والاقتصاد العالمي يتسم بحالة من انعدام اليقين بشكل متزايد. وهذه التحديات العالمية المعقدة تأتي في الوقت الذي تتعرض فيه البيئة المتعددة الأطراف لضغط شديد بسبب ازدياد الشعبية وكرهية الأجانب، مما يتطلب زيادة التعاون المتعدد الأطراف. وتجسد هذه التطورات تآكل الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، وقدرتها على إيجاد حلول دائمة من أجل السلام والأمن والتنمية.

الأمم المتحدة لمسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل ومن حيث تكريس اهتمام المجتمع الدولي بأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فإنني واثق من أن تطورات مثيرة تحدث، بروح الشراكات الحقيقية والدائمة، لتقديم المزيد من المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو الوارد في مسار ساموا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تويلايا سايليلي مالييغاي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

**خطاب السيد شارلو سالواي تايماشاس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد شارلو سالواي تايماشاس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد شارلو سالواي تايماشاس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد سالواي (فانواتو) (تكلم بالفرنسية):** أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئ معالي السيد تيجاني محمد باندي، ممثل نيجيريا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأؤكد له دعم فانواتو دعم خلال فترة ولايته. وأؤمن إيمانا راسخا بأن رئاسته ستكون ناجحة وفعالة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق للسيدة ماريانا فرناندا إسبينوسا غارسيس، الرئيس المنتهية ولايتها، على قيادتها

ذلك بلدي، فانواتو. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام على زيارته وآمل أن تُدرج شواغلنا في جدول أعمال الأمم المتحدة وتُتخذ التدابير المناسبة لحل التحديات التي تواجهنا.

إن ضعفنا الشديد يعني أننا سنعتمد بشكل متزايد على النظام المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من أننا لسنا من المساهمين الرئيسيين في غازات الدفيئة، فإننا ملتزمون بالعمل مع المجتمع الدولي بغية مضاعفة جهودنا الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، حتى تتمكن بحلول عام ٢٠٣٠ من توليد ١٠٠ في المائة من الكهرباء لدينا من الطاقة المتجددة والمستدامة. وهذا الجهد جزء من مساهماتنا المحددة وطنيا.

إن صحة محيطاتنا مهددة بسبب الأنشطة البشرية غير المسؤولة وتغير المناخ، وهو ما يثير قلق فانواتو على نحو خاص، إذ أن جزءا من اقتصادها يعتمد على الموارد البحرية. ولذلك وضعت فانواتو سياسة متعلقة بالمحيطات في عام ٢٠١٧. وقد وضعنا عملية تخطيط بشأن الحيز البحري للمساعدة على تحقيق توازن بين الحاجة إلى الحماية والاستخدام المستدام لمواردنا البحرية. كما قمنا بحظر استخدام المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام وسنكثف جهودنا في هذا المجال. وستقدم فانواتو تقريرا خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات المقرر عقده في البرتغال في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الاتفاقيات البحرية التي ستصدق عليها فانواتو قبل نهاية العام.

وبالنظر إلى التحديات المعقدة التي يجب أن تواجهها الدول الجزرية الصغيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أود أن أسلط الضوء على خمسة مجالات رئيسية التي أعتقد أنها تتطلب إقامة شراكات موضوعية فيما بين الأمم المتحدة والمحافل الأخرى المتعددة الأطراف. أولا، يجب أن نضمن استمرار حصول البلدان الضعيفة، مثل فانواتو، على التمويل المدعوم. ثانيا، يجب علينا زيادة التمويل المخصص للتصدي لتغير المناخ، وكفالة الإسراع

ونعلم جميعا أن العالم يزداد ترابطا وما من بلد بمقدوره حل التحديات العالمية بمفرده. وقد صارت المؤسسات المتعددة الأطراف - وعلى رأسها الأمم المتحدة - ضرورية على نحو متزايد لمواجهة تلك التحديات. واستمرار النزعة الانفرادية سيؤدي إلى عالم غير مأمون. وذلك ما شهدنا في أوروبا خلال القرن العشرين، بحريه العالميتين. كما أننا في عالم يخشى فيه البعض آثار تغير المناخ بينما يموت الكثيرون بسبب الجوع وفظائع الحروب والكوارث الطبيعية والأمراض غير المعدية. وللتصدي لهذه التحديات على نحو فعال وبناء الثقة في النظام الحالي المتعدد الأطراف، فلا بد أن تخضع المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، للإصلاح لكي تصبح أكثر شمولاً.

ومنذ نشأة فانواتو قبل ٣٩ عاما، ظلت اقتصادا جزريا صغيرا منفتحا، وفي السنوات الأخيرة، شهدنا نموا اقتصاديا مطردا، يركز على استقرار الاقتصاد الكلي وحكومة مسؤولة وفعالة وسليمة. ولا تزال توقعات النمو لدينا واعدة. وعلى الرغم من أننا راضون عن هذه الإنجازات، فإن فانواتو لا يزال أمامها شوط طويل لتحقيق أهدافها المعلنة. ويزداد ذلك تعقيدا بفعل تعرضنا بشكل شديد للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية في الاقتصاد العالمي. وقد وصفت الأمم المتحدة فانواتو بأشد البلدان ضعفا في العالم، وبالنظر إلى هذا الواقع القاسي والمعقد، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون صعبا.

وأشار التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن العالم يتجه نحو الارتفاع في درجة الحرارة المثوية بنسبة ٣ درجات مئوية وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل فانواتو، ستظل تواجه الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف وتحمض المحيطات. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يزال تغير المناخ أكبر خطر على تحقيق الأهداف التي حددناها. والتحديات التي نواجهها عُرضت على الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى جزر المحيط الهادئ، بما في



وفانواتو بلد فتي حيث إن ٦٠ في المائة من سكانه دون سن الـ ١٥. ونظرا لأننا مجتمع فتي، فإننا محظوظون لتمكنا من تسخير عبقرية هذا الجيل الشاب وإمكاناته كي يتسنى له الإسهام إسهاما كبيرا في تنمية بلدنا. وتتمثل الأولوية الحالية للحكومة بلدي في ضمان أن قوتنا العاملة الفتية مجهزة تجهيزا جيدا ومدججة في سوق العمل بصورة منتجة. ونحقق ذلك بالاستثمار بشكل كبير في التعليم التقني والعالي. وتشمل سياسة الحكومة المتمثلة في حصول الجميع على التعليم من خلال الإعانات العامة التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي، وستساعدنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستعداد جيدا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية المستقبلية.

وبما أن بلدنا أرخبيل، فإن توفير خدمات الرعاية الصحية الميسورة التكلفة الشاملة لسكاننا أمر صعب جدا ومكلف للغاية. وتواجه فانواتو زيادة في الأمراض غير المعدية التي تنهك مواردنا المالية الهزيلة، وتنافس الموارد التي كان ينبغي أن تستثمر في الرعاية الصحية الأولية. وتنتظرنا مهمة هامة لتدريب المهنيين الصحيين وتحسين الهياكل الأساسية الطبية لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية الصحية. وحتى مع الاقتصاد الواعد، يجب كفالة أن النمو مطرد وشامل للجميع. ولا يزال شمول الجميع أولوية بالنسبة لحكومة بلدي، لا سيما لضمان مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة في تنمية مجتمعنا الاقتصادية والسياسية.

باتت بلدان عديدة في العالم الآن متحررة من الحكم الاستعماري؛ ومع ذلك، في التي يقع فيها بلدي، لا تزال كاليدونيا الجديدة، وبولينيزيا الفرنسية وبابوا الغربية تناضل من أجل تقرير المصير. وتدعو فانواتو الدول القائمة بالإدارة إلى احترام العمليات التي أنشأتها الأمم المتحدة لتمكين الشعوب من التعبير عن آرائها بشأن تقرير مصير بلادهم، كما هو الحال

بتحديد موارد المرافق المالية مثل الصندوق الأخضر للمناخ وتيسير الاستفادة من تلك الصناديق. ثالثا، يجب أن ننشئ أدوات مبتكرة لتمويل مخاطر الكوارث الطبيعية. رابعا، يجب علينا أن نجد حلولاً لتحسين إدارة تدابير الحد من المخاطر التي تعتمدها المصارف الدولية الرئيسية وتمنع المصارف المراسلة من إقامة العلاقات مع مصارفنا الوطنية. فهذه التدابير تتسبب في الحد من معاملاتنا التجارية مع العالم وبطء وتيرة جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. خامسا، يجب علينا أن نقتراح حلولاً مبتكرة للتحديات التي تواجهها الأسواق في الدول الجزرية الصغيرة، التي تمنع، على وجه الخصوص، الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى من المشاركة في اقتصاداتنا والمساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وفي آب/أغسطس، اجتمع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في توفالو واعتمدوا إعلان كايناكي الثاني بشأن ضرورة اتخاذ إجراء على وجه السرعة من أجل مكافحة تغير المناخ. وتؤيد فانواتو الالتزامات الإقليمية التي أقرتها رؤية "المحيط الهادئ الأزرق" ووجهت ١٠ نداءات عالمية من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ. إننا نسعى إلى الحصول على دعم شركائنا الإنمائيين بغية تحقيق هذه الأهداف، بالشراكة مع الهيئات المتعددة الأطراف.

ودور النظام المتعدد الأطراف في معالجة التحديات التي تواجهنا من خلال الأمم المتحدة لا يزال، في المقام الأول والأخير، حاسما وواسع النطاق. ولذلك، من الضروري تقديم دعم غير محدود للأمين العام في جهوده الرامية إلى إصلاح المنظمة، وتعزيز دورها وتزويدها بالوسائل اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على النحو المناسب. وبالمثل، نؤيد إنشاء مكتب للأمم المتحدة في منطقة شمال المحيط الهادئ، الذي سيمكن المنظمة من تعزيز وجودها وتوسيع نطاق خدماتها التي تقدمها إلى البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

ولن نتمكن من معالجتها إلا على المستوى العالمي. وهذه التحديات تجعلنا في غاية الضعف. وبصفتنا بلدانا صغيرة، ليس لدينا جيوش أو أسلحة نووية. وقد يسخر منا المجتمع العالمي ويستهتر بنا ولا يعتبرنا شركاء استراتيجيين، ولكن الشيء المؤكد: أن شواغلنا الإنمائية هي أيضا شواغل البشرية. كما أن الخجل من مناقشة التحديات التي تعيق التنمية في بلدنا هو أيضا تجاهل لأمل البشرية.

وفي نهاية المطاف، فإن المجتمع العالمي بأسره يقف متحدا إذا تعاون من أجل رفاه الفئات الضعيفة والفئات الأكثر حرمانا. وستكفل هذه الجهود تحقيق السلام والأمن والازدهار في العالم. إن ميثاق الأمم المتحدة هو بوصلتنا الأخلاقية - البوصلة التي تذكرنا بأنه، من بين أمور أخرى، يجب علينا أن نقتد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وأن نعزز التقدم الاجتماعي ونحسن مستويات الحياة في عالم أكثر حرية. فلنعمل جميعا معا من أجل تحقيق الأمل المجدد في ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطحب السيد شارلو سالواي تايماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.**

**خطاب دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

**اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.**

في الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في كالدونيا الجديدة. وينبغي اتباع نفس العملية في حالة بولينيزيا الفرنسية.

إن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث في العالم اليوم. وتدين فانواتو بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد السكان الأصليين في بابوا الغربية. وندعو إلى استخدام منظومة الأمم المتحدة لإيجاد حلول لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، فإن قرار قادة منتدى جزر المحيط الهادئ يدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى زيارة مقاطعة بابوا الغربية لإجراء تقييم، تدعمه أدلة ملموسة لحالة حقوق الإنسان. وتؤيد فانواتو هذا القرار، وتهيب بإندونيسيا، كبلد مجاور وبلد شريك في المنطقة، اتخاذ الإجراء الصحيح والتصرف بمسؤولية وتخويل إنشاء تلك البعثة. وأود أن أذكر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن أؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الدول كبيرها وصغيرها.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن علينا واجب العمل معا من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وسيتيح رفع الحظر، في جملة أمور، المجال أمام الشعب الكوبي للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

وفي السنوات الأخيرة، شهد العالم تغيرات سريعة وعميقة طرحت هذه التحديات المعقدة، بما في ذلك تغير المناخ. وتستدعي هذه التحديات أن نتعاون ونقيم الشراكات المبتكرة والصادق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعناها. ويجب رفع مستوى طموحاتنا وتحديد التزامنا من خلال إجراءات ملموسة إذا أردنا أن نكسب المعركة ضد الفقر وتغير المناخ، ونكفل تحقيق نمو اقتصادي شامل يأخذ في الاعتبار تطلعات شعبنا ورفاهه.

إن الشواغل الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة، سواء فيما يتعلق بتغير المناخ أو المحيطات أو الفقر، هي شواغل حقيقية

المناخ، وضمان الشمول، مهمة للغاية. وبصفة الجمعية العامة الهيئة المتعددة الأطراف الرئيسية في العالم، فإنها مناسبة تماما لتوجيه الإجراءات التي تعزز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية والسلام والأمن. إن التشديد على الأهداف المحددة للتنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والعمل المناخي وضمان الشمول، يتسم بأهمية حاسمة من أجل حضارتنا.

وقد انعكست طموحاتنا والتزامنا المشتركين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بيان عصابة عوامي للانتخابات في بنغلاديش الذي نلنا بفضل ثقة المواطنين والفوز بفترة حكم ثالثة على التوالي. والتزامنا السياسي المؤلف من ٢١ نقطة مكرس لرفاه شعبنا.

وكثيرا ما ينظر إلى بنغلاديش بوصفها معجزة إنمائية. وعلى الرغم من الاضطرابات التي شهدتها النظام الدولي القائم على القواعد والمخاوف من التباطؤ الاقتصادي التدريجي، ما برحت بنغلاديش ماضية في تحقيق الرخاء على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. ووفقا لمؤشر Spectator في عام ٢٠١٩ سجلت بنغلاديش أعلى معدل نمو اقتصادي في البلدان الـ ٢٦ المدرجة أسماؤها في القائمة في الماضي خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، وازداد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ١٨٨ في المائة وفقا للأسعار الحالية. وازداد ناتجنا المحلي الإجمالي من ١٠٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٠٢ بليون دولار هذا العام.

ونواصل تنفيذ برنامج عملي للتعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية. ويعدُّ القضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية بعض السمات الرئيسية لاستراتيجيتنا الإنمائية. واعتمدنا على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية سياسات تدريجية وحسنة التوقيت واتخذنا تدابير أسهمت في تحقيق تنمية هائلة. ونمت صادراتنا بمعدل ثلاثة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ بلغت قيمتها ٣٧

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت باللغة البنغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أو أن أهنئ السيد تيجاني محمد - باندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على قيادتها القوية خلال العام الماضي. وأتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته النشطة.

وإذ أقف هنا على هذه المنصة المهيبة، أتذكر مُنشئ بنغلاديش، الأب المؤسس لدولتنا، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، الذي قال أمام الجمعية العامة في عام ١٩٧٤:

”في عالم يتسم بالصراع والبؤس الإنساني، فإن الأمم المتحدة تبقى محور أمل الإنسان في مستقبل أفضل. وبالرغم من الصعوبات الكبيرة والعقبات التي توضع أمامها في هذه الطريق، لا أن الأمم المتحدة خلال أكثر من ربع قرن من ميلادها قد أسهمت بطريقة كبيرة نحو تحقيق التقدم الإنساني في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.“ (A/PV.2243، الصفحة ١٢).

وفي الواقع، توخى بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن دورا قياديا للأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق التنمية والسلام والعدالة.

وفي بنغلاديش، نحضر الآن للاحتفالات بالذكرى المئوية لمولد هذا القائد العظيم، التي تبدأ في آذار/مارس ٢٠٢٠. وإذ نتأمل في رؤيته وتطلعاته، نود أن نوصل هذا الاحتفال إلى الأمم المتحدة في العام القادم.

إن دعوة الرئيس إلى تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير

وبعد أن حققنا إنجازات هامة فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين ونسبة ١٠٠ في المائة في معدلات الالتحاق بالمدارس، فنحن نركز الآن على تحسين نوعية التعليم مع التركيز على التعلم الإلكتروني وتوفير المدرسين المؤهلين. وانخفض معدل التسرب من المدارس في بلدنا من ٥٠ في المائة إلى ١٨ في المائة. وفي عام ٢٠١٠ بدأنا برنامج لتوزيع الكتب مجاناً لجميع التلاميذ حتى الصف العاشر. ووزعت حتى الآن ٢,٩٦ بليون من الكتب المدرسية مجاناً وزعت منها تقريبا ٣٥٢,٢ مليون كتاب في عام ٢٠١٩ وحصل ٢,٣ مليون طالب في التعليم الابتدائي ومستويات التعليم العليا على منح دراسية. وتلقى ١٢,٣ من الأمهات الرواتب عن طريق الهواتف المحمولة.

وأنشأنا شبكة واسعة تضم ١٨ ٠٠٠ من العيادات المجتمعية ومراكز الاتحادات الصحية التي توفر التغطية الصحية لجميع السكان. وتوفر المراكز هذه ٣٠ نوعاً مختلفاً من الأدوية والخدمات الرعاية الصحية الأولية مجاناً إلى الأشخاص المقيمين في المناطق الريفية، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. ويستمر انخفاض عدد حالات وفيات الأمهات والرضع والأطفال بسبب سوء التغذية والتقدم بفضل هذه التدابير. ونواصل التركيز بصفة خاصة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ومصابي التوحد في مسارنا الإنمائي. وفي الوقت الراهن يتلقى ١ ٦٤٥ مليون شخص من ذوي الإعاقة والاحتياجات هذه البدلات الحكومية.

ونواصل الاستثمار في رأس المال البشري لبناء مجتمع شامل للجميع من خلال المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا. وهناك على نطاق البلد بأسره ٨٠٠ ٥ مركز رقمي تقدم ٦٠٠ خدمة عامة إلكترونية إلى بيوت المواطنين مباشرة. وتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت الـ ٩٠ مليون شخص بينما تجاوزت كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية نسبة ٩٣ في المائة. وذلك سائل بانغاباندو ١ الذي أطلقناه في العام الماضي توسيع نطاق

بليون دولار خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وارتفع متوسط دخل الفرد بنسبة ثلاثة أضعاف ونصف. وبلغ نمو ناتجنا المحلي الإجمالي الآن نسبة ١٣,٨ في المائة. وخلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠١٩-٢٠١٨ ارتفع معدل استثمارنا ارتفع من ٢٦ في المائة إلى ٣١,٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وازداد الاستثمار في القطاع الخاص بمعدل خمسة أضعاف بما يعادل قيمة ٧٠,٨ بليون دولار. وازدادت احتياطات العملات الأجنبية بمعدل تسعة أضعاف بما قيمته ٣٣ بليون دولار.

ومع ذلك لا يزال الفقر وعدم المساواة عقبتان رئيسيتان تقفان في طريق التنمية الوطنية. وقد حققت بنغلاديش أحد أسرع معدلات الحد من الفقر في العالم، إذ انخفض معدل الفقر من نسبة ٤١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١,٤ في عام ٢٠١٨ بينما انخفض معدل الفقر المدقع من نسبة ٢٤ في المائة إلى ١١,٣ في المائة خلال الفترة نفسها. وأسهمت التنمية الريفية الشاملة المستندة إلى مفهوم "قريتي، بلدي" والمشاريع المصممة محلياً لصالح الفقراء من قبيل مشروع أشريان وأمار باري أمار خامار في تحقيق التنمية الشاملة للجميع. واحتلت بنغلاديش المرتبة الرابعة والثلاثين في مؤشر التنمية الشاملة للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٨ وتجاوزت كثيراً بلدان جنوب آسيا الأخرى في هذا التصنيف.

وتتمثل إحدى استراتيجيات التنمية في بنغلاديش على معالجة أوجه عدم المساواة من خلال تقديم خدمات الضمان الاجتماعي وتوفير العمل اللائق وتعميم الدعم المالي. ويولي نظام شبكات الأمان الحالي اعتباراً خاصاً للفئات الضعيفة. ويقدم الدعم في شكل مساعدات نقدية وغذائية وأصول مالية وعمالة وأجور وتدريب وادخار، فضلاً عن الدعم المجتمعي المحلي. ويتسع نطاق هذه البرامج وتقدم الخدمة حالياً لما يقرب من ربع السكان وتمثل نسبة ٢,٥٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تغير المناخ في داكا، فإننا نواصل العمل على إنشاء مركز عالمي للتكيف المناخي في داكا.

وتواصل بنغلاديش بوصفها ثاني أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، الاستجابة للدعوة إلى القوات المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤيد مبادرات الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة ملائمة للمستقبل. واستجابة للدعاء الذي وجهه لتنفيذ خطة العمل من أجل حفظ السلام، فقد كنا في طليعة البلدان المساهمة في ذلك.

كما أننا نضطلع بدور هام في تطور الإطار المفاهيمي للحفاظ على السلام.

ونواصل تعزيز فكرة ثقافة السلام التي صمدت أمام اختبار الزمن وأصبحت من المواضيع السائدة في الأمم المتحدة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، في هذه القاعة، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. إن اتخاذنا لإجراءات قوية ضد التطرف والإرهاب والاتجار بالمخدرات والفساد أسفر عن استعادة السلام في مجتمعنا وفيما بين أبناء شعبنا. وسنواصل جهودنا.

وتشجع بنغلاديش الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وعقب اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قمنا بدور ريادي في وضع طرائق لتنفيذه. وعلى الصعيد الوطني، نعمل على إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية. إن الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر من التهديدات العالمية المتجددة في شبكات عصابات معقدة وشبكات إجرامية. ومن أجل منع وقمع الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الدولي في التصدي للاتجار بالبشر، فقد قمنا مؤخرا بالانضمام إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المعروف أيضا باسم بروتوكول باليرمو.

خدمات البث الإذاعي في المناطق النائية وتحسين الاتصالات من أجل التنمية.

وأصبح الاقتصاد الأزرق مضمارنا الجديد لتوفير الفرص. ووضعنا سياسة وخطة عمل للاستفادة من مواردنا البحرية في خليج البنغال. ونواصل الإسهام في عمليات وضع معايير الأمم المتحدة بشأن حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق التي تقع في نطاق حدود الولاية الوطنية وخارجها.

ونواصل حاليا إنشاء أول محطة للطاقة النووية في روبر استنادا إلى مبدأ الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتغطي شبكة الكهرباء نحو ٩٣ في المائة من السكان في بلدنا. وتعتبر بنغلاديش الآن ثاني أكبر مستخدم للنظم المنزلية التي تعمل بالطاقة الشمسية في العالم. ويعزز التزام بنغلاديش باستخدام السلمي للطاقة النووية موقفها الثابت ضد الأسلحة النووية. وصدقنا مؤخرا على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وأختتم برنامج العمل المناخي العالمي لاتخاذ التدابير المتعلقة بالمناخ برعاية قمة العمل المناخي قبل أيام فقط وسوف يترجم إلى زخم حقيقي من أجل تنفيذ اتفاق باريس في السياق الأعم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوصفنا من البلدان الشريكة في التحالف من أجل الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ واللجنة العالمية المعنية بالتكيف، تدعو بنغلاديش إلى التصدي للتحديات وأوجه الضعف الخاصة بالبلدان مثل بلدنا. واعتمدت تكنولوجيات تحويلية ومبتكرة ومحاصيل قادرة على التكيف مع المناخ للحد من مخاطر الكوارث.

وتستند خطتنا للتكيف والصمود المناخي في الأجل الطويل إلى خطة دلنا ٢١٠٠ وهي عبارة عن خطة تكنولوجية واقتصادية شاملة وطويلة الأجل لخطة دلنا بنغلاديش. وتركز الخطة على الأمن الغذائي وسلامة المياه وتغير المناخ والاستدامة البيئية وإدارة الكوارث والنمو الاقتصادي المستدام. وعقب الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة العالمية المعنية بالتكيف مع

(A/72/PV.14). وأود اليوم أن أكرر بعض الاجراءات التي اقترحتها.

أولا، على ميانمار أن تظهر إرادة سياسية واضحة تدعمها إجراءات ملموسة من أجل العودة وإعادة الإدماج المستدامين لأبناء طائفة الروهينغيا إلى ميانمار.

ثانيا، يجب على ميانمار بناء الثقة بين طائفة الروهينغيا من خلال إلغاء القوانين والممارسات التمييزية وإتاحتها ومنح ممثلين عن الروهينغيا حق القيام بزيارات استطلاعية إلى ولاية راخين الشمالية.

ثالثا، يجب أن تضمن ميانمار الأمن والأمان لطائفة الروهينغيا من خلال نشر مراقبين مدنيين من المجتمع الدولي في ولاية راخين.

رابعا، يجب أن يكفل المجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة الروهينغيا والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا.

ونحن نقدر مبادرات الأمين العام الرامية إلى الإصلاح، ولا سيما إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولدينا توقعات كبيرة أن الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تفعيله سيكون بإمكانهم تحقيق نتائج تتواءم على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وأكثر خضوعا للمساءلة أمام البلدان المضيفة. وسنواصل تقديم دعمنا للإجراءات الجريئة والبناءة التي اتخذها الأمين العام لجعل المنظمة تفي بالغرض وتعزيز ثقة الشعوب فيها. وتعبيرا عن دعمنا للإصلاحات ولكفالة الأداء الفعال لنظام المنسقين المقيمين الجديد، سنقوم بتقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض.

بالنسبة لنا، تظل تعددية الأطراف هي الترياق لحل مشاكل العالم وتحقيق المنافع على الصعيد العالمي. إن الأمم المتحدة رمز

إن أهمية دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين هائلة. وخلال حرب التحرير عام ١٩٧١، قتل ٣ ملايين من الأبرياء في إبادة جماعية نظمتها قوات الاحتلال الباكستانية والمتعاونين المحليين معها. وتعرضت حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة للانتهاك. إن تجربتنا المؤلمة شجعتنا على مواصلة نصرته المقهورين. وسنقف بحزم في دعمنا لإخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين إلى أن يؤدي نضالهم العادل المشروع أكله.

ومع استمرار أزمة الروهينغيا من دون حل، فإنني مضطرة للأسف إلى إثارة المسألة في الجمعية العامة مرة أخرى. لا نزال نستضيف ١,١ مليون من الروهينغيا الذين أجبروا على مغادرة ميانمار بسبب الفظائع التي ارتكبت ضدهم. إن الأزمة تدخل الآن عامها الثالث. ورغم ذلك لم يتمكن فرد واحد من أعضاء طائفة الروهينغيا من العودة إلى ميانمار بسبب انعدام الأمن والأمن وحرية الحركة وبيئة عامة غير مواتية لعودة الروهينغيا إلى ولاية راخين في ميانمار. وإنني أحض المجتمع الدولي على أن يدرك أن الوضع لا يمكن أن يستمر. إن الأزمة الآن تتجاوز المخيمات؛ في الواقع، وعلى الرغم من جميع الجهود التي نبذلها من أجل احتواء الأزمة، فإنها الآن تصبح تهديدا إقليميا. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الازدحام والتدهور البيئي يشكل تحديا لصحة وأمن الناس في منطقة البلد المضيف.

نحن تحمل عبء أزمة من صنع ميانمار. إنها مسألة بين ميانمار وشعبها، الروهينغيا، فقط. عليهم هم أنفسهم حلها. إن العودة الطوعية للروهينغيا إلى ديارهم في ولاية راخين في أمان وأمن وكرامة هي الحل الوحيد الممكن للأزمة. وسنواصل تعاوننا مع ميانمار لكفالة إعادة الروهينغيا إلى وطنهم.

في خطابي أمام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، قدمت اقتراحا من خمس نقاط لحل الأزمة، يشمل التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير اللجنة الاستشارية لمؤسسة كوفي عنان وإنشاء مناطق آمنة خاضعة لرقابة مدنية في ولاية راخين (انظر

تعاين من عواقب الإعصار إيرما، فإننا نعرف الواقع المروع لتغير المناخ ونعيشه. لا يمكن لأولئك الذين يواصلون إنكار وجوده أن ينفوا الدمار الهائل للممتلكات والخسائر في الأرواح الماثلة بجلاء أمامهم سنة تلو الأخرى. ولا يمكن لأحد أن يُنكر المشاهد المروعة التي تظهر على شاشات التلفزيون على الصعيد العالمي ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي عن هلاك جزيرتي آباكو والبهاما الكبرى في سلسلة جزر البهاما. وينبغي لنواح شعب جزر البهاما، إذ عانت الأمة بأكملها في يأس، أن يتردد في آذان جميع الذين يشعرون بأي تعاطف مع إخوانهم من بني البشر.

إن الآثار المترتبة على تغير المناخ قد أصبحت كارثة سنوية بالنسبة لنا وكأنها كارثة هيروشيما سنوية. فالآثار مروعة كما لو أنها في أي ساحة معركة ومدمرة وطويلة الأمد كما هو انفجار قنبلة ذرية. ولكن في هذه الحرب التي لم نبدأها والتي لا نشنها ولا نريدها، لا تملك شعوب الدول الجزرية الصغيرة وسائل للدفاع عن أنفسها ولديها القليل من الوسائل للتعافي. نحن ببساطة الضحايا المغلوبون على أمرهم لتلك الحكومات التي تقوم سياساتها المناخية المدمرة بقتل الدول الجزرية الصغيرة، بعاصفة غاشمة إثر أخرى، كل واحدة أكثر تدميراً من سابقتها.

إن اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي قد ضربت جذورها في السياحة والزراعة، وهما قطاعان بالغا الاعتماد على الظروف المناخية المستقرة. وبالفعل، باتت هذه الأنشطة تتعطل باستمرار، ما يؤدي إلى فقدان بلداننا للإيرادات وتحملها لديون متكررة كبيرة لتمويل إعادة الإعمار وبناء القدرة على الصمود. وفيما عدا استثناءات قليلة، فالتعهدات بتقديم المساعدة، عندما تُقدّم، تكون غير كافية وبطيئة التنفيذ، هذا إذا نفذت على الإطلاق.

وعلى الرغم من كل الأهداف التي حددتها مؤتمرات تغير المناخ للحد من الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية فوق

للأمل في السلام والاستقرار والازدهار، على النحو الذي توخاه مؤسس دولتنا، بنغاباندو الشيخ مجيب الرحمن في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ١٩٧٤. وستواصل بنغلاديش دعم الأمم المتحدة باعتبارها هيئة قوية متعددة الأطراف مجهزة تجهيزاً كاملاً للتعامل مع المهام والمسؤوليات الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومع اقتراب الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في السنة القادمة، دعونا ندعو إلى العمل الجماعي لبناء أمة متحدة أقوى حتى تتمكن حضاراتنا من التعامل مع التحديات الناشئة في القرن المقبل. لتحميا بنغلاديش إلى الأبد.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

*اصطُحبت الشبيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.*

**خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا.

*اصطُحبت السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية):** لن يتفاجأ أحد أن تغير المناخ وعواقبه الكارثية هو أهم ما يشغل ذهني. وبصفتي زعيم دولة جزرية صغيرة، ما زالت بعد سنتين،

تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. بيد أن أنشطة حفنة من الدول تستهزئ بالاتفاقية، التي تؤكد على أن تحسين الظروف المعيشية للأطفال في كل المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية، ولا سيما في البلدان النامية. إن إمكانات أطفال العالم معرّقة، وهم يُسلبون مستقبلاً مشرقاً ومزدهراً. هذا صحيح - إننا نسلب من شبابنا المستقبل المشرق والمزدهر. وأهنئ الأنسة غريتا ثنبرغ وجميع الأطفال الذين حفزتهم على الصعيد العالمي، بما في ذلك الأطفال في بلدي. وفي الواقع، أود أن أهنئ جميع الذين تصرفوا بروح من التضامن في ٢٠ أيلول/سبتمبر لتحذير حكوماتنا كي تتخذ إجراءات جريئة لمكافحة تغير المناخ. وأذكّر الجمعية بأن الشباب يراقبون وأن الحكومات التي تختار أن تصمّم أذنيها عن سماعهم سوف تدفع الثمن.

إن حماية المصالح الاقتصادية المرتبطة بالوقود الأحفوري على حساب العدالة المناخية أمر غير منصف وغير عادل وغير معقول. إذا فقدت الحكومات بوصلتها الأخلاقية في عالم يجري فيه نبذ تعددية الأطراف والمصالح المشتركة، فيجب أن نأمل أن تدرك الحكومات مع ذلك أن التعاون العالمي لا يزال مطلوباً للحفاظ على المصالح الوطنية. وينبغي لنا أن نذكر أنفسنا بحكمة الشاعر جون دون في كتابه "تأملات في الأحداث التي تطرأ، وعدّة خطوات في مرضي": لا يوجد إنسان كأنه جزيرة، مستكفٍ بنفسه؛ كل إنسان هو جزء من قارة، جزء من البر الرئيسي.

وسواء أعجب ذلك بعض الدول أم لم يعجبها، فسيلقي البحر باللاجئين القادمين من البلدان التي دمرتها الأعاصير على سواحل تلك الدول. هذا لا مفر منه. إن المشردين داخلياً الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم بسبب الأعاصير في عام ٢٠١٧، وكذلك في ٢٠١٩، قد تلقوا الرعاية في الغالب داخل حدودهم الوطنية. ولكن هناك غيرهم ممن اضطروا إلى اللجوء إلى أماكن

مستويات ما قبل العصر الصناعي، يجب أن تفهم كل دولة على هذه الأرض، وجميع الناس في تلك الدول، أنه حتى لو تحقق هذا المستوى الصغير من الطموح، فستواصل آثار المناخ هذه لمدة لا تقل عن ألف سنة. هذا صحيح: ألف سنة. وينبغي أن تحيط الجمعية العامة علماً على وجه الاستعجال والخصوص بالتقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي، المعنون الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، وبالتقرير الخاص الذي صدر مؤخراً عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغيّر.

لقد توصلنا في الدول الجزرية الصغيرة إلى استنتاج مؤلم مفاده أن ٣٠ جيلاً أو أكثر من شعبنا سيعانون، عاماً بعد عام، من ظروف نشأت بالفعل عن الانبعاثات الضارة لغازات الدفيئة من عدد قليل من البلدان. ونحن متأكدون أيضاً من أنه إذا لم يتوقف هذا السلوك المسرف، فلن يُكتب للعديد من دولنا الجزرية البقاء ألف سنة أخرى. كما أننا نخشى ألا تأتي الإجراءات اللازمة لوقف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلا عندما تكون المياه قد غمرت بعض البلدان والمجتمعات الساحلية تماماً واختفت من على وجه البسيطة. وحتى في ذلك الحين، بعد المصافحة التقليدية مع الشد على اليدين والتعهدات بالعمل على وقف انحاء الدول الجزرية الصغيرة، ربما يتواصل العمل كالمعتاد.

هذا هو الواقع المخزن. وهذه ليست، بطبيعة الحال، إمكانية يمكن للحكومات وشعوب الدول الصغيرة التفكير فيها ولو لثانية واحدة، ولهذا فالآن هو بلا نزاع أوان قول الحقيقة - كل الحقيقة - بصراحة وجرأة في هذه الجمعية، دون خوف أو محاباة. إن وجود دولنا الجزرية الصغيرة وحضارتنا في حدّ ذاته يتعرض للخطر. بيد أننا لن نقف مكتوفي الأيدي متفرجين في صمت. فلا بدّ من اتخاذ إجراءات، ومن المؤكد أننا سنتخذها الآن.



”في ميدان السياسات العالمية، أود تكريس هذه الدولة لسياسة حسن الجوار، الجار الذي يحترم نفسه بحزم ويحترم، من هذا المنطلق، حقوق الآخرين، الجار الذي يحترم التزاماته ويحترم حرمة اتفاقاته في عالم من البلدان المتجاورة ومع هذا العالم.“

لا يوجد سوى وطن واحد مشترك وجنس بشري واحد. ولا يوجد كوكب بديل، أو أي كوكب آخر صالح للعيش فيه. إن أول الضحايا وأشدّهم تضرراً بتغير المناخ هي الدول الجزرية الصغيرة، حيث خلف تاريخ من الاستغلال البشري والإهمال أعداداً كبيرة من سكاننا فقراء ودون موارد لبناء منازل وهياكل أساسية قادرة على التكيف مع تغير المناخ. هذا هو إرثنا، ولكن، في نهاية المطاف، سيؤدي تغير المناخ إلى سقوط ضحايا ممن يعيشون في القارات الكبيرة أيضاً، ليس فقط في المناطق الساحلية منها، بل وفي المناطق الداخلية أيضاً. وقد بدأت هذه العملية بالفعل في جميع القارات وعبر كل الحدود. والحل الوحيد للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ هو وقف انبعاثات غازات الدفيئة. ولا يوجد خيار آخر. وهذا ما يجب أن يفعله من يُكثرون من استخدام الوقود الأحفوري. يجب أن يصبحوا قذوةً لتحقيق عالم خالٍ من الكربون.

إن دعوة الرئيس روزفلت لأن تمارس جميع البلدان حسن الجوار أصبحت أكثر أهمية الآن مما كانت عليه قبل ٨٦ عاماً. ونحن في أنتيغوا وبربودا نقوم بدورنا. فقد حظرت حكومة بلدي استيراد المنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وهي بصدد تحويل بيئتنا البحرية إلى بيئة خالية من البلاستيك. كما نعمل بنشاط للانتقال إلى استخدام الطاقة البديلة بواسطة مساهمات مقررة محددة وطنياً ستجعل بلدنا محايداً من حيث انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٤٠.

وفي وقت سابق من هذا العام، سررنا باستضافة الحفل الموسيقي الدولي ”Play it Out“، بالتعاون مع حكومة النرويج

أخرى - وهو لجوء لم يُقدّم ضمن الإطار القانوني الذي يمكن التنبؤ به بل قدمته دول أخرى بروح من السخاء والتعاطف. وليس هذا أساساً مقبولاً للمضي قدماً. فمع وجود أفضل النوايا في العالم، يكون السخاء محدوداً بالإمكانات والتعاطف محكوماً بالواقع.

يجب أن تقرّ هذه الجمعية بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي تعمل بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، لا تنظر إلى اللاجئين إلا في سياق النزاع و/أو الاضطرابات السياسية. غير أن عدد اللاجئين الناجم بالفعل عن تغير المناخ واحتمال زيادة أعدادهم في المستقبل يملّي أن يشمل التعريف القانوني للاجئ الأشخاص الذين أجبروا على التماس اللجوء خارج حدودهم الوطنية. وفي هذا الصدد، تقترح حكومة بلدي أن توافق الدول الأعضاء في هذه الجمعية على تناول مسألة اللاجئين بسبب تغير المناخ في جميع اللجان المناسبة لتأمين التوصل إلى اتفاق على تعريف مصطلح ”اللاجئ بسبب تغير المناخ“، الذي يمكن اعتماده في القانون الدولي حيث أنه غير موجود الآن.

تدرك حكومتي تمام الإدراك أن هذا الاقتراح سيلقى مقاومة من تلك الحكومات التي تنكر تغير المناخ وتخشى الاعتراف بآثاره. ومع ذلك، سنطرح الأمر ونلتمس الدعم من البلدان المهتدة على نحو مماثل ومن الدول التي تعترف بالتهديدات المحتملة. سنعمل على حماية الأرواح وحفظ النظام. ولكن إذا لم تعالج هذه المسألة من جانب الأمم المتحدة، فإنها بالتأكيد ستترك وصمة لا تُمحي من الذنب على الكارثة التي سوف تقع علينا لأن فشلنا في العمل على إنشاء إطار عالمي لإدارة اللاجئين عبر الحدود بسبب تغير المناخ.

وأستشهد في هذه القاعة، بحضور كبار ممثلي شعوب العالم، بكلمات رئيس الولايات المتحدة فرانكلين ديلاانو روزفلت الذي قال، في وقت أزمة، عام ١٩٣٣:

الاجتماعية والاقتصادية المنهكة، والتعويض عن تدمير الموارد وتجريد الشعب الكاريبي من إنسانيته وإبادته إبادة جماعية نتيجة تجارة الرقيق والاستعباد وويلات الاستعمار. ولذلك أغتتم هذه الفرصة التي تتيحها الجمعية للقيام بذلك مرة أخرى.

ينبغي أن تقدم الدول الأوروبية ذات الصلة التعويضات، ليس فقط لأن ذلك سيعوض - على الأقل - عن تحقيقها التنمية على أكتاف شعبنا، ولكن لأن ذلك هو الطريق الصواب الذي يتعين عليها أن تتبعه للعودة إلى الإنصاف والعدالة. وينبغي أن نكون واضحين: التعويض ليس معونة ولا هدية. إنه تعويض لرفع مظالم الماضي واستعادة الإنصاف. هذا هو ما نريده. نحن نريد الإنصاف. وبالمثل فإن توفير التمويل لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف له والقدرة على الصمود في الدول الصغيرة، مثل أنتيغوا وبرودا، ليس معونة. إنه تعويض عن الأضرار التي لحقت ببلداننا، والانتكاسات التي شهدتها مكاسبنا الاقتصادية، والأموال الإضافية التي يجب أن ننفقها لمواجهة المزيد من الآثار الضارة لتغير المناخ، الذي لا نسهم فيه سوى بالقليل.

ويعتزم بلدي وغيره من البلدان في منطقة البحر الكاريبي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والقدرة على الصمود من خلال اتخاذ تدابير داخلية. وسنعمل ذلك رغم توقعنا أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها. فنحن لا نُعوّل عليها حصراً. ولكن يبدو أنه في كل مرة نصل فيها لمستوى عال من القدرة التنافسية مع مناطق غنية من العالم، فإنها تفرض تدابير تعسفية لإضعافنا وتقييدنا. ففي الواقع، في قطاع الخدمات المالية، فرض علينا الاتحاد الأوروبي إجراءات مناهضة للمنافسة في مجال الضرائب، بالرغم من أن بلداننا ملتزمة بالمعايير التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من المشاشة التي نعانيها باعتبارنا جزراً نائية تتكبد تكاليف تأمين وأسعار فائدة مرتفعة، وديونا لا تطاق،

والرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، لزيادة الوعي العالمي بالآثار الضارة للمواد البلاستيكية في المحيطات. وتنضم أنتيغوا وبرودا لعداد البلدان التي تقوم - وستواصل القيام - بكل ما في وسعها للحد من التلوث في جميع جوانبه.

وثمة تصور في الخارج بأن البلدان النامية، ولا سيما الصغيرة منها، تعمل على أساس فرضية تحميل الأمم الغنية والقوية المسؤولية عما تعانيه البلدان النامية من مشاكل التخلف والافتقار إلى القدرة على الإنتاج والتنافس، وأنا نحن البلدان النامية نعيش بالتالي في حالة من الشلل في انتظار تلقي المساعدة. وهذه فكرة مغلوطه للغاية؛ إنها تختلف كثيراً عن الواقع. إن دولنا الصغيرة ليست دولاً متسولة؛ نحن لا نستجدي الإحسان. ولكن حيثما وُجد الظلم يجب أن نكافح من أجل تحقيق العدالة. وحيثما ساد الجور يجب أن نكافح من أجل تحقيق الإنصاف. وفي حين تتاح لمعظم البلدان إمكانية الحصول على تمويل رخيص التكلفة في أسواق رأس المال، يتعين على الدول الجزرية الصغيرة المحتاجة الاقتراض بأسعار تجارية لتمويل تنميتها. أين هو العدل في ذلك؟ لهذا السبب علينا الكفاح من أجل التغيير. ولهذا السبب علينا الكفاح من أجل تحقيق الإنصاف. ما نريده هو الحصول على تمويل بشروط ميسرة ومنصفة، بما يتناسب مع صغر حجمنا ومواطن ضعفنا. إننا لا نطلب الكثير.

ولدينا تاريخ نعتز به من تولي مقاليد استقلالنا وسيادتنا رغم كل الصعاب. وقد فعلنا ذلك من أجل النهوض ببلداننا بسرعة بعد قرون من الاستعمار أو الاستغلال القائم على الهيمنة. ولكننا نعلم أن ما نعانيه من تخلف وضعف مالي ناجم عن قرون من الاستغلال في الرق والسخرة التي لم نحصل على تعويض عنها. ولهذا السبب فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي، في جميع القطاعات التي تقودها منظمات غير حكومية، حثت الحكومات الأوروبية ذات الصلة على تصحيح الظروف

أيضا التي توجد فيها المصارف العالمية. فاستبعاد منطقة البحر الكاريبي من النظام التجاري العالمي وما ينجم عنه من انهيار اقتصادي سيؤدي إلى الفقر والبطالة والجريمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال السري، وقدموم اللاجئين، وجميعها ستشكل تحديا لأمن الدول المجاورة الغنية في هذا النصف من الكرة الأرضية. فإن لم تتصرف تلك البلدان لما فيه مصلحتنا، فينبغي عليها قطعاً أن تتصرف لما فيه مصالحها الخاصة. فالنار المشتعلة في بيتنا، رغم أننا لسنا من أشعلها، ستسري حتماً إلى بيوت تلك البلدان. ووقت إخمادها هو الآن.

ويمكن أن تُعذر الدول الجزرية الصغيرة إذا اعتقدت أن الأمور تدبر ضدها عمداً. إذ لا تتوفر أدلة خلافاً لذلك. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بلدي مجبرة مرة أخرى بأن توجه انتباه الجمعية إلى أن بلدي فاز منذ ١٥ عاماً في تحكيم أمام منظمة التجارة العالمية، ضد الولايات المتحدة، أقوى بلد في العالم. وقد طعن في المسألة مرتين، وصدر قرار التحكيم لصالح أنتيغوا وبربودا مرتين. وقد صدر قرار التحكيم النهائي منذ ١٢ عاماً، تخلوا ذلك - منذ ١٢ عاماً مضت.

وأعطت منظمة التجارة العالمية لبلدي الحق في بيع المواد المشمولة بحقوق التأليف والنشر في الولايات المتحدة سنوياً، وذلك بغية مساعدتنا على استرداد تكاليف حسائنا التجارية بالكامل. بيد أننا قررنا ألا نفعل ذلك، وأن نتفاوض مع حكومة الولايات المتحدة، لأن الخيار السابق كان من شأنه أن يحرم أصحاب حقوق التأليف في الولايات المتحدة من إيرادات مستحقة من ملكيتهم الفكرية، دون أي خطأ من جانبهم. واعتقدنا أننا نفعل الشيء المعقول. لكن رحابة صدرنا وكرمنا قوبلا بالاستغلال. فعلى الرغم من الحكم الصادر عن منظمة التجارة العالمية، لم يتمكن بلدي الصغير من إحضار ممثلي الولايات المتحدة إلى الطاولة لتسوية قرار التحكيم هذا. وهذا مثال نموذجي على أن القوة هي الحق، و”من يُعطى له الكثير،

وتواجه كوارث متكررة ناجمة عن تغير المناخ، فإننا مستبعدون من الحصول على التمويل الميسر استناداً إلى معيار واحد، وهو نصيب الفرد من الدخل. وليس في ذلك إنصاف ولا عدل.

واليوم، نكرر دعوتنا إلى التخلي عن معيار نصيب الفرد من الدخل، الذي يحول دون حصول الدول الجزرية الصغيرة الضعيفة على التمويل الميسر الذي تشتد الحاجة إليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل المتعلق بالمناخ بغية المساعدة على التكيف له والتخفيف من آثاره وبناء القدرة على الصمود في وجهه ينبغي ألا يكون خاضعاً لأي شروط، بل أن يستند حصراً إلى حالة الضعف والحاجة. هذا هو العدل.

ومن أوجه الظلم الأخرى التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي ظاهرة إنهاء علاقات المراسلة المصرفية، والتي تعني في جوهرها تخلي المصارف في الولايات المتحدة وبعض أنحاء أوروبا عن منطقتنا من الناحية المالية. ويستند هذا في المقام الأول إلى دوافع ربحية وادعاءات باطلة بأن بلداننا من ضمن الجهات الرئيسية التي تمارس غسل الأموال وأنها تشكل ملاذات ضريبية، والأمر ببساطة ليس كذلك. وقد أجرى كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقييماً، فوجدنا معظم بلداننا تمثل امتثالا كاملاً للمعايير الدولية الصارمة. ومع ذلك تستمر عملية إنهاء علاقات المراسلة المصرفية بلا هوادة، مما يهدد باستبعاد البلدان الكاريبية من نظام المدفوعات الدولي وإغلاق المصارف في دولنا، مع إمكانية إغراقها جميعاً في براثن الفقر. ومرة أخرى، هذا نهج غير عادل. وأود أن أوضح هنا أن أعمال المراسلة المصرفية خدمة عالمية عامة وحق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن يكون متاحاً لجميع البلدان والمناطق.

وما لم يتم وقف تلك العملية وعكس مسارها، فلن تعاني بلدان منطقة البحر الكاريبي وحدها، بل والبلدان المتقدمة النمو

بين الأكثر تضررا. وعليه، ها نحن نعاني مرة أخرى، من ظلم الأقوياء. إن النظام الدولي، الذي لم يكن مثاليا قط، يتعرض الآن لإضعافه بشكل خطير. إن حفنة من الدول القوية تسعى إلى انتهاك المعايير الدولية وسيادة القانون من أجل تعزيز مآرب سياسية ضيقة - وهي معنية أكثر بالتخلص من الحكومات التي تبغضها، منها بالنهوض بحقوق الإنسان، التي تنسתר بها. إننا لسنا بالأغبياء؛ نحن نعلم بالضبط ما يفعلون، ونحن نراقبهم.

ففي هذا الأسبوع فقط، استند ١٦ بلدا، وربما أجبر بعضها على المشاركة، عن طريق التهديد أو الوعود، إلى معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة كسلاح ضد فنزويلا، الدولة ذات السيادة. إن المعاهدة مفارقة تاريخية عمرها ٧٢ سنة وتشجع على استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة، خلافا للقانون الدولي، وليس في إطار مفهوم الدفاع المشروع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ودون إبراز أي دليل لدعم ادعاءاتها، قررت تلك الدول الـ ١٦ بصورة تعسفية فرض جزاءات ضد فنزويلا، لغرض وحيد هو تغيير النظام. وهي تقوم بذلك خلافا لجميع المعايير الدولية. إننا نعلم جميعا أن معايير الأمم المتحدة تدعو إلى عدم التدخل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والواقع، وهذا أمر له مغزاه، أننا ينبغي أن نلاحظ أن فريق الاتصال الدولي المعني بفنزويلا، أكد مجددا في اجتماع عقد في اليوم نفسه، أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الفنزويلية هو حل سياسي وسلمي وديمقراطي، يستبعد استخدام القوة، ويتم من خلال انتخابات رئاسية تنسم بالمصداقية والشفافية. وهذا الآن موقف معقول يتماشى مع القانون الدولي.

وتحتج حكومة بلدي على الغطرسة المترسخة في اعتقاد ١٦ بلدا بأن لها الحق في أن تقرر ما تراه لبقية العالم. كيف يمكن لها أن تعتقد أنها يمكن أن تتجاهل الأمم المتحدة، وتزدرى مجلس الأمن، وتعمل على الإضرار ببلد بناء على تهم زائفة

يُتوقع منه الكثير". لقد جرى تجاهل قرار التحكيم المستحق لنا، في الوقت الذي تجاوز فيه الفائض التجاري الدائم الذي تتمتع به الولايات المتحدة مع بلدي الصغير ٣,٥٣ بليون دولار خلال الإثنتي عشرة سنة الماضية. وهذا، أيضا، أمر جائر، وظالم، وغير معقول. كم مرة يتعين علينا فيها أن نأتي إلى هنا في الأمم المتحدة ونطلب تسوية من الولايات المتحدة؟ نريد العدل.

ومرة أخرى، نحث الولايات المتحدة على احترام القرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية لتسوية التزاماتها في أقرب وقت ممكن. اثنا عشر سنة فترة طويلة جدا. واسمحوا لي أن أوضح بجلاء أن بلدنا لا يمكن أن يتخلى عن تعويض مُنح لنا قانونا، بسبب خسائر تجارية لحقت بنا نتيجة أعمال من جانب الولايات المتحدة - بلدنا لن يفعل ذلك. إننا لا نخشى قوتها. نحن نستند إلى مبدأ. وفي الواقع، دعوني أوضح أن علينا أيضا واجب الرعاية لشعبنا. وهكذا، فبنفس القدر الذي تحمي به مصالحها، يجب علينا أيضا حماية مصالحنا الوطنية. وآخر مرة تحققت فيها من الأمر، تبين إننا نعيش في عالم ديمقراطي، وعلى هذا، فمن يريدون اتخاذ إجراءات عقابية ضدنا لقيامنا بالتحدث عما هو صحيح يمكنهم أن يفعلوا ذلك. ولكننا سنقف في أي محفل وندافع عن مصالح أنتيغوا وبربودا.

إن حكومة بلدي تشعر بقلق بالغ إزاء الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. إن الحروب التجارية ترفع دائما تكلفة المعيشة للشعوب في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، وفي نهاية المطاف، تسبب معاناة الاقتصاد العالمي بمرته. ولا يوجد فائزون في هذه الحروب. ونحن في هذه الدوامة بالفعل. وتؤدي المواجهة عوضا عن الحوار والتعاون إلى تفاقم المخاطر، وتقويض الثقة، وإضعاف احتمالات نمو الاقتصاد العالمي. ولن يكون هناك فائزون إذا استمر هذا، بل سيكون هناك خاسرون فقط. وللأسف، ستكون الدول الجزرية الصغيرة النامية، باقتصاداتها المفتوحة والهشة من

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

**خطاب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد رولي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية):** إنه لشرف كبير حقا أن أحاطب لأول مرة الجمعية العامة، المناط بها مسؤولية رسم الطريق إلى الأمام بشأن الطائفة الواسعة من المسائل التي تؤثر على تميمتنا الجماعية. وبالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، أقدم بخالص التهئة للسيد تيجاني محمد - بندي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونتطلع إلى التميز الذي سيظهره ونشكره على قيادته للعمل بثبات في هذا المنصب الرفيع. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفه، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس (إكوادور)، التي قامت بعمل متميز جدا بوصفها أول امرأة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية تُنتخب لرئاسة الجمعية العامة.

إذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن أماننا طريقا محفوظا بالتحديات ما لم نعمل بشكل جماعي بما هو ضروري لتغيير المسار الحالي للأحداث العالمية. فما زلنا نلاحظ بقلق عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر والتهديدات التي لا تُحصى التي تشكلها آثار تغير المناخ

بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة؟ إن هذا العمل يتبع نفس الصيغة التي زعزعت استقرار كوبا، وحرمت ذلك البلد من إمكانية تحقيق إمكاناته الكبيرة من أجل الإسهام الكامل في التقدم على الصعيد العالمي، والسلام والأمن. لماذا لا يمكننا العيش في سلام ووثام. لماذا لا يمكننا حل نزاعاتنا من خلال الدبلوماسية والحوار؟ إن حكومة بلدي تدعو مرة أخرى الولايات المتحدة إلى رفع الجزاءات المنهكة المفروضة ضد كوبا وفنزويلا. إنها تقتل سكانا أبرياء.

ونشعر بالانزعاج أيضا إزاء الأحداث في الشرق الأوسط، وزيادة التوتر في العالم عموما، حيث تُبذ الحلول المتعددة الأطراف لصالح العمل الانفرادي، بل وحتى التفكير في الحرب. إن العالم ليس ساحة معركة من معارك الغرب الأمريكي مثل معركة أو كي كورال (O.K. Corral)، ولا ينبغي أن تُحدد طلاقات البنادق الراح والخاسر. وتدعو حكومة بلدي جميع الحكومات إلى العودة إلى النظام القائم على القواعد في العلاقات الدولية، الذي وُضع بدقة لتسوية المنازعات وحل الصراعات. لقد وُضعت القواعد لحماية جميعا. ولن يدوم العالم الذي يسوده الازدهار بدون التعاون العالمي والسلام العالمي والعدالة العالمية.

وفي هذا السياق، أتذكر كلمات نيلسون مانديلا، الذي خبر الكثير عن العمل مع العدو - سواء كان حقيقيا أو مُتصورا أو مُنشأ. لقد قال: "إذا أردت تحقيق السلام مع عدوك، عليك أن تعمل مع عدوك. ومن ثم، سيصبح شريكا لك."

إن العالم يحتاج إلى الشركاء، وليس الأعداء. إن كوكبنا وجميع شعوبنا تعتمد على ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات في أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به من فوره.

في ترينيداد وتوباغو، تتمحور تنمية حول مواطنينا منذ عام ١٩٥٦. والحقيقة أن شعبنا لا يزال هو أعظم أصولنا. ويجب أن نبني مجتمعا يلي جميع الاحتياجات الأساسية ويحظى فيه كل فرد بالتقدير وتتاح له الفرصة للمشاركة والمساهمة. ويعني ذلك أنه يجب علينا كفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وعدم المساواة والتمييز والمرض ومعالجة مسألة الافتقار إلى فرص الحصول على الرعاية الصحية، فضلا عن الظروف المعيشية اللاإنسانية التي تقل عن المستوى المطلوب. ويجب أن نبني مجتمعا يتشاطر المبادئ والقواعد الثقافية المتمثلة في الثقة وحسن النية والأمانة والاحترام والتسامح والنزاهة والاعتزاز المدني والعدالة الاجتماعية والروح المجتمعية. وبناء على ذلك، اعتمدت ترينيداد وتوباغو استراتيجية وطنية متكاملة للحد من الفقر تتصف بأنها تعاونية ومستدامة وهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ولا يزال توطيد استقرارنا الاقتصادي وقدرتنا على أن نظل مندمجين بشكل فعال في الهيكل المالي والتجاري العالمي أولوية بالنسبة لحكومتي، فيما نواصل السعي لاتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز قدرتنا المالية على التحمل عن طريق التنوع. وينبغي دعم طموحاتنا التنموية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال التجارة الدولية والتعاون الإنمائي والأنشطة التجارية والمالية.

وندرك تماما أن الخدمات المالية تؤدي دورا هاما بوصفها عوامل مساهمة في النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار الدوليين. وفي هذا السياق، فإننا نعرب عن بالغ القلق إزاء قيام عدد من شركائنا الدوليين بشكل انفرادي بإدراج بعض الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ومن بينها ترينيداد وتوباغو، على قائمة الولايات القضائية غير المتعاونة في الأمور الضريبية. فنسمية الولاية القضائية غير المتعاونة في الأمور الضريبية يمكن أن تلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بسمعة واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية على غرار بلدنا. ومن ثم، فإن ترينيداد وتوباغو

الذي لم يتم كبحه واستمرار استبعاد الفئات الأشد ضعفا في مجتمعاتنا فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. وتمثل الهجرة والتطرف العنيف وآفة الإرهاب وخطر النزاعات العنيفة وتفشي الأمراض المعدية - مثل عودة ظهور فيروس إيبولا والحصبة - تحديات ملحة تتجاوز حدود فرادى البلدان.

ونشهد فيضانات شديدة ونوبات جفاف وبيضاض المرجان وارتفاع مستويات سطح البحر وموجات حارة وأعاصير مدمرة، تتزايد قوتها وتواترها في كثير من أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، شهدنا، وقد تملكنا حزن عميق قبل بضعة أسابيع، الدمار المروع الذي خلفه الإعصار دوريان في جزر البهاما، جارتنا في الجماعة الكاريبية، حيث ضرب الإعصار تلك الجزر الصغيرة على مدار ٣٠ ساعة تقريبا. وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب كمنولث جزر البهاما في الخسائر في الأرواح والتدمير الواسع النطاق للممتلكات وسبل العيش نتيجة لذلك العارض الجوي غير المسبوق. وتعرب ترينيداد وتوباغو عن تضامنها ودعمها القوي لإخواننا وأخواتنا في جزر البهاما.

وبوصفنا أسرة من الأمم، فإن التحديات التي نواجهها تتطلب منا التركيز على النهج المتعددة الأطراف وليس على النهج الانفرادية. وينبغي أن نعزز شراكاتنا من خلال الاحترام المتبادل والتعاون. ومن شأن هذا النهج أن يتيح لنا استعادة بعض تقدمنا في عكس مسار الأنماط الحالية لتزايد اللامساواة وانعدام الأمن وتحويل الظروف الحالية لصالح البشرية جمعاء. وفي ضوء هذه الخلفية، أرحب بهذه الفرصة لعرض وجهات نظر ترينيداد وتوباغو بشأن الموضوع المناسب المختار لهذه المناقشة العامة، ألا وهو، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول".

في الجهود التي نبذلها للتصدي لهذا التحدي تؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً التزامها بتحسين ما تقدمه من رعاية صحية ومواصلة تعزيز النظام التعليمي وزيادة القدرة على التنقل للمعوقين ودعمهم. يجب أن تكون النساء والفتيات شريكات متساويات في جهودنا التعاونية لبناء مجتمعات مسالمة ومستدامة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. إن تعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة الأعم أمر أساسي في هذا الصدد. ومن المهم بنفس القدر تعزيز نظام الحماية الاجتماعية المتكامل الذي يحسن الأحوال المعيشية ويوفر فرصاً للنساء والفتيات حتى يتسنى لهن تحقيق كامل إمكاناتهن.

ليس لدينا شك في أن تغير المناخ يمثل خطراً حقيقياً يهدد سعينا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل هذه الظروف تتحرك حكومتي نحو تطبيق نهج متعدد الجوانب للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتخفيفها. تدرك ترينيداد وتوباغو أن تغير المناخ يؤثر سلباً على جميع البلدان، بغض النظر عن مقدار إسهامها في الانبعاثات العالمية. وأود في هذا الصدد أن أؤكد من جديد التزام حكومتي الثابت بمعالجة الآثار الضارة المرتبطة بتغير المناخ من خلال مزيج من النهج التعاونية وتحسين الشراكات والتواصل مع أصحاب المصلحة من أجل الوفاء بالتزاماتنا الدولية، وبما يتمشى مع قوانيننا وسياساتنا وأولوياتنا الوطنية.

بالنسبة لنا في ترينيداد وتوباغو، تظل البيئة البحرية ومواردها ذات أهمية قصوى لأرزاق شعبنا وهويتنا الثقافية والاجتماعية وطموحاتنا في التنمية المستدامة. لذلك ما زالت ترينيداد وتوباغو تأمل في أن يتم بالفعل في المستقبل القريب اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات القضائية الوطنية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونؤكد على أن ذلك الاتفاق سيؤسس منصة لتحقيق التنمية

تدعو شركاءها الدوليين إلى اعتماد نهج أكثر تعاوناً وعدلاً وإنصافاً في معالجة هذه المسألة.

كما لا تزال ترينيداد وتوباغو تشعر ببالغ القلق إزاء الانخفاض التدريجي في خدمات المصارف المراسلة من جانب المصارف الدولية. وهذا أمر يمثل مشكلة بصفة خاصة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لأنه يهدد استقرارنا المالي ويعوق جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر ويحد من إنجازاتنا فيما يتعلق بالنمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وعلاوة على ذلك، يقوض سحب خدمات المصارف المراسلة جهود المنطقة الرامية إلى توطيد شراكة عالمية تكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن ترينيداد وتوباغو إلى سائر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في دعوة المصارف الدولية إلى العمل بصورة تعاونية مع الدول الأعضاء المتضررة لاستعادة علاقات مالية تكون مقبولة لأطرافها.

ونرحب بالملاحظة التي أبدتها الأمين العام أنطونيو غوتيريش خلال مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه من أن الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل التسهلي ينبغي أن تشمل معايير الضعف. ولذلك، تعتزم ترينيداد وتوباغو هذه الفرصة كي تكرر دعوتها للمجتمع الدولي والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى النظر في صياغة معايير جديدة متعددة الأبعاد لتحديد إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة. وما زلنا نؤيد الرأي القائل بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تستند إلى نهج متعدد الأبعاد للمساعدة الإنمائية، يكون متلائماً بقدر أكبر مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد وأولوياته الوطنية.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه حتى مع اقتراب العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، لا تزال النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة في العديد من أنحاء العالم غير قادرين على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

مناسبة تسعى إلى التوصل إلى حل سلمي من خلال حوار هادف وبناء. وأود في هذا الصدد أن أشير بشكل خاص إلى الحكومة النرويجية وأن أشيد بجهودها حتى الآن في جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وآخرها في برنادوس. نحن ندرك أنه من أجل إحراز تقدم ذي مغزى تتطلب عملية التفاوض الوقت والصبر، ويجب على جميع الأطراف المشاركة فيها بحسن نية. ولذلك نحث القوى الخارجية على عدم الانخراط في تدخلات أحادية الجانب، مما قد يقوض المفاوضات ويفضي في النهاية إلى مزيد من المشقة للشعب الفنزويلي. يجب أن يكون هدف المجتمع الدولي هو ضمان السماح لكلا الطرفين بالوصول إلى الظروف المواتية للتقدم في فنزويلا، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والرفاهية الاقتصادية. إن مبادرات الحكومة النرويجية والجماعة الكاريبية وآلية مونتيفيديو جديدة بالدعم من أجل تحقيق هذا الهدف. نحن نشعر بالحزن إزاء انسحاب طرف واحد في الآونة الأخيرة من هذه المبادرة الحكيمة والرصينة، لكننا نثق في أن هذا التطور سيكون مؤقتاً لأن الفنزويليين وحدهم هم الذين يستطيعون التحكم السليم في وضعهم، ونحن في المنظمة لا يمكننا مساعدتهم إلا على الطريق نحو الأمن والاستقرار الاقتصادي.

بالنسبة لنا في ترينيداد وتوباغو، سيكون من الصعب تحقيق تنمية المستدامة دون إدارة المهجرة غير النظامية بنجاح. إن ترينيداد وتوباغو لم تكن بمعزل عن آثار تدفق المهاجرين من فنزويلا. ولإدارة هذه الحالة نفذت حكومتنا نظاماً إدارياً لتسجيل المهاجرين لكل من الأشخاص الموثقين وغير الموثقين الذين دخلوا بلدنا. الهدف من الإطار هو حماية حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية للمواطنين الفنزويليين داخل حدودنا، مع حماية المصالح الوطنية مثل الأمن القومي. وقد تم في المقام الأول منح هؤلاء المسجلين الموافقة على العمل لمدة عام واحد. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التسجيل قد أتاحت لهؤلاء

المستدامة وحماية التراث المشترك للبشرية من أجل هذا الجيل والأجيال المقبلة.

تسترشد السياسة الخارجية لترينيداد وتوباغو بمبادئ احترام السيادة والمساواة السيادية لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقييد بها. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية ما زلنا متحمسين في اقتناعنا بأنه رغم وجودنا في عالم تتعرض فيه مبادئ التعددية الراسخة للخطر فإنه يجب عدم تحجيم أو إهدار حقنا في الإصغاء إلينا.

بالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي فإن النمو والتنمية المستدامين لدينا يتوقفان على صون السلم والأمن. وأود في هذا السياق أن أنتقل إلى الحالة التي تواجهها أقرب جارة لنا، فنزويلا، والتي تقع على بعد سبعة أميال فقط من ساحل ترينيداد. في وقت سابق من هذا العام أصبحت فنزويلا مركزاً لمواجهة عالمية شهدت تهديداً من قوى خارجية باستخدام القوة ضد هذا البلد. ومع استمرار التصعيد في هذا التطور المقلق انضمت ترينيداد وتوباغو إلى زميلاتها من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية للدفع من أجل التهدئة العاجلة للتوترات وبناء منصة للحوار والمفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي للوضع. ومن منطلق الموقف غير التدخلية ودبلوماسية السلام للجماعة الكاريبية التقى رئيسا وزراء برنادوس وسانت كيتس ونيفيس وأنا، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، مع الأمين العام غوتيريش والممثلين الدائمين للعديد من الدول الأعضاء المؤثرة وأصحاب المصلحة الآخرين - حسب التكليف الصادر عن الجماعة الكاريبية - للتأكيد على مخاوفنا بشأن الوضع الفنزويلي المتقلب وسلامة مواطني فنزويلا واستقرار منطقتنا.

نحن لا نزال على قناعة راسخة بأنه لكي تظل منطقتنا منطقة سلام فإن الحوار أمر لا غنى عنه. لذلك ما زالت ترينيداد وتوباغو تدعم بالكامل آلية مونتيفيديو وأية مبادرات أخرى



لقد علّمنا التاريخ أنه لا يمكن فصل صون السلام والأمن الدوليين عن التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي دولة كاريبية، والمطبق منذ ستة عقود يقوض إمكانات البلد لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وتؤكد ترينيداد وتوباغو كذلك أن فرض تدابير قسرية من جانب واحد ضد كوبا بموجب قانون هيلمز - بيرتون يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي تكرر ترينيداد وتوباغو دعوتها إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بدون قيد أو شرط.

وتؤيد ترينيداد وتوباغو ولاية المحكمة الجنائية الدولية التي تساعد على إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي أشنع الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي وكذلك الإسهام في منع وقوع هذه الجرائم. وكدولة دعت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية من خلال العمل الرائد الذي قام به الراحل آرثر ن. روبنسون، الرئيس السابق ورئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، فإننا لا نزال حازمين في التزامنا بدعم ولاية المحكمة. ورغم انتقادات منتقدي المحكمة الجنائية الدولية والتحديات الأخرى التي تواجهها، فلا تزال المحكمة تشكل بصيص أمل لجميع الضحايا الذين يسعون لتحقيق العدالة عن الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها. ولهذا السبب نواصل تشجيع البلدان التي لم توافق بعد على ولاية المحكمة على القيام بذلك عاجلاً وليس آجلاً لكي تتمكن من الوفاء بولايتها بشكل تام وكامل كمحكمة عالمية.

وتؤكد ترينيداد وتوباغو أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، شهدنا في الآونة الأخيرة إزالة القيود المفروضة على الأسلحة النووية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وشاركت ترينيداد وتوباغو كعضو في الجماعة الكاريبية

الأشخاص الفرصة للاكتفاء المالي الذاتي من خلال العمل أثناء إقامتهم في ترينيداد وتوباغو.

وباعتبار ترينيداد وتوباغو عضواً مسؤولاً في أسرة الأمم فإن حكومتها وشعبها يعترفان بواجبنا في مساعدة جيراننا بأوقات الشدة. إننا نفي بهذا الواجب نحو ما يزيد قليلاً عن ١٦ ألف من جيراننا الوافدين من فنزويلا، وذلك على الرغم من صغر حجمنا ومواردنا المحدودة للغاية. وقد أظهرت التجربة أن هناك فرصاً وتحديات على حد سواء فيما يتعلق بالهجرة. تنبثق سياستنا من السمات الإنسانية المتمثلة في الاحترام والكرامة وضمن أن يشيع ضوء التعاطف كمنارة للمحتاجين.

إن هذه التحديات تزداد بالنسبة لبلدان مثل ترينيداد وتوباغو ذات الموارد المحدودة والقيود الأخرى على قدراتها. ونلاحظ بقلق أن النشاط الإجرامي قد انتقل من الأعمال الإجرامية العشوائية إلى الشبكات الإجرامية، والتي تنفذ أنشطتها في بيئة عالمية منظمة ومتطورة للغاية وتكنولوجية. إن تجربة ترينيداد وتوباغو وتجربة الجماعة الكاريبية ككل هي أن هذه التحديات المركبة تمثل تهديداً لرفاهنا الاجتماعي والاقتصادي وسيادة القانون وسلامنا وأمننا.

بينما من المهم معالجة التطرف العنيف من منظور أمني، يجب عدم تجاهل أو نفي تهديد وتأثير هذه الظاهرة. ولا يزال التهديد العالمي المتمثل في إغراء الجماعات المتطرفة للشباب يشكل مصدر قلق كبير. وفي هذا الصدد، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد التزامها بالانضمام إلى المجتمع الدولي من أجل بناء تحالف لهيكل أمني استراتيجي جماعي يعالج الظروف التي تؤدي إلى التطرف العنيف. ويجب دعم هذا الإطار بشكل مثالي بواسطة نظام قانوني دولي قوي يسمح لجميع الناس بالعيش بحرية وكرامة مع توفير حماية متساوية أمام القانون ودون خوف من الاضطهاد أو كره الأجانب.

وفي الوقت الذي تقترب الأمم المتحدة فيه من الاحتفال بذكرها السنوية الخامسة والسبعين، يسر ترينيداد وتوباغو أن تجدد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وبصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا بحاجة إلى إعادة توجيه جهودنا في اتجاه ضمان أن تكون منظمنا فعالة وذات صلة ومناسبة للغرض وعدم تخلف أحد عن الركب. وأنا واثق من أننا نملك الرغبة الكامنة والإرادة والدافع لتحقيق تلك الأهداف.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

**خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون جزر غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون جزر غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون جزر غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون جزر غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى إزالتها التامة، ورحبت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية. وفي هذا الصدد، فإنني فخور بالإعلان عن توقيع ترينيداد وتوباغو بالأمس ٢٦ أيلول/سبتمبر وإيداع صك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ويظل إصلاح مجلس الأمن أمراً لا تزال الجماعة الكاريبية تشارك فيه بنشاط داعية إلى الإصلاح المبكر والشامل. وتنطلع إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، بناء على العمل المنجز في الدورة الثالثة والسبعين. لذلك نكرر دعوتنا لجميع الدول الأعضاء للعمل بشكل تعاوني وبروح توفيقية لإصلاح مجلس الأمن بطريقة تتعامل بفعالية مع أدائه ومصادقته، مما يجعله أكثر صلة بالأمم المتحدة ومجهزاً بشكل أفضل للوفاء بولايته في سياق اليوم.

وكجماعة كاريبية، تجلّى أحد مواقفنا لإصلاح مجلس الأمن في الدعوة إلى ضمان تمثيل وإدراج الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مقعد مخصص يتم التناوب عليه بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق. ورغم أننا لا نزال نأمل في أن يحظى هذا الاقتراح في نهاية المطاف بتأييد الدول الأعضاء في هذه اللحظة، فإننا نعتر بفخر كبير بتهنئة أمة سانت فنسنت وجزر غرينادين العضو في الجماعة الكاريبية بوصفها أصغر دولة انتخبت في وقت سابق من هذا العام لشغل مقعد في المجلس. لقد أظهر هذا الإنجاز التاريخي بشكل مقنع أن جزرنا الصغيرة لا تزال قوية، حيث نواصل تقديم إسهامات جديدة بالملاحظة في جميع المجالات. وفي هذا المنعطف، أود أن أؤكد للجمعية العامة استمرار تفاني ترينيداد وتوباغو في صون السلم والأمن الدوليين، كما يتضح من ترشيحنا لعضوية المجلس خلال الفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨، مما سيشكل المرة الثانية في تاريخ أمتنا.

لا يطرف لهم جفن في إنكار تغير المناخ إلى إحباط العمل العالمي الملح بصورة لا جدال فيها.

واليوم، نجتمع في أعقاب الفظائع التي لا توصف في جزر البهاما، التي روع الإعصار دوريان مواطنيها والمقيمين فيها. ولا يزال المئات في عداد المفقودين بعد أسابيع من العاصفة. وقد أصبحت هذه الحكاية معتادة بشكل مقرف في تجمعات الأمم المتحدة. ولا تتغير سوى الأسماء والأماكن. والمخزن أن الأعاصير ليست سوى أعنف مظاهر الآثار الغادرة لتغير المناخ. فالفيضانات وتدهور التربة والجفاف والانهيالات الأرضية والتحات الساحلي وأنماط الطقس غير الموثوقة في جميع أنحاء منطقتنا وأماكن أخرى في مختلف أنحاء العالم تسفر يوميا عن عقبات كأداء بشكل متزايد أمام الحياة والمعيشة والإنتاج في الدول الضعيفة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنسبة لنا، فإن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي مُركَّب كامل متكامل يتوقف عليه وجودنا في حد ذاته.

وقد عقد الأمين العام في هذا الأسبوع مؤتمر قمة بشأن العمل المناخي لمواجهة شللنا المستمر في وجه الكارثة المناخية المتسارعة. وأعاد مؤتمر القمة، إذا ما جردناه من العبارات البلاغية المنمقة، التأكيد على أن هناك اختبارات دقيقة أساسية للالتزام بالعمل المناخي - إنفاذ أهداف ملزمة بشأن الانبعاثات ترمي إلى الإبقاء على الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية وضخ استثمارات في الهواء النظيف والطاقة المتجددة وتوفير تمويل للتكيف يمكن الوصول إليه بسهولة ويعطي الأولوية للدول الأكثر ضعفا.

ومن المؤكد أن الكارثة التي حلت بجزر البهاما يجب أن تؤدي أخيرا إلى تحطيم وهم أن المقاييس التعسفية وغير الدقيقة للثروة أهم من أوجه الضعف الغنية عن البيان للدول

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): كما قال روبرت نيستا مارلي، وهو شاعر عظيم في حضارتنا الكاريبية ذات مرة، معيدا صياغة كتاب المزامير في أغنية "الحجر الذي يرفضه البناء يكون دائما حجر الزاوية الأساسي". وكما كان الحال في آية الكتاب المقدس وترانيمه، فكذلك الحال فيما يخص الجغرافيا السياسية الحديثة. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي طالما تجاهلها مهندسو النظام العالمي الحديث أصبحت الآن ضرورية بشكل متزايد لفهم تحديات عصرنا وحلها. ونظرًا لأن البناء الأصليين لهيكلنا الاقتصادي والسياسي العالمي يميلون إلى الانعزالية ويستسلمون أمام إغراء أقصر الطرق لتحقيق المصلحة الذاتية على المدى القصير، فإن الدول الصغيرة والفقيرة والمهمشة تاريخياً في قريتنا العالمية هي التي تقدم أفضل فرصة أخيرة لاستعادة الصرح المنهار للتعاون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها هذا التعاون. وفي ظل تلقي تعددية الأطراف لضربات قاسية جراء تجدد الانسحاق الخسيس وغير الشريف وراء مجموعات المصالح الحزبية الضيقة، وفيما توسع دسائس القوى الكبرى الهوة بين الأمم، ستبرهن الدول الجزرية الصغيرة النامية بالضرورة على أنها الغراء الذي يؤدي إلى تماسك هذه التجربة الدولية من خلال الوحدة والنقاش والعمل المشترك.

إن الوتيرة المتسارعة لتغير المناخ هي المظهر الخطير لفشل تعددية الأطراف. فقد وقف المجتمع الدولي عاجزا إلى ما لا نهاية في مواجهة تهديد مشترك وتحذير وافر وتوافق كاسح في آراء العلماء على أسبابه السابقة وآثاره المستقبلية وحلوله الراهنة. وإذا تستمر الانبعاثات في الازدياد، تعاد صياغة الحدود الملزمة قانونا لجعلها أهدافا طوعية ويسلط أعتى الجناة الضوء بصورة مرئية على تجاوزات الآخرين الصغيرة لصرف الأنظار عن تجاوزاتهم الكبيرة. وفي الوقت نفسه، يعاني العديد من الناس ويموتون بلا داع بينما يعمد أصحاب النظرة قصيرة المدى الأنانيون الذين

عن مسؤوليتها في أن تتكلم وتتخذ إجراء دفاعا عن المبادئ الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة. إن يد الهيمنة الإمبريالية ظاهرة في كل مكان شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، والنسر المجازي عادة ما يهدد بشن الحرب وإحداث الفوضى بتيه أحادي الجانب. وما تريده جميع شعوب العالم ببساطة هو السلام والحوار والأمن والازدهار. وذلك كل ما نريد.

وما المحاولات المستمرة والمنسقة لإحداث تغيير في النظام بصورة مفروضة من الخارج على جمهورية فنزويلا البوليفارية سوى مثال واحد على الاتجاه الحالي. فنحن نشهد حصارا اقتصاديا غير قانوني مماثلا بشكل مخيف للحصار المضروب على كوبا الذي نشجبه سنويا بأغلبية ساحقة بوصفه غير أخلاقي وعفى عليه الزمن. إن بحوزتنا أدلة دامغة على وجود تدخل أجنبي مكثف في الشؤون السيادية للشعب الفنزويلي وإطلاق تهديدات متكررة لا لبس فيها بالتدخل العسكري. ونحن متواطئون في مهزلة دولية يخصص فيها أعضاء الجمعية العامة مقعدا للحكومة بوصفها ممثلة لشعب فنزويلا في الوقت الذي تخصص فيه منظمة الدول الأمريكية، وهي كيان يصف نفسه بأنه منظمة إقليمية داخل الأمم المتحدة، مقعدا لكيان آخر غير واضح المعالم، كيان وهمي أوجدته دول أجنبية. ونحن صامتون عن الدفاع عن المبادئ التي وحدتنا ووقتنا شر اندلاع حروب عالمية على مدار السنوات الـ ٧٤ الماضية.

ولا يمكن تطبيق المبادئ والقانون الدولي بصورة متقطعة أو بصورة انتقائية.

ومهما كانت التحديات التي تواجه فنزويلا، فإنها تزداد حدة بدلا من أن تُعالج جراء التدخلات بهدف الهيمنة وتتفاقم بسبب ما أبدناه من أوجه عدم الاتساق. إن حلول النزاع في فنزويلا معروفة جيدا، شأنها في ذلك شأن النزاعات الأخرى - وهي تيسير الحوار السلمي والامتناع عن التدخل الخارجي أو التهديد بالتدخل الخارجي وضممان التقيد الصارم بمبادئ الميثاق،

الجزرية الصغيرة النامية. فجزر البهاما، ذا ما قسناها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هي دولة مرتفعة الدخل وغنية إلى درجة لا تجعلها مؤهلة للعديد من أشكال التمويل الميسر أو للمساعدة المقدمة لبناء القدرة على التكيف أو للدعم في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث. وإذا ما قسناها بالحجم والموقع والجغرافيا وقوانين الطبيعة الثابتة، فإن مظاهر ضعفها واضحة بشكل صارخ. وكذلك، فإن جزرنا ضعيفة بنفس القدر أمام غضب الطبيعة ويجب مساعدتها بنفس القدر بأي آلية يُدعى أنها تستهدف معالجة آثار تغير المناخ. وهناك استثنائية للدول الجزرية الصغيرة يجب أخذها في الاعتبار - من الناحية القانونية وبشكل غير استثنائي - في هيكل الشراكات العالمية المعنية بهذه المسألة الوجودية.

ولطالما نظرت سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى عدم تقديم البلدان الرئيسية التي تصدر عنها الانبعاثات لتعهدات طموحة للتخفيف والالتزام بما بوصفه عملا عدائيا تجاه وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية في حد ذاته. وإذ يموت المئات في جزر البهاما ويحرم الآلاف من لاجئي المناخ من ملاذ آمن مؤقت في العواصم الصناعية لأقرب البلدان الرئيسية المسببة للتلوث، فإن تلك الأعمال العدائية تبدو أوضح للعيان. ولا يمكن لأية دولة تسهم في قتلنا وتغمض عينيها وتصم أذنيها وتغلق أبوابها أمام معاناتنا أن تدعي حقا صداقتنا بضمير مرتاح. وأنا أشير إلى جار يلوث مسكننا ويطلق انبعاثات سامة على ديارنا أو ييسرها ويشعل النيران على حدودنا لإجبارنا على الخروج من ديارنا بفعل الدخان ويرتكب أخطاء صارخة في حقنا ويجعلنا مؤهلين عن حق للحصول على تعويضات عن الأضرار وأوامر زجرية.

وتعيث عاصفة مجازية من نوع مختلف فسادا بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة. فالموجة المتزايدة من التدخل المهيمن الأحادي الجانب تهدد الآن باجتياح دول بأكملها، في الوقت الذي تغض فيه الدول المسؤولة الطرف

وتضع اللجنة المشتركة للشتات بين أفريقيا والبرازيل ومنطقة البحر الكاريبي القوة العالمية الجزأة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في إطار مؤسسي واحد. فداخل تلك الوحدة تكمن قوة غير مستغلة لا يمكن إنكارها. وهذا اقتراح ملموس لمواصلة النهوض بالأهداف والغايات الواردة في عقد الأمم المتحدة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. والمكانة المركزية لأفريقيا سمة أساسية من سمات السياسة العامة للجماعة الكاريبية.

وهذه الجهود تعزز الهيكل السياسي والإداري وتستجيب للرجبة الكبيرة في الترابط التي تتجلى في الطلب الرسمي الذي قدمته الجماعة الكاريبية لجبر الضرر الناجم عن جرائم الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية واسترقاق الأفارقة. وبينما يواجه عدد متزايد من المؤسسات الخاصة الموقرة الطرق العديدة التي استفادت بها من تجارة الرقيق عبر الأطلسي أو أسهمت فيها، فإن حكومات العديد من الدول لا تزال تتهرب من مسؤوليتها أو تنكرها عندما تُواجه بالأدلة التي لا جدال فيها بشأن أعماله السابقة وتأثيرها الحالي. وستواصل دول منطقة البحر الكاريبي ممارسة الضغط بصبر ولكن بإلحاح من أجل الاعتراف بهذا الظلم التاريخي الشديد واتخاذ التدابير بغية رفعه. وهذا الطلب المبرر للحصول على الموارد التعويضية لإصلاح إرث التخلف الناجم عن الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية واسترقاق الأفارقة طلب ملح وحتمي. وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويلها.

ولا يزال القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة المتمركزة حول البشر الدافعين الرئيسيين لعمل حكومتي. وفي خضم التواتر الخطير لتغير المناخ وتقلب الحروب التجارية وتصاعدها وأوجه عدم اليقين اليومية للتحويلات في السياسات العالمية المتقلبة، يجب على سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تبحث عن سبل مبتكرة بصورة متزايدة سعيا إلى تحقيق حق شعوبها في التنمية.

بما في ذلك احترام سيادة. والذين يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة إنما يتصرفون ضد مصالح الشعب الفنزويلي، وقد أصبحوا عمدا أو دون قصد مشاركين في المؤامرة لتقويض الدبلوماسية المتعددة الأطراف. واستخدام التجارة والنظام المصرفي كسلاح بصورة إمبريالية خبيثة لا مبرر لها يجب أن تدينه جميع الدول العاقلة التي تحرص على احترام القواعد المتفق عليها دوليا والنظم التجارية والمالية العالمية القائمة على القواعد باعتبارها عنصرا أساسيا في تحقيق السلام والأمن والازدهار.

وبدون مبالغة، يجب علينا الآن أن نقر جميعا أن عملية السلام الفلسطيني تعاني جرح مميتا وتحتضر. وصمت يعني التواطؤ مع الانتهاكات الانفرادية السافرة على نحو متزايد للقانون الدولي. ولا يمكن لحل الدولتين بل لا يمكن للسلام الإقليمي الصمود أمام الانتهاكات الجارية لاتفاقات رئيسية وصمت المجتمع الدولي على نحو متواطىء. إن الشعب الفلسطيني يستحق أكثر من مجرد الكلام والتعبير عن الانزعاج. ويجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يعربا عن موقفهما بشكل لا لبس فيه بشأن هذه المسألة.

وهذا العام، وبينما تحتفل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالذكرى السنوية الأربعين للاستقلال عن حكم استعماري طويل ولكنه مؤقت دام ٢١٦ سنة، فإنها تواصل عملية إزالة العراقيل التاريخية وإعادة تقييم تحدياتها وفرصها وتحديد روابطها مع قارة أفريقيا. وفي هذا العام، عقب الزيارتين المنفصلة اللتين قام بها إلى منطقة البحر الكاريبي رئيسا غانا وكينيا الشقيقان وحظيت باهتمام كبير في منطقة، أقرت الجماعة الكاريبية من حيث المبدأ إنشاء لجنة مشتركة للشتات بين أفريقيا والبرازيل ومنطقة البحر الكاريبي بغية تعزيز التنمية العملية مع الاتحاد الأفريقي والبرازيل - الذي يعيش فيه أكثر من ١٠٠ مليون شخص من أصل أفريقي - والأعضاء الـ ٢٥ في رابطة الدول الكاريبية، والشتات الأفريقي في أماكن أخرى، لا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا.

الكاربي ولكنه يرفض مفهوم المصري الكاربي. وبعبارة أخرى، يجب أن نواصل العمل دوماً كقطاعي الخشب وسقائين بدلا من أن نستخدم عقولنا لنخترع الأشياء.

ومن البديهي أن الكيانات غير الشفافة وغير الشاملة للجميع وغير الديمقراطية تدعي فرض سلطة غير مشروعة لوضع القواعد على الدول الجزرية على أمل أن ينهار قطاعها المالي تحت وطأة القواعد التنظيمية الشديدة والشروط المتغيرة على نحو متسارع والتهديد بالإدراج في القوائم السوداء الانفرادية. إن قطاع الخدمات المالية لدينا ولدى إخواننا وأخواتنا في منطقة البحر الكاربي يشهد اعتداءً سياسياً متزامناً ومنتكراً في شكل ممارسة تنظيمية بيروقراطية موضوعية. ولكن واضحاً بشأن ذلك. وبالمثل، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تدرج رسمياً مسائل الحد من المخاطر وفقدان علاقات المراسلة المصري بشكل راسخ على جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن النوايا الحسنة ولكن المحاولات التنظيمية غير المناسبة لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال أحدثت أثراً غير مقصود يتمثل في جعل عمل المصارف المأذون لها بالعمل في مواقع في الدول الجزرية الصغيرة باهظ التكاليف. ويهدد هروب تلك المصارف وإنهاء العلاقات مع المؤسسات المالية الأخرى بفصل الدول الجزرية عن المعاملات التجارية والتجارة على الصعيد الدولي، مع عواقب وخيمة على التنمية.

والتعاون الدولي أمر أساسي في التصدي لهذه التحديات المحيرة للعملة الحديثة والتنمية المستدامة. وبعض حلفائنا، مثل تايوان، كانوا مثلاً يُحتذى به في تقديم وجهات نظرهم ودعمهم لتطلعاتنا الإنمائية، وقد أثبتوا مراراً وتكراراً أنهم يتجاوزون المستوى المطلوب للقيام بدور مفيد في الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة. والواقع أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتجه بشكل متزايد من الهامش إلى مركز الصدارة في الاقتصاد

وإلى جانب جهودنا المتواصلة لتحقيق النمو والتنمية عن طريق زيادة الاستثمارات في الزراعة والتعليم والصحة والإسكان والسياحة والاقتصاد الأزرق، أنشأت سانت فنسنت وجزر غرينادين صناعة للقنب الطبي تتسم بحسن تنظيمها وتوجيهها نحو التصدير وتسعى إلى المزج بين أحدث المعارف العلمية والصيدلانية بشأن القنب وبين الخبرة الطويلة الأمد للزراعة التقليدية لهذا النبات لدينا. ولدى قيامنا بتحديد معايير قطاع القنب الطبي لدينا، بذلنا جهود كبيرة بغية الامتثال الصارم للقانون الدولي، مع مراعاة الاحتياجات والخصائص المحددة لبلدنا وثقافتنا وأبناء شعبنا. وما لا شك فيه أن المشهد الطبية والقانوني المتحول على نحو متسارع سيتطلب في نهاية المطاف من المجتمع الدولي إعادة النظر في المعاهدات الطويلة الأمد التي تنظم استخدام القنب والاتجار به. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان أن تكف الجهات المسؤولة عن إنفاذ وتفسير تلك الاتفاقات الدولية عن اتباع نوع من المذاهب الأصولية المتشددة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الدول الصغيرة بينما تغض الطرف عن تجاهل للقانون من جانب الدول القوية.

ويجب على الجمعية العامة أن تقف بحزم ضد الحرب على الدول الجزرية الصغيرة النامية بذريعة مكافحة التهريب الضريبي والحد مما يسمى بالتدفقات المالية غير المشروعة. إن التسلسل المستمر الذي يقوم به الأشرار - والمعنى الأصلي لكلمة "الأشرار" هو "الفتيان المتنمرين" - لا سيما الأشرار من بيروقراطيي الاتحاد الأوروبي، قد أثبت أن هدف الاتحاد الأوروبي الذي لا لبس فيه ليس هو إنشاء مراكز مالية منظمة جيداً في منطقة البحر الكاربي بل بناء قطاع مدمر ولا مصداقية له، بينما يدعم المراكز المزدهرة الموجودة داخل حدوده أو في أماكن أخرى أقوى. وهذه الحرب التي شنها الاتحاد الأوروبي على نشاط تجاري مشروع تنطوي على قوالب نمطية التي عفا عليها الزمن وتفتقرن بالجوهر الواضح للتحيز الذي يمجّد الخادم أو عامل الإعاقة

واقترنا على النحو الذي بينه مارتن لوثر كينغ الابن، بأن قوس العالم الأخلاقي طويل، ولكنه ينحني نحو العدالة.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين بلد ذو عدد قليل من السكان وتأثير اقتصادي طفيف، وهو منطقة جغرافية صغيرة وجزء رائع من حضارتنا الكاريبية التقليدية الأصيلة. إن جزرنا الصغيرة، التي هي مجرد مناطق صغيرة صغر الحصى في أعين بعض الكبارين والأغنياء والأقوياء، الذي ينبغي أن يكونوا أعقل من ذلك، يجب أن تشكل الآن جزءاً من الأساس الجديد للتعاون الدولي. ويجب الاعتراف بالتحديات التي نواجهها ولا بد من الاستماع لأصواتنا التي تم الاستهزاء بها لفترة طويلة، بوصفنا مدافعين ثابتين بالنيابة عن الشعب وإحراز التقدم والشراكة والمبادئ. وفي كثير من الأحيان يتم إغفال المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الصغيرة، في معرض السعي السريع إلى إيجاد حلول ملائمة أو مناسبة. وفي كثير من الأحيان أسف العالم على هذا التسرع المتهور. واليوم يجب أن ندرك حماقة افتراض أن مؤسسات منظمنا قادرة على تحمل التحديات المتمثلة في النزعة الانفرادية والانعزالية والتقاعد. والاستجابات المناسبة لمواجهة تلك التحديات هي تنشيط الجمعية، وتحديد الالتزام بمبادئ القانون الدولي والتركيز المتجدد على مختلف أصوات جميع أعضاء مؤسستنا النبيلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

السياسي العالمي، لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

والاختيار الجيد من جانب الرئيس للتركيز المواضيعي على الشمول وتعددية الأطراف هو توصيف مناسب للمحاولات الطموحة التي تقوم بها سانت فنسنت وجزر غرينادين للدفاع عن حقها في الجلوس والاستماع إليها في أعلى مستويات صنع القرار المتعدد الأطراف. وفي هذا العام فخرت سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعرت بالتواضع أمام انتخاب الجمعية العامة لها عضواً غير دائم في مجلس الأمن. إن تكليفنا بأغلبية ساحقة يظل تأييداً مهماً في سعي دولتنا التاريخي إلى أن تصبح أصغر دولة على الإطلاق تحظى بعضوية هيئة صنع السلام العالمي تلك. والأهم من ذلك أنه اعترافاً لا لبس فيه على بحق الدول الجزرية الصغيرة في المشاركة بشكل مجد في المسائل ذات الأهمية القصوى في جوهر علة وجود الأمم المتحدة وقدرة تلك الدول على ذلك. ويحدونا الأمل في أن يعزز وجودنا في رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء والممثل في ضرورة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن ليعكس الحقائق العالمية الراهنة والمنظورات القيمة للدول الجزرية الصغيرة. وكذلك يجب علينا تصحيح الخطأ التاريخي المتمثل في استبعاد أفريقيا وغيرها من الحصول على العضوية الدائمة. ونشكر الجمعية العامة لتصويتها بأغلبية ساحقة على منحنا ثققتها. ونطلب إليها الاستمرار في دعمها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

واستندت سانت فنسنت وجزر غرينادين في حملتها في مجلس الأمن على افتراض أننا أصدقاء للجميع ونسعى إلى تحقيق عالم أفضل. ونعززها بإيماننا بأن للمشاكل حلولاً؛ وبمحتنا للسلام وبغضنا للحرب؛ واعتمادنا على أزلية مبدأي المساواة في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية؛ وثقتنا في نظم الحوكمة العالمية على أساس وضع قواعد الإنفاذ بإنصاف وشفافية، بغض النظر عن الفوارق في السلطة؛

وظلت جذوة الثورة متقدة باستمرار، وهي الضمانة لحراسة أهدافها حتى تصل إلى غاياتها.

وإذا كانت الثورة الفرنسية الكبرى قد وضعت شعارها، حرية - إخاء - مساواة، هدفا لتحرر الشعوب منذ القرن الثامن عشر، فإن ثورة الشعب السوداني في القرن الواحد والعشرين أتت وأطلقت شعارها حرية - سلام - وعدالة، وكأنها تجدد مبادئ تلك الثورة العظيمة ولتحرر الشعب السوداني من قيود القمع وامتتهان الكرامة، ليبنى وطنه وليسهم مع شعوب العالم في بناء عالم سعيد يسعنا جميعا ويليق بالجنس البشري وضميره الإنساني في كل مكان.

ونحن على يقين بأن الدعم المباشر من المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الأوروبي، ودول الترويكا (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج) بالإضافة للأشقاء في إثيوبيا، مصر، جنوب السودان، تشاد، إريتريا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وقطر، ساهم في جعل انتصار ثورتنا ممكنا. فشكرا لهم جميعا. كما نتوجه بالشكر لكل الأصدقاء والشركاء الذين ظلوا ولا زالوا يقدمون الدعم والعون لنا.

أقف أمامكم هنا اليوم ممثلا لإرادة شعبي الأبي، فخورا بها وبه، وهو يمضي بخطى واثقة وثابتة في طريقه نحو المستقبل، صديقا وشريكا متساوي الشراكة مع كل شعوب العالم المحبة للسلام وهو يتندر حقبة جديدة ومختلفة عن نهج الأعوام الثلاثين الماضية في علاقة السودان مع دول العالم، يمد فيها السودان أيادي الصداقة إلى جيرانه في الإقليم وإلى كافة دول العالم، مسترشدا بقيم الإنسانية وبميراث الحكمة السودانية، وعازما على تأكيد التزامه بمبادئ القانون الدولي وموثيق حقوق الإنسان وجهود القضاء على التمييز والاستغلال والظلم وعدم

خطاب دولة السيد عبد الله حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية السودان.

اصطحب السيد عبد الله آدم حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة عبد الله آدم حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد حمدوك (السودان): يطيب لي باسم حكومة وشعب السودان أن أعرب عن الأمنيات الصادقة بنجاح مداورات هذه الدورة. كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة الخاصة لكم، سعادة السفير، البروفيسور محمد باندي لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحالية، وأن أتقدم بالتهنئة إلى جميع أعضاء المكتب، متمنيا لكم النجاح والتوفيق. كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديرنا للكفاءة والخبرة اللتين تحلت بهما السفيرة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، ممثلة الإكوادور، خلال رئاستها للدورة الثالثة والسبعين.

لقد جاءت ثورة الشعب السوداني العظيم لتعيد بناء وترميم قيم التعايش الإنساني والتمازج الاجتماعي في السودان، ولتغلق صفحة ثلاثة عقود مقبته من القهر والتمييز والاحتراب بين بناته وأبنائه؛ ولتكتب فصلا مجيدا في كتاب التاريخ حروفه الأرواح ومداده التضحيات والمهج. ومنذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ولأكثر من ثلاثة أشهر متواصلة، ظل بنات وأبناء الشعب السوداني يواجهون بشجاعة منقطعة النظير وبصدور عارية أحد أعنى أنظمة البطش والإرهاب في تاريخ العالم، عُزلاً من أي سلاح إلا تمسكهم بسلمية ثورتهم وبوحدتهم وعزمهم على العبور إلى ضفة المستقبل.



وندرک تماماً أن الطريق إلى ذلك يمر عبر تحقيق العدالة في معناها الأشمل بمخاطبة جذور المشكلات ومعالجة الأسباب التي قادت إلى الحرب في المقام الأول من تهميش اقتصادي وتمييز ثقافي وإثني وديني، بالإضافة إلى ضرورة رفق النسيج الاجتماعي وتعزيز سبل التعايش السلمي وتأطير ثقافة السلام والتسامح بين كافة مكونات الشعب السوداني. ونحن عازمون على المضي في هذا الطريق عبر بناء دولة حكم القانون، دولة المواطنة ودولة التنمية المتوازنة ودولة حماية حقوق السودانيين وأمنهم وأمانهم ورعاية مصالحهم في بلادهم وحول العالم، إضافة إلى معالجة أوضاع النازحين واللاجئين وتعويضهم بالشكل اللائق على الأضرار التي لحقت بهم جراء الحرب. إن إعادة تأهيل سبل الحياة وسبيل كسب العيش الآمن في المناطق المتضررة وتوفير مقومات الحياة الكريمة سيكون من أهم مستحقات ومداخل تحقيق السلام في السودان. كذلك فإن إدارة التنوع العرقي والثقافي والديني واللغوي والاحتفاء ببراءة وتعدد مكونات وهوية الشعب السوداني كمصدر للقوة والفخر الوطني وليس مصدر فرقة وشتات وبغضاء، هو مما سيساعد على توطيد ركائز السلام المستدام ويوفر المناخ المناسب لنمو الثقافات السودانية وتفاعلها وتمازجها وازدهارها.

الحكومة السودانية خلال الفترة الانتقالية ستسعى لوضع السودان في موقع متقدم في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠. ونؤكد دعمنا للمضامين الواردة في شعار الدورة الثالثة في القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد ومعالجة التغير المناخي، وذلك عبر إطلاق عملية تنمية وطنية شاملة قوامها تعزيز الحوكمة الاقتصادية ومحاربة الفساد والالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة وحسن التخطيط وإدارة الموارد المتنوعة بما يحقق الاكتفاء الذاتي للسودانيين ويتيح التبادل الإيجابي والشراكات الذكية مع المنطقة والعالم، وكذلك عبر الاهتمام المباشر بتطوير ودعم خدمات الصحة والتعليم وإمداد مياه الشرب النظيفة وغير

المساواة، بل ومؤكدا عزمه على المشاركة الفاعلة في اتجاه ترسيخ وتطوير هذه المواثيق والعهود.

وكما نؤكد على التزامنا بكافة المواثيق والعهود الدولية والدبلوماسية لحسن الجوار واحترام المبادئ الأساسية للصدقة والتعاون بين الشعوب: قيم احترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، فضلا عن التزامنا المبدئي بالعمل على المساهمة الفاعلة في صون السلم والأمن الدوليين. إننا في حكومة الثورة الانتقالية نؤمن بأن العلاقات بين الدول ينبغي أن تبنى على أساس خدمة المصالح المشتركة والتعاون الإيجابي من أجل مصلحة الشعوب، وأن عالمنا بخيراته وثرواته وموارده، يتسع لنا جميعا للعيش فيه برخاء ورفاه وسلام.

إن ثورتنا المجيدة أتت ليطوي السودان صفحة عهد مظلم من العزلة الدولية والإقليمية التي أورت الدولة السودانية قائمة طويلة من الجزاءات الدولية والعقوبات التي لا يزال أبرزها وجود اسم السودان على قائمة الدول الراحية للإرهاب. وسمحوا لي هنا أن أقولها لكم بكل قوة ووضوح: أبدا لم يكن شعب السودان راعيا أو داعما للإرهاب، بل كان ذلك هو النظام الذي انتفض وثار عليه شعبنا حتى خلعه. لقد ألحقت هذه العقوبات بشعب السودان صنوفا وأنواعا شتى من المعاناة. إننا في الحكومة الانتقالية ندعو الولايات المتحدة الأمريكية لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وعدم مواصلة معاقبة شعب السودان بجزيرة نظام كان هو المتضرر الأول منه والفاعل الرئيس في الإطاحة به وتخليص العالم من شروره. إننا ندعو للاستجابة سريعا لهذا المطلب العادل ودعم تنفيذه بشكل عاجل بما يتيح لنا الإسراع في خطوات إعادة البناء والتنمية في السودان ومحو آثار العقود الثلاثة المظلمة من التيه الذي تحبط فيه السودان تحت سلطة النظام السابق.

نحن ندرک تماماً حجم التحديات التي تواجه بلادنا، وعلى رأسها وقف الحرب وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم،

الذي حاق بالسودان خلال العقود الثلاثة المظلمة الماضية، حتى دُفعوا إلى مراكز الموت في طرق المهجرة غير المنظمة بحثاً عن سبل الخلاص، والذين تم إجبارهم على المشاركة في معارك الحروب الأهلية، فقد حان الوقت لكي ينتهي كل ذلك إلى غير رجعة. فشاباب وشباب السودان هم الذين صنعوا هذه الثورة، وهم الذين سيصنعون المستقبل الذي أرادوه بها وسيرسمون معالمه كما يحبون، ولن تكون الدولة إلا عوناً لهم في ذلك.

وأحتتم بمثل ما بدأت، بأننا ماضون في استكمال تحقيق أهداف ثورتنا وترجمة أحلامها المشروعة إلى بناء راسخ وصلب على أرض الواقع، حتى يستعيد السودان خلال السنوات القادمة مكانته الطبيعية والمستحقة والتي تليقُ بمحضرات شعوبه وتاريخها المجيد. إننا نخاطب المجتمع الدولي وكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذهن مفتوح وعقل متقد ومتوثب نحو المشاركة في صناعة عالم جديد يسوده الرخاء والسلام والمحبة بين شعوب العالم، ونرفده بشعار ثورتنا المجيدة: حرية، سلام، عدالة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية السودان على البيان الذي أدلى به للتوّ.

**اصطُحِب السيد عبد الله آدم حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان، من المنصة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطونيو ريفاس بالاسيوس، وزير خارجية جمهورية باراغواي.

**السيد ريفاس بالاسيوس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):** تؤكد باراغواي من جديد التزامها بتعددية الأطراف بوصفها أكثر الأدوات فعالية للتصدي للتحديات العالمية، وبأهمية تعزيز البنين القانوني الدولي واحترام القانون الدولي والمبادئ والقيم التي تنطبق على الجميع. ونشدد على قيمة الأمم المتحدة في تعزيز

ذلك من الخدمات الاجتماعية، والتي لا ننظر لها كخدمات وواجبات على الدولة السودانية تجاه مواطنيها فحسب، ولكنها استثمار للأمة السودانية في مستقبلها وفي كادها البشري المنتج وفي أطفالها وشبابها.

إن مجابهتنا لكل هذه التحديات تتطلب من المجتمع الدولي مد يد العون، وخصوصاً في الفترة القصيرة المقبلة. وفي هذا السياق ننظر إلى عقبة تراكم الديون الخارجية على الدولة السودانية، والتي فاقم أثرها السلبي سياسات النظام السابق وإهماله لالتزاماته الدولية وفساده في التعامل المالي مع الموارد المحلية ومع الأطراف الدولية المختلفة، كقضية ملحة ينبغي معالجتها في سياقها الدولي مع الوضع في الاعتبار الظروف المعيشية المحلية التي تتطلب مواصلة دعم الدولة للخدمات الاجتماعية والاحتياجات الضرورية.

إن الحكومة المدنية السودانية التي جاءت بها ثورة مجيدة شارك فيها كل السودانيين والسودانيين لن تسمح - رغم كل التحديات - بأن يتخلف أحد عن قاطرة التنمية التي أطلقتها الثورة.

وأود من خلالكم أن أوجّه التحية لثناء وشباب السودان، وأخصّ بالتحية المرأة السودانية - الكنداكات - التي قدّمت لوحة بسالة نادرة المثل بمشاركتها الفاعلة في حراك الثورة السودانية. وأعلن من هذا المنبر التزام الحكومة بالعمل على إنهاء كافة مظاهر التمييز المؤسسي والاجتماعي ضد المرأة خلال الفترة الانتقالية. وقد بدأنا فعلاً هذه الخطوة بإجراءات عملية. وهناك اليوم سيدتان في المجلس السيادي من أصل ١١ عضواً، إحداهما من مجتمع الأقباط في السودان وهي مجموعة صغيرة. ولكننا نفخر بأننا أعطينا السودان أول امرأة وزيرة للخارجية في تاريخنا المعاصر، وهذه مفخرة لنا.

أما الشباب من الجنسين والذين يشكّلون الغالبية العظمى من الشعب السوداني، والذين كانوا الأكثر تأثراً بالانهيار الشامل

الإجراءات التي تتخذها الدولة في كل مجال من المجالات، مع إشراك جميع قطاعات المجتمع والعمل على إحداث أثر حقيقي ودائم في جميع أنحاء البلد. بيد أننا لن نتمكن من تحقيق ذلك دون تحول حقيقي في منظومات المفاهيم التي تؤثر حالياً على سلوك مواطنينا. إن باراغواي ملتزمة بخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها المسار السريع صوب أهدافها المؤسسية، ونعتبر أهداف التنمية المستدامة عنصراً أساسياً في القضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل والتمييز والبطالة واللامساواة والعجز، من بين الشرور التي تصيب الملايين يومياً. وفي باراغواي، تقع على عاتقنا مسؤولية عدم ترك أحد خلف الركب.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتمشياً مع الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نريد أن ندلي بدلونا للمشاركة في تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة مع المشهد العالمي وأن نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يكتسي هذا العام بالغ الأهمية بالنسبة إلى باراغواي، وهي بلد متعدد الثقافات يتخذ الغوارانية والإسبانية لغتين رسميتين. وفي خضم الاحتفال بالسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، نسمع تحذيراً من أن مئات من لغات الشعوب الأصلية تندثر كل يوم. إن اللغات الـ ١٩ للشعوب الأصلية الباقية في بلدي هي ثروة ثقافية وجزء من هويتنا. لذا سنواصل العمل من أجل حمايتها واحترامها وتشجيعها.

ولا يمكن إقامة الديمقراطية كشكل من أشكال الحكومات أو كأسلوب للحياة بمجرد ممارسة حق الاقتراع العام. إنها ترتيب منظم، يمكن عن طريقه أن ينتخب الرجال والنساء، أو يُنتخبون؛ ويمكن فيه لجميع المواطنين دون تمييز، الحصول على فوائد التقدم

العدالة والتنمية والعلاقات السلمية بين بلدان العالم، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة التأسيسي.

تواجه البلدان النامية غير الساحلية، فيما تعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، تحديات خاصة تتطلب اهتماماً خاصاً. والتزام المجتمع الدولي في هذا السياق، ولا سيما بلدان العبور المجاورة والشركاء، أمر أساسي. ونود أن نشدد على أن الحق في التنمية يحمي جميع الشعوب ويجب أن يُكفل، لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً. ونود أن نعرب عن تضامننا مع أقل البلدان نمواً ومع الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي سنواصل معها العمل المشترك والتنسيق لضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بنا جميعاً على النحو الواجب.

إن روح باراغواي التقدمية هي التي تحملها على المشاركة في عمليات التكامل الإقليمية والأقليمية. ونعمل على استخدام تلك المنابر للإسهام في السلام والازدهار داخلياً ودولياً بنهج استباقي وتشاركي ودينامي. لقد أسفرت هذه الجهود عن الانتهاء مؤخراً من المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة الحرة بين السوق الجنوبية المشتركة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن اتفاقات بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي تمثل التزاماً راسخاً بتحرير التجارة وإزالة العقبات أمام التجارة الحرة.

إن باراغواي مصممة على إيجاد فرص شاملة يستفيد منها مواطنوها وتعمل من أجل التحكّم بمستقبلها عن طريق تعزيز قدراتها التنافسية الاقتصادية وتعزيز المشاركة النشطة في العمليات التي ستساعد على تحسين النظام القانوني الدولي. ومن خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نسعى إلى وضع نموذج جديد للحكومة في باراغواي بحيث يمكننا أن نكفل وصول الرعاية الاجتماعية إلى جميع الناس دون تمييز. لقد اختارت باراغواي أن تتقدم على هذا المسار نحو التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ مجموعة من الأدوات القيمة التي قدّمتها خطة عام ٢٠٣٠ تحت قيادة الأمم المتحدة ومن خلال

السكان على الرحيل كل يوم. إن المأساة تحدث اليوم في فنزويلا، لكن الأزمة إقليمية.

إن أي شخص يطرد أبناء بلده عن طريق الجوع والفقر أو القمع، وينشر المعاناة والسخط؛ يصبح جلادا للفقراء والمرضى والجوعى، ويُنكر الحقوق، ويقضي على أي فرصة لمستقبل أفضل.

ونحن بحاجة إلى الاستجابة بصورة مشتركة، للهجرة والأزمة الإنسانية التي أدت إلى فرار ملايين الأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم هربا من الفقر والعنف والمشقة البالغة. ولقد أصبح هذا واضحا بشكل خاص في أمريكا اللاتينية التي، على الرغم من الصعوبات الخاصة بها، فتحت ذراعيها بكرم وسخاء لأشقائها المهاجرين.

إن باراغواي بلد مفتوح الأبواب يؤمن بإمكانية إسهام الهجرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع البلدان. وتماشيا مع هذا الاعتقاد، ندعو إلى المعاملة اللائقة للمهاجرين، ولا سيما الأطفال والشباب المشردين.

إننا نواجه أوقاتا صعبة للبشر ولكوكبنا. وتعم الآثار الضارة لتغير المناخ جميع أنحاء العالم. وفي حين أن بعض البلدان لديها موارد أكثر من غيرها للتعامل مع إعادة الإعمار بعد الكوارث، فإننا إذا واصلنا السير على هذا الدرب، سنصل إلى نقطة اللاعودة، حيث لن يمكن لأحد الإفلات من آثار التدهور البيئي.

ونظرا لأن باراغواي من البلدان النامية غير الساحلية، فإنها تتضرر بشدة من هذه الآثار. وفي الآونة الأخيرة، دُمرت مئات الآلاف من الهكتارات من الغابات جراء الحرائق العاتية التي أتلفت شطرا كبيرا من التنوع الإيكولوجي الثري في منطقة غران تشاكو أمريكانو. وأود أن أشكر جميع البلدان التي قدمت لنا المساعدة في تلك الأوقات العصيبة.

المادية، ويسود فيه حكم القانون، بدون استثناء، على المجتمع ككل، عوضا عن المصالح الطائفية.

إن الديمقراطية لا يمكن تفسيرها. وتعريفها لا يقبل التعديل أو التكيف مع احتياجات الطغاة أو المستبدين. إنها مفهوم لا يخضع للأهواء أو القرارات الانتهازية أو النزوات. إن الديمقراطية تقوم على قواعد قانونية، وتحقق من خلال المؤسسات التي يحكمها القانون، لأن الاعتبارات السياسية لا يمكن، ولا ينبغي أن تكون فوق القانون. والديمقراطية كنظام للحكومة، تتحقق من خلال تمكين المواطنين، وإنفاذ حقوقهم وتعزيز الهيكل المؤسسي. كما تتحقق من خلال تخفيف حدة التوترات السياسية والاجتماعية باستخدام الأدوات المنصوص عليها في النظام القانوني.

وما فتئ بلدي يدلل على إرادته القوية لتعزيز ديمقراطيته، والحفاظ على التعبير المشروع للسكان وتعزيزه تماما. وقد أدى المجتمع الدولي دورا رئيسيا بالتعاون مع مواطني وحكومة باراغواي، مما ساعد على حفظ النظام الديمقراطي والمسؤولية المدنية دون التدخل في الشؤون الداخلية بصورة تخريبية. ولذلك نؤمن بهذا النهج التعاوني، الذي نعتبره تريباقا ضد الاضطرابات المعادية للديمقراطية.

ويمثل هذا التفكير أساس موقف باراغواي من المأساة التي تعاني منها جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة، والتي سببت أزمة إقليمية عميقة، تلمس عواقبها في جميع أنحاء العالم. إن الأخبار والتقارير والصور المتداولة عن طريق مختلف وسائل الإعلام تصور بأمانة الواقع المخزن لكثير من السكان الذين يعانون اليوم على أيدي نظام ينتهك علنا حقوق الإنسان والديمقراطية.

ونحن بحاجة إلى توحيد الجهود لاستعادة الديمقراطية في فنزويلا من أجل تخفيف الأزمة الإنسانية التي تؤثر في السكان بشدة؛ ولكي نعكس اتجاه الهجرة الجماعية التي تجبر آلاف

ضعفاً. ولذلك، سنثابر على التزامنا السياسي بمواصلة الإسهام بأفراد مؤهلين يتم تدريبهم قبل نشرهم.

إننا بحاجة إلى منظمة فعالة ونشطة تستجيب لنداءات السلام، والعدالة، والحرية، والتنمية لجميع شعوب العالم. ولذلك، نؤيد بقوة تنشيط الجمعية العامة، الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلاً. إننا المكان الذي تنتمي إليه جميع الدول، والذي يمكننا فيه الإعراب عن وجهات نظرنا، ومطالبنا، واحتياجاتنا على قدم المساواة، مع المحافظة على السيادة. إننا نؤيد الإصلاحات التي اقترحتها الأمين العام، بما في ذلك إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل التصدي بصورة ملائمة للتحديات التي تعترض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأطر الإنمائية الدولية.

وتنضم باراغواي إلى الدول التي تدعو إلى إصلاح مجلس الأمن ومن ثم تحويله إلى هيئة أكثر شمولاً وشفافية، يمكنها التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أهنئ السفير تيجاني محمد - بندي على انتخابه مؤخرًا رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة. وبالمثل، تعترف باراغواي بالعمل الذي أجزته الرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا، وفريقها، الذين أداروا أعمال هذا الجهاز بشكل ممتاز وبكفاءة.

وأثني على الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي أظهر قيادة ورؤية عظيمتين في مواصلة الترويج لزيادة كفاءة وشفافية المنظمة ولأن تكون أقرب إلى الناس الذين أنشئت لخدمتهم. ويوصف باراغواي رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فإنها تحث على تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للتعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، والذي هو جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وسيجري استعراض منتصف المدة لهذا

إن التغييرات التي يحتاجها كوكبنا بشدة ستتحقق من خلال الجهود المشتركة التي توضع في المنتديات العالمية، حيث يتعين على كل دولة أن تعالج بروح المسؤولية التحديات الفورية والمتوسطة الأجل بما ينسجم مع قدراتها ومواردها. وستساعد الشراكات الاستراتيجية هذا الجهد أيضاً. وفي هذا الصدد، وبالتعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اختتمت باراغواي مؤخرًا المفاوضات الرامية إلى إنشاء صندوق خاص لإعادة التحريج، ومن ثم، مكافحة الفقر المدقع، الذي يؤثر على أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع.

وبالمثل، فإن مشروع الطاقة الكهرومائية الذي تشترك فيه باراغواي مع البرازيل والمعروف باسم إيتايبو بيناسيونال "Itaipu Binacional"، هو جزء من تلك المبادرة. وقد وضع المشروع لتعزيز فوائد الموارد الطبيعية المشتركة، وهو مثال ناجح لمبادرة تتعلق بإنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة.

وفي المستقبل القريب، سنقوم إلى جانب البرازيل، بتعزيز عملية استعراض تمويل مشروع إيتايبو بيناسيونال. وسنعمل من أجل ضمان أن تؤدي تلك العملية إلى وضع نهج عادل ومتوازن للتنمية الاقتصادية والرفاه.

وتؤكد جمهورية باراغواي التزامها بعدم الانتشار، ونزع السلاح، ورفض الحرب، والتسوية السلمية للنزاعات. وتدعو باراغواي المجتمع الدولي إلى تجنب التصعيد الذي يؤجج التوترات ويهدد السلم والأمن الدوليين، مع التأكيد من جديد على ضرورة استخدام الحوار والدبلوماسية كأدوات لتسوية المنازعات. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد إيماننا بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغايات.

وتسلم باراغواي بالدور الهام الذي ما برحت، ولا تزال تظطلع به عمليات حفظ السلام، في مساعدة العديد من البلدان لتسوية حالات النزاع، وحماية المدنيين وأكثر الفئات

إن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تشكل في الواقع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي ألا تعزف عن الاضطلاع بدور أنشط على الساحة العالمية. وأيسلندا، من جانبها، على استعداد لتحمل مسؤولياتها، وقد زادت باطراد مساهماتها في صناديق وبرامج الأمم المتحدة. لقد اضطلعنا بدور أنشط داخل مختلف هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى. في العام الماضي أصبحت أيسلندا عضواً في مجلس حقوق الإنسان لأول مرة. إنه امتياز ومسؤولية نأخذها على محمل الجد. إن الحفاظ على حقوق الإنسان ومعاملة بعضنا البعض باحترام ونزاهة هما جزء من الحمض النووي الأساسي للتقدم والسلام والتنمية. وقد عملت أيسلندا خلال فترة عضويتها في المجلس بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً. كما أننا ندعو إلى الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه في عمل المجلس وتكوينه، حيث ما زلنا نرى بعض الدول الأعضاء تُنتخب لعضوية كاملة وتصدر الأحكام وتصوت على قضايا خارج بلادها بينما يجب أن تتم محاكمتها على سجلات حقوق الإنسان الخاصة بها في الداخل. مجلس حقوق الإنسان هو مركز التنسيق والقوة الدافعة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان احترام جميع الدول للالتزامات التي وقعت عليها طواعية. صحيح أن الدول الأعضاء متنوعة وتواجه تحديات مختلفة، إلا أن المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء يجب أن تتأكد من أن من ينضمون إلى المجلس ملتزمون حقاً بدعم حقوق الإنسان.

تُظهر تجربتنا في أيسلندا أن حقوق الأفراد وحقوق الإنسان ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية. وينسحب هذا بشكل خاص على المساواة بين الجنسين، والتي مكنت مجتمعنا من الازدهار والنجاح. لكن هذه ليست منافسة. يجب أن تكون أهدافنا مشتركة، من أجل ضمان قدرة المرأة

البرنامج في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، وندعو جميع الوفود إلى المشاركة في هذا الاستعراض على أرفع مستوى ممكن لها.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام باراغواي الثابت بتعددية الأطراف والدبلوماسية دعماً للسلام والتنمية المستدامة. سنواصل العمل للحفاظ على الأمم المتحدة وعملها الدؤوب من أجل القضايا النبيلة والعادلة للبشرية. هذا هو أحد أفضل الموروثات التي يمكن أن نمنحها لأجيالنا الحالية والمستقبلية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غودولاوغور تور توردارسن، وزير خارجية جمهورية أيسلندا.

**السيد توردارسن (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية):** في العام القادم سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. إن هذا الركن الأساسي للنظام الدولي القائم على القواعد، إلى جانب لبنات البناء الهامة الأخرى، خدمنا بشكل جيد. نحن نعيش في عالم أصبح مترابطاً أكثر من أي وقت مضى، وتتطلب أصعب تحديات عصرنا المزيد من الوحدة والعمل العالمي.

ومع ذلك يتم اختبار وفحص هذا البناء. تظل مسؤوليتنا هي ضمان الوفاء بالمبادئ والحقوق والواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حماية السلام وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان، وتنفيذها بحسن نية. يقول لنا التاريخ إن تحقيق هذه الأهداف على أفضل وجه يتم في الديمقراطيات المفتوحة التي تُحترم فيها الحريات الأساسية ويُسمح فيها للأفراد والدول القومية بالازدهار، والأهم من ذلك هو أن السياسيين فيها مسؤولون عن أقوالهم وأفعالهم، في الداخل والخارج على السواء. يجب علينا حماية النظام الدولي القائم على القواعد، بقيادة الأمم المتحدة له. لكن يجب علينا أيضاً السعي إلى إجراء الإصلاحات إذا لم يعد النظام يخدم المثل العليا التي تأسس عليها أو حتى إذا كان يكافئ الدول التي تنتهك مبادئنا.

الاقتصادي والاستقرار وتحطيم أغلال الفقر. يجب أن نضمن قدرة جميع الدول على جني فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلينا أن نبنى جسوراً، لا حواجز، إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تغير المناخ هو أحد أهم التحديات في عصرنا، إن لم يكن الأكثر أهمية. فهو يؤثر على الأمن العالمي والتنمية المستدامة وصحة بيئتنا وفي نهاية الأمر على الحضارة الإنسانية. هذا ليس تجريباً بعيداً ولكنه حقيقة صارخة.

إننا نشهد في القطب الشمالي، بما في ذلك في بلدي، ذوبان الأنهار الجليدية واختفائها، وبحارنا والحياة البحرية تتغير بسرعة. ودعونا نضع في اعتبارنا أنه لهذه التطورات في أقصى شمال العالم تداعيات عالمية. ما يحدث في القطب الشمالي لا يبقى في القطب الشمالي.

تلتزم أيسلندا التزاماً راسخاً بتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. وقد حققنا نجاحاً جيداً حتى الآن حيث أصبحنا ننتج حوالي ١٠٠ في المائة من الكهرباء وسبل التدفئة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. ولكن يمكننا القيام بما هو أفضل، وبالتالي فإننا نهدف إلى الوصول إلى تحقيق التحييد الكامل لأثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٤٠. إن تغير المناخ وسلامة محيطاتنا من الأولويات الرئيسية في سياستنا الخارجية، بما في ذلك مجلس المنطقة القطبية الشمالية ومجلس بلدان الشمال الأوروبي الذي تتأسسه أيسلندا حالياً. وتغطي المياه أكثر من ٧٠ في المائة من سطح كوكبنا ومع ذلك فإننا نميل إلى التفكير في تغير المناخ فيما يتعلق فقط بالغللاف الجوي. تكتسي محيطاتنا أهمية كبيرة لأي مناقشة ذات معنى بشأن تغير المناخ وغالباً ما ظلت هامشية عوض أن تكون محورية. وتغير المناخ يعني أيضاً تغير المحيطات.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي هي بمثابة الدستور العالمي لمحيطاتنا تشكل الأداة الأكثر أهمية لكفالة

في كل مكان على تحقيق مواطن قوتها الفردية ولتمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية المستدامة التي لا تترك أحداً وراءها. سنتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين في العام المقبل فرصة مهمة للتفكير في تقدمنا وأوجه قصورنا ولرسم الطريق إلى الأمام.

تلتزم أيسلندا بالسعي إلى تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سواء في الداخل أو من خلال التعاون الدولي. إن الاستدامة بالنسبة للأيسلنديين ليست مفهوماً جديداً. لقد بدأنا باستخدام الطاقة الحرارية الأرضية لتدفئة منازلنا منذ أكثر من قرن. وأدركنا قبل عقود أنه يجب حماية أرصدة الأسماك الأساسية لدينا وحصلها بطريقة مستدامة. لقد كانت الاستدامة هي مفتاح بقائنا لفترة طويلة، وهذا لن يتغير. نحن قدمنا في تموز/يوليه أول مراجعة وطنية طوعية. يبدو سجل التنمية المستدامة حتى الآن مختلطاً، ولكن تم تحقيق إنجازات مهمة في بعض المجالات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمراض المعدية. ومع ذلك نحن بحاجة إلى مزيد من الجهود والمزيد من البحوث من أجل معالجة الأمراض غير المعدية والاضطرابات العصبية، بما في ذلك إصابات النخاع الشوكي، والتي تصيب ما يصل إلى مليون شخص في جميع أنحاء العالم. ستواصل أيسلندا تعزيز التعاون في البحوث وزيادة الوعي في هذا المجال المهم.

ستواصل أيسلندا أيضاً تبادل أفكارها وخبراتها في مجالات الطاقة المتجددة، والمساواة بين الجنسين، واستصلاح الأراضي ومصائد الأسماك، والتي يمكن أن تعمل جميعها كأدوات قوية للتنمية المستدامة. لقد أدت برامج الأمم المتحدة التدريبية في أيسلندا دوراً هاماً من خلال تصدير المعرفة في جميع هذه المجالات، ولكن لا تزال هناك فرص عديدة غير مستغلة لإقامة شراكات أوثق في التجارة والتنمية والأعمال التجارية. يجب تعزيز مثل هذا التآزر، وما زلت أؤمن بإيماناً راسخاً بأن التجارة المفتوحة والنزاهة والحرّة هي المحرك الوحيد الأكثر أهمية للنمو

ويجب علينا التصرف والاستفادة بشكل كامل من الأدوات المتاحة لمسائلة المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي بما في ذلك تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي سورية، لا يبدو أن هناك للمذبحة. وتحدث الهجمات على المدنيين بشكل منتظم تاركة البلد في حالة خراب وأدت إلى تشريد أعداد كبيرة من سكانه.

ومع التصاعد الحالي في عمليات القتال في اليمن، هناك خطر حقيقي من أن تتعرض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس نتيجة الجهود المبذولة لإحلال السلام والتقدم السياسي للضياع، مما يزيد مرة أخرى من المعاناة الهائلة بالفعل للسكان المدنيين. ويجب على القوى الإقليمية المهيمنة التي تؤجج التوترات وتمول الأطراف المتحاربة التراجع لدعم العملية السياسية السلمية. وفي هذا السياق، فإن الهجمات التي شنتها طائرات بدون طيار في الآونة الأخيرة على المملكة العربية السعودية والتي أدت إلى مفاقمة حالة خطيرة بالفعل، أمر مقلق للغاية.

وتستمر العمليات القتالية في ليبيا أيضاً وهناك حاجة ماسة لوقف إطلاق النار لتمهيد الطريق للعملية السياسية التي تدعمها الأمم المتحدة.

ولا تزال قضية الصحراء الغربية بدون حل، ويبدو أن التطورات في إسرائيل وفلسطين تبتعد بنا أكثر عن حل الدولتين الذي يشكل الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق التعايش السلمي.

وفي فنزويلا تظل الحالة الإنسانية المروعة التي يفاقمها نظام مادورو أكثر فأكثر، مصدر قلق كبير، حيث فر ٤,٣ ملايين شخص من البلد والأزمة مستمرة هناك. وفي ميانمار، يجب أن نواصل تركيزنا على محنة طائفة الروهينغيا. كما أننا لم ننس التجاهل الصارخ لسيادة أوكرانيا وجورجيا وسلامتهما الإقليمية. وتتطلب تلك الصراعات وللأسف الصراعات المطولة

الحفاظ على بيئتنا البحرية واستخدامها المستدام. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن التنفيذ الأكثر فعالية للاتفاقية إلى جانب الإدارة الإقليمية لحفظ المحيطات واستخدامها المستدام، يمثلان أفضل طريقة لضمان سلامتها على المدى الطويل. ويجري في الأمم المتحدة التفاوض بشأن صك دولي جديد ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام خارج مناطق الولاية الوطنية، ويمكن أن يصبح أداة مهمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في أعالي البحار إذا استند إلى توافق الآراء والمشاركة العالمية.

ويجب أن يبدأ التصدي لتغير المناخ في الداخل ولكن يتعين على البلدان المرتفعة الدخل أيضاً دعم البلدان المنخفضة الدخل في معالجة أسباب ونتائج تغير المناخ. وهذا مجال للتركيز في سياسة التعاون الإنمائي الجديدة لأيسلندا، وفي وقت سابق من هذا الأسبوع أعلنت حكومتي أننا سنضاعف مساهمتنا في الصندوق الأخضر للمناخ. ويجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن بعض الحلول الأكثر فاعلية هي حلول منخفضة التكلفة وبسيطة وقائمة على الطبيعة مثل استصلاح الأراضي. وعلينا أن نعمل بشكل أكثر فعالية مع القطاع الخاص لتحقيق أهدافنا المشتركة. وفي هذا الصدد، كانت قمة العمل المناخي في وقت سابق من هذا الأسبوع حدثاً مهماً. ويجب علينا الآن أن نبنى على الزخم والدفع في اتجاه القيام بالمزيد من العمل. لا مجال لإضاعة الوقت.

إن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان والتنمية والأمن واضحة في العديد من النزاعات وتتطلب اتباع نهج شمولي. ونحن نؤيد خطة الأمين العام للإصلاح الداخلي، ونعتقد أنه سيجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض. غير أنه يجب على مجلس الأمن، والأهم من ذلك، أعضائه الدائمين الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في مجال منع وقوع هذه الأزمات وحلها والوفاء بمسؤولياته على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.



والتكنولوجيا والقدرات. فالتوترات التجارية فيما بين الاقتصادات الكبرى تؤدي إلى التقلبات وخطر الكساد الاقتصادي. وما ينجم عن ذلك من فوضى وانعدام للأمن يلحقان الضرر بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر من غيرها.

وخطر تغير المناخ يفوق استجابتنا. فتهديده وجودي بحق من حيث استدامة كوكب الأرض ومستقبل البشرية. والبلدان الأفقر والأضعف هي الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ. فهي، على الرغم من انبعاثاتها التي لا تذكر، تواجه عواقب غير متناسبة وغير عادلة ولا مبرر لها. وتقدر نيبال، في ذلك السياق، قيادة الأمين العام في عقده مؤتمر قمة بشأن العمل من أجل المناخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر. لقد كان معلماً رئيسياً آخر في رسم مسار مستدام في مواجهة الجهل المتعنت بعلم المناخ. وتقع نيبال، موطن ساغارماتا، المعروف كذلك بجبل إيفريست، أعلى قمة في العالم، في بؤرة تغير المناخ. وتشهد الهيمالايا، والمياه العذبة مقياساً لذلك التغيير، ذوباناً في الأنهار الجليدية، والمياه العذبة في نضوب بمعدل متسارع. ويتنبأ تقرير نشره هذا العام المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، أن ثلث الأنهار الجليدية في منطقة هندو كوش والهيمالايا سيذوب بنهاية القرن حتى لو أوفينا بالتزامنا بال ١,٥ درجة مئوية. وذلك أمر مثير للجزع. فالكوارث الناجمة عن تغير المناخ تتسبب في الدمار في كل عام. وفي هذه السنة وحدها، قتل العديد من مواطنينا بالفيضانات والأعاصير. وإذ تضع حكومة نيبال في اعتبارها خطورة المسألة ومسؤوليتنا، فقد قررت إجراء حوار عالمي في نيسان/أبريل حول موضوع تغير المناخ. وسيكون هو الأول في سلسلة من حوارات ساغارماتا التي تجريها نيبال للتداول بشأن المسائل الحاسمة ذات الأهمية في الوقت الراهن.

وتعلق نيبال آمالاً كبيرة على الدور المركزي للأمم المتحدة في حشد الجهود المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الشاملة

الأخرى في ظل انعدام الثقة المتزايد بين الدول الكبرى، المزيد من الالتزام والتفكير الإبداعي وتخصيص المزيد من الموارد لكل من برنامج تحديد الأسلحة التقليدية وبرنامج نزع السلاح وعدم الانتشار والتكنولوجيات الناشئة وأمن الفضاء الإلكتروني والتهديدات المحيطة.

إن الجيل الرائع الذي قامت الأمم المتحدة على أكتافه بعد أهوال الحرب العالمية الثانية هو جيل يتوارى تدريجياً، وهو جيل شهد سباق التسلح وأسوأ توترات الحرب الباردة وناضل من أجل العديد من حرياتنا المدنية. وإرثه لن يفنى أبداً. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهذه المنظمة العظيمة العام المقبل، ينبغي لنا أن نتذكر إنجازاتهم ولكن ينبغي لنا أيضاً أن نتطلع إلى المستقبل وننظر في قرارة أنفسنا ونناقش أفضل السبل لتعزيز قيم ومبادئ الأمم المتحدة. ويجب ألا ننسى أبداً أن نظامنا الدولي القائم على القواعد يقوم على التصميم والوعي النابعين من إحدى أكبر المآسي في تاريخ البشرية. ويجب ألا نعتبر ذلك من الأمور المفروغ منها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برايد كومار غياوالي وزير خارجية جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

**السيد غياوالي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم سيدي الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لاضطلاعكم بمسؤولياتكم. كما أقدر الدور الذي قامت به السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس كرئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إننا نشي على الأمين العام أنطونيو غوتيريش وعلى إصلاحاته الرامية إلى جعل الأمم المتحدة مناسبة لتحقيق الغرض المنشود.

يقف العالم اليوم عند مفترق طرق. ويمر النظام العالمي بتحويلات عميقة. ولم تتراجع مشاكل الأمس بل هناك تحديات جديدة تلوح في الأفق. وتزداد عدم المساواة في الدخل والفرص

والتنمية، فضلا عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤، فرصا هامة لاتخاذ إجراءات سريعة. وفي ذلك السياق، تقدر نيبال استراتيجية الأمين العام بشأن كفالة المساواة بين الجنسين.

ونرحب بالإصلاحات الرامية إلى إيجاد تآزر واتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، تمثيا مع مبدأ ضمان أن يكون الناس محور جميع الأنشطة، ونأمل في أن يرقى الجيل الجديد من الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين إلى مستوى التوقعات بتحقيق المزيد. وكذلك نأمل أن يدفع الزخم المتجدد لإصلاحات الأمم المتحدة إلى إصلاح مجلس الأمن. ويجب علينا أن نركز على أن يكون المجلس تمثيلا من حيث التكوين وشفافا من حيث الأداء وديمقراطي الطابع وقابلا للمساءلة في الأداء. لقد تأخر كثيرا تنشيط أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك تعزيز دورها وسلطتها، ويجب علينا أن نجعله أولوية. غير أن تدهور الحالة المالية للمنظمة مسألة تثير بالغ القلق، إذ أنها لا تعمل إلا على إعاقتها في الوفاء بولاياتها ومسؤولياتها.

ومن شأن تزايد التعقيدات الجيوسياسية وانعدام صلاحية هيكل نزع السلاح وغياب النظام في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي أن يعرض السلام والاستقرار الدوليين للخطر. فيبدو أن تكثيف التسلح، إلى جانب تزايد انعدام الثقة بين الأطراف الرئيسية، يدل على أشكال جديدة للانقسام فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وذلك ما يجعل من الأمم المتحدة القوية والفعالة أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الثقة والتعاون. وتؤيد نيبال القضاء العام والتام على جميع أسلحة الدمار الشامل. ويساورنا القلق إزاء انهيار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وانسحاب طرف هام من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني والجمود في مؤتمر نزع السلاح. فلا ينبغي أن يسمح لهذه الاتجاهات بتشجيع ولع بالأسلحة النووية. وتؤيد نيبال منطقة خالية من

لعدة قطاعات والعالمية مثل الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولدينا ثقة ثابتة في تعددية الأطراف ونعتقد أنه لا بديل لتعددية أطراف أكثر فاعلية وشمولا واستجابة. وقد كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إظهارا لتعددية الأطراف الشاملة للجميع في أحسن أحوالها، ولكن لا يمكن تنفيذها إلا إذا قادت نفس الروح أعمالنا بشعور شراكة متجدد، مع تحمل جميع أصحاب المصلحة المسؤولية عنها.

وقد أظهر سجل إنجازات أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الأربع الماضية تقدما متفاوتا. فالفقر قد انخفض، غير أن معدل انخفاضه يتباطأ. وانخفضت معدلات البطالة، غير أن الأجور ظلت في حالة ركود. ويزداد انعدام الأمن الغذائي والجوع سوءا. إن زيادة التعاون أمر بالغ الأهمية في حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمن التغطية الصحية الشاملة. فبلدان مثل نيبال بحاجة إلى الكثير من الموارد إذا ما أرادت تحقيق كامل أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وعلى الرغم من أن حشد الموارد المالية المحلية يمثل أولوية بالنسبة لنا، فإن جهودنا الوطنية، ولا سيما جهود أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، تحتاج إلى أن تستكمل بتدابير دعم دولي في شكل مساعدة تقنية ومالية واستثمار وغيرها من وسائل الدعم.

وقد أحرز العالم تقدما كبيرا في تكوين الثروات وتقدم التكنولوجيا، كما أحرز تقدم كذلك في متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية والتعليم الأساسي والحد من وفيات الأمهات والرضع. وللأسف، فإن ذلك التقدم لم يوزع توزيعا متساويا. فالنساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون لا يزالون يتحملون وطأة الفقر وعدم المساواة. وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها آخذة في الازدياد. وفي ذلك السياق، سستيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والمؤتمر الدولي للسكان

وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع حدود دولية آمنة ومعترف بها على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وترحب نيبال بالحوارات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبين الكوريتين. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتحقيقاً للالتزامنا بميثاق الأمم المتحدة، قدمت نيبال إحدى أكثر الخدمات مهنية وموثوقة وتكريساً لعمليات الأمم المتحدة على مدى أكثر من ستة عقود. إذ تم نشر حفظة السلام التابعين لنا بدون شروط وفي أقرب الآجال عقب الإخطار، حتى في البيئات الهشة والتي تنطوي على أخطار غير متماثلة. ولذلك فإن سلامة حفظة السلام وأمنهم وكرامتهم تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا.

وانطلاقاً من هذه الروح، أيدنا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دعماً لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، في العام الماضي. ونقدّر الدور الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم العملي والعملياتية والأمن المتحدة ككل في صون السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات حفظ السلام.

وتتطلب عمليات السلام موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها كي تحقق النجاح. ومن المهم أن يتم التسديد الكامل وفي الوقت المناسب إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة لضمان أن يواصل أولئك الأفراد الشجعان أداء مهامهم على أفضل وجه، حتى في الظروف غير المؤاتية. وينبغي أن تحصل البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على حصتها من المناصب القيادية على النحو الواجب، في الميدان وفي المقر.

الأسلحة النووية تكون فعالة ويمكن التحقق منها ونظام نزع سلاح ملزم قانوناً متعدد الأطراف لضمان الأمن والاستقرار العالميين. ونتوقع، بوصفنا موقعين على معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧، أن نكمل عملياتنا القانونية الداخلية للتصديق عليها قريباً. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نكرر التأكيد، من أجل زيادة منفعة البشرية، على أن الفضاء الخارجي يجب ألا يصبح منطقة مسلحة. وبوصف نيبال البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، فإنها تدعو إلى تعزيز النهج الإقليمية لنزع السلاح، بما في ذلك عملية كاتماندو، من أجل استكمال المبادرات العالمية.

إن مشاكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالبشر والمخدرات والإرهاب تتجاوز الحدود الوطنية. ويجب التصدي لتدفق الأموال غير المشروعة لتمويل الجرائم بتدابير صارمة وتعاون فيما بين الدول. وتدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وندعو، في ذلك الصدد، إلى التنفيذ الفعال للاتفاقيات والقرارات القائمة ذات الصلة، بما فيها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي ألا يؤخر إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب أكثر من هذا.

وتستمر النزاعات العنيفة في ليبيا وسورية واليمن وغيرها من دون هوادة، مخلفة معاناة بشرية في أعقابها. فللمسائل المتصلة بالنزاعات، بما في ذلك انتهاكات حقوق اللاجئين الإنسانية والهجرة القسرية، تداعيات عالمية. ونؤمن بالتسوية السلمية للنزاعات والمنازعات عن طريق التفاوض والحوار، من دون أي تدخل خارجي. وتكتسي التدابير القوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام أهمية بالغة للحفاظ على السلام. ويمكن لأداة الوساطة، غير المستغلة بما فيه الكفاية، أن تساعد في التوصل لحل للنزاع يكون مقبولاً من الطرفين.

ونريد أن نرى خطوات مجدبة يجري اتخاذها لحل قضية الشرق الأوسط التي طال أمدها. ونؤيد حل الدولتين لإسرائيل

لتعددية الأطراف. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تشارك في ملكية العملية وان تكون جزءاً من النتائج. ويوصف نيبال تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين على مدى عقود من الزمن، فإنها تؤمن إيماناً راسخاً بحق اللاجئين في العودة إلى بلدانهم الأصلية في أمان وكرامة.

وتلتزم نيبال التزاماً تاماً بالقيم العالمية لحقوق الإنسان. ويقوم دستور نيبال على أسس الديمقراطية الشاملة للجميع وتعددية الأطراف وسيادة القانون والعلمانية والحكومة التمثيلية الخاضعة للمساءلة، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بإكمال عملية العدالة الانتقالية تماشياً مع اتفاق السلام الشامل بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، والتوجيه الصادر عن المحكمة العليا، والالتزامات الدولية ذات الصلة، وشواغل الضحايا والحقائق على أرض الواقع. وملتزم بالتنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان باعتبارها عوامل مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

وبصفتنا عضواً في مجلس حقوق الإنسان، دأبنا على تعزيز تلك المثل العليا بصورة مستقلة وغير سياسية وموضوعية. ومن أجل تعزيز مساهمة نيبال، قدمت ترشحها لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان لفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. ونعوّل كثيراً على الدعم القيم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتسترشد نيبال في سياستها الخارجية بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وعدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلام العالمي. وسعارنا الذي نسترشد به هو "الصدقة مع الجميع، وعدم معاداة أحد". ونؤمن بنظام دولي منصف وعادل وجامع.

وترى نيبال أن العمليات الإقليمية تكمل الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية. ونسعى إلى تحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار رابطة جنوب

وتلتزم نيبال بالنشر التدريجي لمزيد من حفظة السلام من الإناث. ونحن لا نتغاضى عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام. ولذلك أيدنا مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين.

ويدعو إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى التعاون العالمي من أجل الحد من خطر الكوارث الطبيعية واسعة النطاق. وواءمت نيبال استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث مع إطار سندي وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتركز نيبال على منعة البنى التحتية مستفيدة من الدروس المستفادة من الزلازل التي وقعت في عام ٢٠١٥.

ومع كوننا بلداً غير ساحلي، فإننا نهتم بالقدر نفسه بالمحيطات. ونعتقد أن هناك صلة عضوية بين المحيطات والجبال. ونشعر بالقلق لأن سلامة المحيطات آخذة في التدهور بشكل خطير، وفي المقام الأول بسبب تغير المناخ والأنشطة البشرية المتهورة.

ونحن على ثقة بأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وهو ما يجري التفاوض بشأنه سيكون معلماً بارزاً في القانون الدولي لحماية التنوع البيولوجي البحري والمحافظة عليه.

والهجرة ظاهرة قديمة قدم الحضارة الإنسانية، وهي توجه كاسح في عصرنا. ولا تزال كفالة حقوق الإنسان ورفاه جميع العمال المهاجرين مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا. ويمثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (القرار ١٩٥/٧٣، المرفق)، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي، نقطة انطلاق مهمة ومثلاً جيداً على التأثير الجيد

إلى تعددية الأطراف من منظور تاريخي، لا نرى أي بديل عن تعددية الأطراف لضمان السلام والأمن والنظام في العالم.

ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، جعل المنظمة منبرا قويا للتعاون والحوار لحل الخلافات والتوصل إلى حلول للتحديات. ولا يمكن النهوض بهذه المسؤوليات المهمة إلا بأمام متحدة مُمكنة وتم إصلاحها وتجسد الواقع الراهن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بالاماغابا كابودي، وزير الخارجية والتعاون مع شرق أفريقيا في جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيد كابودي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أحمل أحر التحيات الأخوية من فخامة السيد جون بومبي جوزيف ماغوفولي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي لم يتمكن من الحضور لضرورات في الوطن على الرغم من أنه كان يود كثيرا حضور هذا الجمع المهم جدا شخصيا. ولذلك، فقد طلب مني أن أمثله وأن أدلي بهذا البيان بالنيابة عنه.

وقبل أن أوصل كلمتي، أود أولا أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم المستحق لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد دعم وتعاون حكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة الكاملين وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أشيد كثيرا بسلفكم، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس - أولا لأنها رابع امرأة تتولى منصبا مرموقا كهذا في تاريخ الأمم المتحدة، وثانيا لجهودها والتزامها وقيادتها الفعالة خلال فترة ولايتها.

إن موضوع دورة الجمعية هذا العام هو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". وغني عن القول إنه مناسب جدا وحسن التوقيت. فهو مناسب لأننا نعلم جميعا أن الجمعية العامة قد اعتمدت قبل أربع سنوات في

آسيا للتعاون الإقليمي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وحوار التعاون في آسيا. وبصفتنا الرئيس الحالي، فإننا نسعى إلى تنشيط العملية المتوقفة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وينطوي التحول الديمقراطي لنيبال على عملية سلام ناجحة بتميز وتتولى زمامها وتقودها الجهات الوطنية. ويسعدنا أن نتشاطر خبرتنا، التي قد تكون مفيدة في حالة البلدان التي تشهد حالات نزاع.

وتركز حكومة نيبال حاليا، مستفيدة من التحول السياسي التاريخي، على وضع خطة اقتصادية للحفاظ على المكاسب السياسية في إطار التطلعات الوطنية الشاملة تحت شعار "نيبال مزدهرة، نيبال سعيدة". لقد هيئنا الأجواء المواتية للاستثمار بوضع سياسات فنية وإجراء إصلاحات قانونية. وخدمة النافذة الواحدة متوفرة حيث جميع القطاعات تقريبا مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي بنسبة مائة في المائة.

واعتمدنا مؤخرا الخطة الخمسية الخامسة عشرة مع منظور تنمية طويلة الأجل. ورفع البلد من قائمة أقل البلدان نموا هو جزء من خطتنا. وتم إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا في الخطط والبرامج الوطنية.

إن قيم السلام والتسامح والوثام متأصلة في الثقافة وطريقة العيش النيباليين. ولومبيني في نيبال ليست مسقط رأس غوتام بوذا فحسب، بل هي ينبوع سلام، والمقصد النهائي لتحقيق صفاء العقل والسكينة الروحية. ونريد تعزيز التراث العالمي على الساحة الدولية. ونهدف إلى استضافة يوم فيساك في عام ٢٠٢١.

وقبل أن أنهى بياني، أود أن أؤكد مجددا التزام نيبال القوي بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ونؤمن إيمانا راسخا بالدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز تعددية الأطراف. وإذ نُظر

الحكومة تنفيذ مختلف الإصلاحات خلال السنوات الأربع الماضية. ففي عام ٢٠١٧ على سبيل المثال سنت الحكومة تشريعات بشأن العقود المتعلقة بالثروات والموارد الطبيعية لضمان الإدارة السليمة لتلك الثروات والموارد. ويستند ذلك التشريع إلى القرار ١٨٠٣ (د-١٧) الصادر في عام ١٩٦٢ بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وبشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المتخذ في عام ١٩٧٤ القرار (د-٢٩).

وساعدت هذه الإصلاحات، من بين أمور أخرى، في زيادة تحصيل الإيرادات الحكومية من متوسط ٨٥٠ بليون شلن تنزاني في الشهر إلى ٣ تريليون شلن في الشهر. وبفضل قانون التعدين الجديد ارتفعت الإيرادات المتأتية من قطاع التعدين أيضا لتسجل زيادة مطردة من ٩١ بليون شلن تنزاني في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٣٣٥,١٨ بليون شلن تنزاني في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من زيادة ميزانيتها الإنمائية المخصصة إلى نسبة ٤٠ في المائة مقارنة إلى نسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وعليه، تمكنا من تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاقتصادية الاستراتيجية، وتحسين الخدمات الاجتماعية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، فضلا عن زيادة توفير الكهرباء.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ شرعت الحكومة في توفير التعليم المجاني في المدارس العامة الابتدائية والمرحلة الثانوية. ومن خلال تلك المبادرة ارتفع التحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية بنسبة ٣٥,٢ في المائة فارتفعت بذلك فرص حصول الأطفال المنتمين للأسر الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الأساسي. وتخصص الحكومة نحو ٨٦٥ ٢٣ بليون شلن تنزاني شهريا لتنفيذ ذلك البرنامج. ومنذ عام ٢٠١٧ وظفت الحكومة ١٨١ ١٨ من المدرسين الجدد في المدارس الابتدائية والثانوية لأجل تحسين نوعية التعليم ومعدل عدد التلاميذ لكل معلم. وعمدت أيضا إلى إنشاء بنى مدرسية جديدة، فضلا عن

أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تدمج الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة - التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وقد تصادف في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه تولي السيد جون بومبي جوزيف ماغوفولي رئاسة جمهورية تنزانيا المتحدة. ودفعت تلك الإدارة الجديدة بمكامن قوة وأفكار وحماس متجدد في جهود التحول الاقتصادي اللازم لتحسين رفاه شعب جمهورية تنزانيا المتحدة، وخاصة الفئات الضعيفة.

وتمثلت الخطة الرئيسية للإدارة في مكافحة الفساد وغرس القيم الأخلاقية والانضباط في مجال الخدمة العامة وزيادة تحصيل الضرائب بوصفها استراتيجية لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي العاجل. ورمت جهودها أيضا إلى تحسين نوعية التعليم في البلد والقضاء على الفقر والتصدّي لمشكلة البطالة. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن الحكومة قد تمكنت على مدى السنوات الأربع الماضية من الوفاء بوعودها لمواطنيها بشتى الطرق. ففي تموز/يوليه قدمنا استعراضا وطنيا طوعيا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقدت تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشددين على الإنجازات التي حققتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل من تنزانيا وزنجبار.

واتخذت حكومة بلدنا علما بالأهمية البالغة للحكم الرشيد بالنسبة لجهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تدابير جريفة لمكافحة الفساد على جميع المستويات بما في ذلك إنشاء شعبة لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في المحكمة العليا في تنزانيا.

واتخذنا تدابير أيضا لمنع الإسراف في النفقات الحكومية بما في ذلك تحسين الإدارة والانضباط الماليين وضمان المساءلة والشفافية على المستوى الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك واصلت

سينتج عند اكتماله ١١٥ ٢ ميغاواط بما يتجاوز كل الطاقة الكهربائية التي تنتجها تنزانيا حالياً.

وفيما يتعلق بإمدادات المياه تحصل نسبة ٧١ في المائة من السكان الآن على المياه النقية والمأمونة مقارنة بنسبة ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك يجري تنفيذ مشاريع جديدة للمياه في جميع أنحاء البلد بتكلفة تقديرية تصل إلى ١,٦٦٦ ترليون شلن تنزاني، ما يعادل نحو ٦٥٠ مليون دولار. وفيما يتعلق بالبنية التحتية لقطاع النقل شيدت الحكومة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما يزيد على ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة فضلاً عن توسيع المطارات الرئيسية في دار السلام وزنجبار ومتوارا وتانغا. وافتتحنا في آب/أغسطس المحطة ٣ الجديدة في مطار جوليوس نيريري الدولي في دار السلام. ويستمر حتى الآن توسيع أو تحسين المطارات الأخرى في البلد، بما فيها المحطة ٣ في مطار أيبدا أمانى كارومي الدولي في زنجبار. وبالإضافة إلى ذلك يستمر العمل في بناء ٧٢٢ كيلومترا من مرحلتي السكك الحديدية في الممر الأوسط ويتوقع الانتهاء منهما في عام ٢٠٢١ بتكلفة تقديرية قيمتها ٣ بلايين دولار.

ويعدُّ تغير المناخ والحفاظ على البيئة من أولويات حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة التي تبلغ مساحة الأراضي المحمية فيها نسبة ٣٨,١٢ في المائة من مجموع أراضيها. ويشمل ذلك المتنزهات الوطنية ومحتجزات الصيد والغابات الطبيعية المحمية. وفي ذلك الصدد، أنشأت الحكومة هذا العام أربعة متنزهات وطنية أخرى ليرتفع العدد الإجمالي للمتنزهات الوطنية إلى ٢٤ بغية حماية النظم الإيكولوجية والغابات والتنوع البيولوجي والأراضي في إطار التزامنا بحفظ البيئة. وبالإضافة إلى ذلك حظرتنا في حزيران/يونيه استخدام الأكياس البلاستيكية في البلد ونواصل الحد من استخدام الوقود النفطي والكهرباء المولدة من الديزل التي لا تزيد نسبتها الآن على ٥,٦ في المائة من مجموع الإنتاج الكهربائي. وعلاوة على ذلك، وسعياً إلى الحد من تأثير تغير المناخ، تستثمر

توفير المعدات والمواد التعليمية. وعلى مستوى التعليم الجامعي ازداد عدد الطلاب المستفيدين من قروض الطلاب الجامعيين من ٩٨ ٣٠٠ في عام ٢٠١٥ إلى ١٢٢ ٦٦٣ طالب في عام ٢٠١٩. نتيجة للزيادة في الميزانية من ٣٦٥ بليون شلن تنزاني في عام ٢٠١٥ إلى ٤٥٥ بليون شلن في عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة، يسرنا أن نلاحظ أن أحد المواضيع الرئيسية للمناقشة في إطار الجمعية العامة: هو التغطية الصحية الشاملة. وقد عمدت الحكومة - من خلال خططها الرئيسية المدفوعة مقدماً في مجال الصحة العامة والأموال المخصصة للتأمين الصحي على الصعيد الوطني - إلى زيادة عدد المستفيدين من نسبة ٢٠ في المائة من السكان في عام ٢٠١٥ إلى ٣٣ في المائة في آذار/مارس من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك أنشئت في آذار/مارس ٣٥٢ مرفقا صحيا و ٣٠٤ مركز صحي جديد و ٣٩ مستشفى ومستوصف أو أعيد تأهيلها في جميع أنحاء البلد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ليصل بذلك مجموع عدد المراكز الصحية في البلد إلى ٦٩٦ مركزاً. وعلاوة على ذلك تعمل الحكومة على بناء ٦٧ مستشفى جديداً وأصلحنا عمليات شراء اللوازم الطبية واللوجستية ما أدى إلى زيادة إمدادات الأدوية في المرافق الصحية وتوفير ٣١٢ من الأدوية الأساسية في البلد بنسبة ٧٩ في المائة حالياً.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة تواصل حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة العمل على برنامج رئيسي من برامج الكهرباء الريفية تم خلاله تزويد ١٠٩ ٥ قرية بالكهرباء منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ليصل عدد القرى المكهربة إلى ٧ ١٢٧ قرية من إجمالي ٢٥٩ ١٢ قرية. ونتيجة لذلك توفرت خدمات الكهرباء لنسبة ٦٧ في المائة من السكان الآن مقارنة بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ولكفالة توفير الطاقة بطريقة ميسورة ويعول عليها تواصل الحكومة تنفيذ عدد من مشاريع توليد الطاقة بما في ذلك مشروع نيريري لتوليد الطاقة الكهرومائية الذي

وفي آب/أغسطس، وخلال مؤتمر القمة التاسع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في دار السلام، تولت جمهورية تنزانيا المتحدة رئاسة الجماعة. ومن بين أمور أخرى، اعتمدت القمة موضوع فترة رئاستنا، وهو ”بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وزيادة التجارة بين بلدان المنطقة وإيجاد فرص العمل“. ويقوم الموضوع على حقيقة أن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقارة الأفريقية بشكل عام ليست فقيرة، ولكنها أرغمت على أن تكون فقيرة - رغم أنها غنية من حيث الأراضي الزراعية، حيث تضم ٣٠ في المائة من المساحات الصالحة للزراعة في العالم، و ٣٠ في المائة من الموارد المعدنية المعروفة في العالم ويبلغ عدد سكانها نحو ١,٣ بليون نسمة وتوجد فيها مجموعة متنوعة واسعة من الأحياء البرية والمناطق الإيكولوجية والأنواع النباتية البالغة الأهمية والثروة الحيوانية والنظم الإيكولوجية البحرية والموارد الهيدروكربونية والمعدنية. ولا تزال أفريقيا مصدراً للمواد الخام للبلدان الأخرى ومقصدًا للسلع المصنعة والخدمات من البلدان الأخرى. ومن المفارقات أن أفريقيا تُنتج ما لا تستهلك وتستهلك ما لا تنتج. ويجب تغيير هذا الوضع.

وفي هذا الصدد، يجب على أفريقيا أن تواصل بنشاط مسار التصنيع الذي سيؤدي أيضاً إلى إيجاد فرص عمل للشباب، الذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان القارة. وأناشد المجتمع الدولي منح البلدان الأفريقية شروطاً منصفة وأكثر عدلاً للتجارة. وهذا سيمكن بلداننا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وزيادة القوة الشرائية لشعوبنا.

إن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، بصفتها رئيسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تود أن تحت المجتمع الدولي على المطالبة برفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على زيمبابوي. فما برحت زيمبابوي خاضعة للجزاءات لفترة طويلة جداً، والتي تؤثر سلباً على شعبها ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والمسنين

جمهورية تنزانيا المتحدة في الطاقة المتجددة. بيد أن جهودنا قد أعيقت بفعل ارتفاع تكاليف تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على التعاون من أجل جعل تكنولوجيات الطاقة المتجددة متاحة وميسورة التكلفة.

تظل حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ملتزمة بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. والواقع أن تلك المبادئ الديمقراطية مكفولة في دستورنا. وفيما أتكلم الآن، يوجد ٢١ حزبا سياسيا مسجلاً في البلد وتعمل هذه الأحزاب بحرية وبعضها ممثل في البرلمان. وفي حالة زنجبار، هناك ثلاثة من زعماء أحزاب المعارضة في الحكومة وأحدهم حاضر معنا هنا اليوم. كما أن لدى جمهورية تنزانيا المتحدة وسائل إعلام متنوعة وناشطة بالحياة تمثل مختلف الآراء، كما يتضح من المحطات الإذاعية الـ ١٥٢ المسجلة لدينا والتي لا تملك الدولة سوى ثلاث منها. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في تنزانيا ٣٤ قناة تلفزيون، اثنتان منها فقط مملوكتان للدولة، وقد منحنا أيضاً تراخيص لـ ١٧٢٢ صحيفة. ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في تنزانيا، بدأت الحكومة اعتباراً من الأول من تموز/يوليه من هذا العام تنفيذ خطة للإصلاحات التنظيمية لتحسين بيئة الأعمال التجارية. ومن خلال سياساتنا المالية، ألغينا أكثر من ١٥٤ ضريبة، ونحن مقتنعون بأن هذه الجهود ستدفع بلدنا صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا نشهد للأسف تجاهاً متزايداً داخل النظام الدولي نحو الأحادية. وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية تنزانيا المتحدة مجدداً التزامها بتعددية الأطراف وتدعو جميع الأعضاء إلى اعتناق تعددية الأطراف، لا من أجل القضاء على الفقر وتحسين نوعية التعليم ومكافحة تغير المناخ واستيعاب الجميع فحسب، بل أيضاً من أجل صون السلم والأمن الدوليين وإيجاد عالم عادل وأفضل.



روح موضوع دورة هذا العام، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" والأولويات التي حددتموها، سيدي الرئيس. ونحنكم ثقتنا في قيادة عملنا الجماعي. وبوصف بلدي أحد نواب رئيس الجمعية العامة للدورة الحالية، فإنه يقف متضامنا معكم ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للرئيسة المنتهية ولايتها، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على قيادتها النشطة والتزامها الجدير بالثناء وجهودها الدؤوبة، بما في ذلك تعزيز تعددية الأطراف والشمول والإنسانية خلال العام المنقضي. وأتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المقبلة، وتأمل بابوا غينيا الجديدة ألا يتعين علينا الانتظار لعقد آخر من الزمن أو لفترة أطول حتى يجري انتخاب امرأة رئيسة للجمعية العامة مرة أخرى.

وأود أن أشيد بالأمين العام على قيادته المثالية وخدمته المتفانية وعمله الذي لا تشوبه شائبة في كثير من المجالات الهامة، مثل تغير المناخ، خلال السنة المنقضية، ومواصلته العمل الدؤوب من أجل الصالح الأعم والرفاه الأشمل لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، أثلجت صدر بابوا غينيا الجديدة وألهمت الزيارة التاريخية الحسنة التوقيت والمرحب بها تماماً التي قام بها الأمين العام في أيار/مايو إلى منطقة المحيط الهادئ ليشهد على تحديات التنمية المستدامة التي تواجهنا وأوجه الضعف والفرص ويطلق نداءً مدوياً لتعزيز الكفاح والقيام بعمل أفضل وبذل مجهود أكبر واتخاذ إجراءات بصورة أكثر استعجالاً لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ. وعلى الصعيد الوطني لدينا، لا تزال الأمم المتحدة شريكاً موثقاً لنا يحظى بتقدير كبير. إن الدعم المقدم في مجالات التنمية وبناء السلام وحقوق الإنسان وفي المجال الإنساني، في إطار منظومة الأمم المتحدة التي تم إصلاحها والتي تعمل الآن في بابوا غينيا الجديدة، لا يستمر في التوسع والتعمق فحسب، بل الأهم من ذلك أنه يُكمل بصورة

والأطفال. وهذه الجزاءات أيضاً تأثير سلبي على البلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي وينبغي الآن رفعها دون شروط.

تحتفل الأمم المتحدة في هذا العام بالذكرى السنوية الرابعة والسبعين لإنشائها. وتنص المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن من مقاصد الأمم المتحدة صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، من المعروف أن الأمم المتحدة بلغت منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ بلغت بعض المحطات الهامة، إلا أن بعض التحديات لا تزال قائمة. وفي هذا السياق، أود أن أثير مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتخبط في حالة من النزاع استمرت لفترة طويلة جداً على الرغم من الجهود المختلفة. وفي هذا الصدد، تعتقد جمهورية تنزانيا المتحدة أن تقديم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يكون حقيقياً وأن يرمي إلى التصدي للتحديات التي تواجه البلد بصورة شاملة وكلية، بغية مساعدتها على تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتعهد بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرنا من أعضاء المجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحويل البلد إلى مصدر للسلام والرخاء المشترك.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد مجدداً دعمنا للأمم المتحدة والإصلاحات الجارية لجعل المنظمة أكثر تمثيلاً وأهمية للمجتمع العالمي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوروي إيوي، وزير الخارجية والتجارة في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

**السيد إيوي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):** يسعدني اليوم ويشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم رئيس وزراء بلدي، السيد جيمس مارابي، وباسم حكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة. وأود أن أهنئكم بجمهورية، سيدي الرئيس، وحكومة وشعب نيجيريا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. إننا نؤيد

والهدف، أولاً وقبل كل شيء، هو وضع التنمية المستدامة في البلد في موضع استراتيجي من أجل تمكين مواطنينا على جميع المستويات، حتى يستطيعوا تولي القيادة والملكية الوطنيتين بشأن مصيرنا ومسارنا الإنمائي، مع الحرص أيضاً على حماية مواردنا الطبيعية الوفيرة. ثانياً، عند استعادة غينيا الجديدة، لدينا خطط طموحة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات في العقد المقبل. ونسلم بأن وجود سكان أصحاء ومتعلمين مدعومين ببنية تحتية جيدة، وزراعة واسعة النطاق، وتنمية عادلة ومنصفة وشاملة للجميع يعمل بمثابة محرك لتحقيق التنمية المستدامة. وسيكفل هذا تأمين مستقبل أطفالنا وتأهيله، في حين يكفل في الوقت نفسه ألا نتسبب في تآكل رأس المال البيئي وإضعافه.

ومن أجل تحقيق خطتنا الوطنية باعتبارها جزءاً من خطة عام ٢٠٣٠ الأوسع نطاقاً، حددنا مجالات التركيز التالية ذات الأولوية. أولاً، سنركز على تنشيط القطاع الزراعي بوصفه محركاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. ويهدف هذا النهج إلى استغلال إنتاجية المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما النساء والفتيات - اللواتي يشكلن ٨٠ في المائة من سكان البلد - من خلال تمكينهن وإتاحة الفرص لهن للمشاركة في إيجاد الدخل وفرص العمل، بغية تحسين مستوى معيشتهم والقضاء على الفقر. كما يجري وضع خطط قطاعية تغطي القطاع البحري، ومصائد الأسماك، والحراجه، والتعدين، والنفط والغاز، ومنتجات الصناعات الأولية. وتشمل هذه الخطط عنصري المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

ثانياً، نحن ملتزمون بالتجهيز النهائي لمواردنا الطبيعية من أجل إضافة قيمة وبناء رأس المال البشري والقدرات والإمكانات الصناعية، ومن ثم إضفاء الطابع الصناعي على اقتصادنا. فباتخاذ هذه التدابير، فإننا نسعى لأن نصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك فإننا نرحب بالشركاء الإنمائيين الحقيقيين

استراتيجية الأولويات الإنمائية لحكومة بلدي. ولكن في حين أننا نسير في الاتجاه الصحيح، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأود أن أؤكد للأمين العام ولنظومة الأمم المتحدة أنهما يحظيان بدعم حكومة بلدي الكامل.

ولا يزال إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتكاملها يمثل أولوية هامة بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة في ظل حكومة بلدي. وفي الوقت الراهن، يستمر إحراز تقدم ملموس في مجالات محددة، مثل التعليم، والرعاية الصحية الأولية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والسلام، والأمن، إلا إنه يلزم القيام بالمزيد. فعلى سبيل المثال، في مجال الخدمات الصحية والتعليمية، لا تزال سياساتنا الحكومية بشأن التعليم المجاني والرعاية الصحية تكتسب زخماً في جميع أنحاء البلد. ويستفيد المزيد من سكان بابوا غينيا الجديدة، ولا سيما البنات والأطفال، من هذه التدابير الاستراتيجية.

ولا تزال حكومتي ملتزمة بضمان توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية الأولية باعتبارهما أساساً متيناً من أجل مستقبل أفضل لجميع مواطنينا. ويعد العمل على تحقيق هذه الأهداف أمراً هاماً في إطار أعمالنا التحضيرية لتقديم استعراضنا الوطني الطوعي عن حالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمرة الأولى في تموز/يوليه ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، لا تزال نعتدي برؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٥٠، واستراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة المسؤولة، ونسترشد بخطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل وإحداث تحول في النموذج الفكري، بما في ذلك تعاقب الأجيال في القيادة السياسية، الأمر الذي يجري القيام به لتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني في سياق الأولويات الإنمائية الأساسية في إطار الرؤية الجديدة "استعادة بابوا غينيا" بهدف جعلها مزدهرة وسلمية وآمنة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الشامل.

التي تشتد الحاجة إليها. وثمة جزء رئيسي آخر من التدابير التي اتخذتها حكومتي يتعلق بتعزيز إصلاح القطاع العام للتأكد من وفائه بغرض تقديم الخدمات. وسيسترد ذلك بدوافع اقتصادية واحتياجات اجتماعية، وسنقوم، عند الاقتضاء، بالاستعانة بمصادر خارجية أو إقامة شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ونسلم بقيمة الشراكة الإنمائية من أجل تنمية الوطن، على النحو المطلوب في الأطر المتفق عليها على أساس متعدد الأطراف. ونحث شركاءنا الإنمائيين على مواصلة مساعدتهم الإنمائية مع خططنا وسياساتنا الوطنية، وفقا لسياستنا الوطنية للتعاون الإنمائي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لكل شركائنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند وإسرائيل وجمهورية كوريا والأمم المتحدة. كما أود التنويه بالدور الهام والمستمر الذي تضطلع به المنظمات الدينية ووكالات المجتمع المدني، من بين جهات أخرى، في دعم خططنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأود أن أتناول المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. واستنادا إلى الاستعراض والتقييم الشاملين الصادرين مؤخرا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بابوا غينيا الجديدة على مدى العقد الماضي، فإننا لم نتمكن من تحقيق إمكاناتنا الكاملة في هذا المجال. ويمكننا تحقيق ما هو أفضل في تلبية احتياجات النساء والفتيات لدينا من خلال القيادة السليمة، والالتزام، وتوفير الموارد اللازمة، واتباع نهج كلي وشامل. وقد وضعنا هذه القوانين والسياسات والخطط والاستراتيجيات مثل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لتقديم الخدمة العامة، التي تدعم المساواة بين الجنسين في أماكن العمل، والشمول، والقيادة. وتكتمل الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الجنساني والتصدي له

والدائمين من المستثمرين الأجانب المتسمين بحسن النية لتطوير مرافق التجهيز النهائي في البلد.

ثالثا، نحن بصدد الشروع في استعراض وإصلاح الهياكل الأساسية التشريعية المعنية بالموارد المتجددة وغير المتجددة. وهذا الهدف يرمي إلى إيجاد التوازن المطلوب الذي يراعي بصورة عادلة ومنصفة مصالح جميع الجهات المعنية. ونفتقر في الوقت الحاضر لهذا التوازن، الأمر الذي يضعف شعبنا المالك الحقيقي للموارد الطبيعية.

رابعا، لقد منحنا الأولوية لبناء مشاريع بنية تحتية اقتصادية قادرة على الصمود، مثل الطرق والمطارات وأرصعة الموانئ ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء. وستدعم هذه البنية التحتية وجود ممرات اقتصادية في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي سيمكن المواطنين من الوصول إلى الأسواق للحصول على المنتجات الأولية والخدمات الأساسية. ونسلم بأهمية الاقتصاد الرقمي، ومن ثم نعمل جادين مع شركائنا الإنمائيين للاستفادة من القيمة المضافة للاقتصاد وحياتنا شعبنا من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الانتهاء مؤخرا من كابل الألياف الضوئية المغمور بين بورت موريسي في بابوا غينيا الجديدة، وسيديني بأستراليا. وسيسهم هذا الكابل كثيرا في تعزيز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد وعلى الصعيد العالمي. وتقدر حكومة بلدي أيما تقدير الشراكة القوية والقيمة مع أقرب جيراننا، أستراليا.

وتلتزم حكومة بلدي التزاما جادا بتعزيز الحوكمة، لا سيما من خلال مكافحة الفساد على جميع المستويات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تعزيز سيادة القانون والنظام في بلدي. وقد حددنا أولوية رئيسية تتمثل في وضع الصيغة النهائية للقانون الأساسي المتعلق باللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، التي تُهدف إلى إنشائها قريبا. وسيكتسي ذلك أهمية بالغة لوقف الاستنزاف الخبيث للموارد المرتبطة بالفساد وإعادة توجيه تلك الموارد إلى المجالات

وشعب بلدي لشعب وحكومة جزر البهاما على ما أصابهما من الخسائر في الأرواح، والدمار على نحو غير مسبوق، جراء إعصار دوريان. إننا نتضامن معهم باعتبارنا دولة جزرية صغيرة نامية مماثلة.

ونحن نؤيد ونهنئ الأمين العام على عقد قمة العمل المناخي، وإشراك الشباب في مناصرة الكفاح ضد تغير المناخ. ونحن فخورون اليوم لاستماعنا إلى دعوة من شابة من بابوا غينيا الجديدة من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن موقف الشباب الشجاع والثابت بشير خير للعالم. كما نشكر أيضا الذين يمولون دعم الشباب وغيرهم، في نداء التعبئة هذا.

وفي المنتدى الخمسين لقادة جزر المحيط الهادئ الذي اختتم مؤخرا في توفالو اتفق قادة منطقة المحيط الهادئ على الاستفادة من نداء المحيط الهادئ الأزرق لاتخاذ إجراءات تتعلق بتغير المناخ على وجه الاستعجال، على الصعيد العالمي، من خلال إعلان كايناكي الثاني لاتخاذ إجراءات فورية بشأن تغير المناخ. إن هذا الصك هو الآن بوصلتنا الأخلاقية، وهو مرجعنا الذي سنستخدمه للمضي قدما في الفترة التي تسبق الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن تغير المناخ هو القضية الحاسمة في عصرنا. وهو يقتضي أن تتخذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة تدابير عاجلة وملموسة على الصعيدين الفردي والجماعي في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وعن طريق تنقيح المساهمات المحددة وطنيا بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتصدى هذا النهج بفعالية للآثار السلبية لتغير المناخ من أجل كوكبنا. وتمهد لنا النتائج الهامة التي أسفرت عنها قمة العمل المناخي في وقت سابق من هذا الأسبوع، السبيل لاتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ أنفسنا. ولا يمكننا أن نظل غير مسؤولين أخلاقيا إزاء هذا

للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ التزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن ما نحتاج إليه الآن هو تحسين ترجمة هذه الأطر الوطنية القائمة والالتزامات الدولية ذات الصلة إلى إجراءات مجدية، الأمر الذي يدعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وهذا بالضبط هو ما تتناوله خطتنا الإنمائية الخمسية الثالثة المتوسطة الأجل من خلال اتباع نهج يسعى إلى تأمين مستقبلنا عن طريق تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. والاعتراف الواضح بأهمية الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة إنمائية شاملة لعدة قطاعات جزء لا يتجزأ من هذا النهج.

ويصادف هذا العام مرور ١٨ عاما على حالة السلام المستمر في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي التي ينتمي إليها بلدي، والتي أعقبت توقيع اتفاق بوغانفيل للسلام بين الحكومة وسكان بوغانفيل في آب/أغسطس ٢٠٠١، بعد نزاعات أهلية حصدت أعدادا كبيرة من الأرواح ودمرت سبل كسب العيش، وتطلبت تدخل الأمم المتحدة. وكجزء لا يتجزأ من اتفاق السلام، سيجرى استفتاء في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد وضع الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي في المستقبل، رهنا بالقرار النهائي للبرلمان الوطني في بلدي. وتلتزم بابوا غينيا الجديدة التزاما ثابتا باحترام اتفاق السلام، ونقوم بكل ما هو ممكن لكفالة إجراء استفتاء حر ونزيه وشفاف. وأود أن أشكر الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن شركائنا الإنمائيين الشائيين وغيرهم من الشركاء المتعددي الأطراف، بما في ذلك، مرة أخرى، أستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، وأيرلندا، والنرويج، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، على دعمهم الدائم الذي أتاح وجود السلام الذي ما زلنا نشهده اليوم.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن صادق المواساة والتعازي من حكومة

وتود بابوا غينيا الجديدة أن تعرب عن تقديرها للحكومات والمنظمات التي تعهدت بتقديم التمويل الإضافي للصندوق الأخضر للمناخ، وتحث الدول الأخرى التي لديها القدرة المالية للإسهام على القيام بذلك أيضا. ومن ناحية ثانية، تؤيد بابوا غينيا الجديدة الإعلانات التي جرى التعهد بها فعلا فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأموال. وإذا أريد لمساهماتنا المحددة وطنيا أن تكون طموحة، يجب ألا تقيدنا الصعوبات في محاولة الوصول إلى الأموال المتعلقة بالمناخ.

ويرى بلدي أن المحيطات جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا في الماضي والحاضر والمستقبل. إن موارد المحيطات حيوية للقيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعد محورية لحياة شعبنا، وسبل كسبه للعيش. وبهذه الروح، نعمل الآن على تحديد إطارنا المؤسسي، وسياستنا الوطنية بشأن المحيطات، بهدف وضع وتحديد نظام متكامل لإدارة المحيطات في نطاق ولايتنا الوطنية وما وراءها. وبصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سيؤدي هذا النهج أيضا إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية في مناطقنا البحرية، ودعم السياسات والخطط الإنمائية الأساسية.

ويسرني أيضا أن أشير إلى أنه كجزء لا يتجزأ من هذه الأولوية قدمنا إلى الأمين العام خرائط تعيين الحدود البحرية الوطنية في نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذنا خطوات إيجابية في آذار/مارس ٢٠١٧ لتأمين جرف قاري موسع في منطقة هضبة أونتونغ جافا، في ورقة مشتركة ثلاثية تقدم لأول مرة، مع جارتينا في منطقة المحيط الهادئ؛ ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر سليمان. وتوجت جهود على درجة عالية من التقنية والتطور، وامتدت طوال أكثر من عقد من الزمن بتوصيات صادرة عن لجنة حدود الجرف القاري.

إن قطاع مصائد الأسماك مساهم رئيسي في اقتصادنا، ولضمان استدامته نلتزم بمكافحة الصيد غير المشروع، وغير المنظم، الذي لا يتم الإبلاغ عنه، ونعمل من أجل اعتماد اتفاق

التهديد الوجودي لكوكبنا. وعلاوة على ذلك، إن من الإجحاف وعدم الإنصاف تماما أن يدفع أعلى ثمن من يسهمون بأقل قدر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. يجب أن يتوقف ذلك.

ونحن نأخذ على محمل الجد أهمية كوننا طرفا في اتفاق باريس باعتماد التدابير اللازمة على الصعيدين المحلي والعالمي. فعلى سبيل المثال، كانت بابوا غينيا الجديدة من أوائل البلدان القليلة في العالم التي تقدم مساهماتها المحددة وطنيا، ونحن حاليا بصدد تنقيحها. وفي مؤتمر قمة العمل المناخي قبلت مبادرات حكومة بلدي الثلاث ضمن مسار الحلول القائمة على الطبيعة، ومسار القدرة على الصمود والتكيف.

ويركز مسار الحلول القائمة على الطبيعة على تسخير موارد غاباتنا المدارية المطيرة الوفيرة لتكون بمثابة رئتين للأرض، ومستجمع كربون من خلال ممارسات الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن تحقيق هذه الأهداف أولا، من خلال تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك حفظ الغابات، وإدارتها المستدامة، وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات. ثانيا، فيما يتعلق بخطينا للطاقة المتجددة نسعى إلى الاستفادة من مصادر الطاقة المائية والطاقة الشمسية الغنية. ثالثا، إننا نتطلع إلى إقامة هيكل أساسية لا تتأثر بتغير المناخ في البلد؛ والمشاريع الرائدة في هذا المجال جارية على قدم وساق.

وبموجب اتفاق باريس، نلتزم بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الطاقة. وتحدد رؤية بابوا غينيا الجديدة لعام ٢٠٥٠، وخطتنا الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠ وسياستنا الوطنية المتعلقة بالطاقة أهدافنا الوطنية لمساعدتنا في الانتقال من مصادر الطاقة الحالية إلى ما نسبته ١٠٠ في المائة من المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠. والتمويل المتعلق بالمناخ أمر ضروري بالنسبة لنا كي نتمكن من تنفيذ اتفاق باريس.

إننا نساهم بقدر متواضع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأعتزم زيادة دعمنا في المستقبل حين تزداد قدرتنا.

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي حكومتي وتعاطفها مع أسر وأصدقاء أفراد حفظ السلام الذين قدموا هذا العام أكبر تضحية في حياتهم من أجل السلام. صلواتنا ومشاعرنا هي أيضا مع أفراد حفظ السلام الذين أُصيبوا.

كما أننا ممتنون للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على عملهما، والذي استفدنا منه بشكل خاص في سياق تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. إننا نتطلع إلى مواصلة العمل في شراكة وثيقة معهما.

بينما نستعد للاحتفال في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة يجب أن يتم إصلاح مجلس الأمن. ومما يشجعنا أن استعراض المكاتب المتعددة الأقطار قد أقر وأعاد التشديد على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تفعل أكثر وبشكل أفضل لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة الدول التي تغطيها مكاتب متعددة الأقطار، في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

بينما نواجه في منطقة المحيط الهادئ تحديات مشتركة، فإن كل بلد يواجه أيضا تحديات محددة وفريدة من نوعها. لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ولمواجهة تحديات التنمية الحالية يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العمل في سياق ديناميات التنمية الفريدة في كل بلد. ونرحب في هذا الصدد بقرار الأمين العام بإنشاء مكتب متعدد الأقطار في منطقة شمال المحيط الهادئ والمخصص لجاراتنا في المحيط الهادئ وهي ولايات ميكرونيزيا الموحدة وكيريباتي وجزر مارشال وناورو وبالاو.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الهجمات الإرهابية المتفرقة في جميع أنحاء العالم. إننا نتضامن مع البلدان والشعوب المتضررة من هذه الأعمال وندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وما

بشأن تدابير دولة الميناء الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحلول نهاية هذا العام. ومن شأن ذلك أن يكفل التجهيز النهائي لإضافة قيمة إلى مواردنا. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى أن تحتتم بنجاح مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك بغية وقف الممارسات غير السليمة في هذا القطاع.

وتتشاطر أيضا الإشراف على محيطنا مع البلدان المجاورة في إطار منتدى جزر المحيط الهادئ ضمن الهيكل الإقليمي لقارة المحيط الهادئ الزرقاء القوية، الذي يهدف إلى كفالة تهيئة بيئة آمنة يسودها السلام والازدهار في منطقة المحيط الهادئ. وسيتيح الهيكل الإقليمي لشعوبنا العيش أحرارا وأصحاء ومنتجين وفقاً لشروطهم وبالسبل التي تقرر بثناء ثقافتنا وظروفنا الوطنية وموارد محيطنا، فضلا عن أهمية الحفاظ والاستخدام المستدام.

ونرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في البرتغال في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ونؤيد ذلك. وبالمثل، نعرب عن ارتياحنا إذ نلاحظ التقدم المحرز في المؤتمر الحكومي الدولي الثالث بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وبينما نمضي قدما نحو المفاوضات النهائية في أوائل عام ٢٠٢٠، نحث جميع أصحاب المصلحة على التخلي عن ضيق الأفق المتمثل في حماية اعتباراتهم الوطنية الثانوية، والنظر عوضا عن ذلك، إلى المشاعات العالمية باعتبارها محيطة مشتركا واحدا يستحق الحماية الجماعية والاستخدام المستدام من جانبنا.

واستنادا إلى تجاربنا المحلية والإقليمية الخاصة بنا، تقدر حكومة بلدي الأهمية الحاسمة للدور الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في نيويورك، قبل ٧٤ سنة. والشيء الغريب هو أن المشكلات التي تؤثر سلبيًا على التعايش الإنساني والوجود البشري لها نفس المسبب والأصل، أي البشر. لذلك من الضروري أن نعزز الأمم المتحدة وأن نجعل عملها أكثر فعالية لأن المنظمة، حتى الآن، ورغم وجود قيود عليها، أثبتت أنها الأداة الأكثر قيمة في البحث عن حلول للتحديات المهمة التي تواجه البشرية.

منذ إنشاء الأمم المتحدة لم يكن هناك يوم واحد لم تقع فيه خسائر بشرية نتيجة للصراعات المسلحة المختلفة في العالم. دعونا نبدأ بحقيقة أن الأمم المتحدة نفسها وُلدت من تحت أنقاض أحد أكثر الصراعات المسلحة دموية في التاريخ، وهي الحرب العالمية الثانية، والتي يجب أن تكون في حد ذاتها مثالاً وتحذيرًا من مدى الدمار الذي يمكن أن يتسبب فيه عمل شرير يقوم به البشر ويسفر عن هلاك أكثر من ٦٠ مليون شخص. لا يبدو أننا استخلصنا استنتاجات إيجابية من تلك المأساة.

إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لحل كل مشكلة من المشاكل التي نشأت كانت هائلة. ومع ذلك نعتقد أن هذه الجهود لا يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية طالما ظل أساس تفسير فلسفة الأمم المتحدة الذي يخدم المصلحة الذاتية هو المتولد عن الحرب العالمية الثانية. لنعالج القضية من جذورها وذلك من خلال السماح بمشاركة عادلة وشاملة في صنع القرار وإجراء تغييرات شاملة على مفهوم منظمنا عفا عليه الزمن وذلك لكي تتمكن من العمل بتضامن كامل لإنقاذ البشرية من حالات العوز والإساءة التي يجد معظم البشر أنفسهم فيها.

لكي تعمل الأمم المتحدة بفعالية أكبر يجب إصلاحها لضمان بقائها ككيان مفيد ونافع يعمل من أجل البشرية، وهو الإصلاح الذي ينبغي أن يكون غرضه النهائي هو زيادة شرعيتها وفعاليتها وقبولها من خلال تغييرات جوهرية لا يمكن تأجيلها، مثل إصلاح مجلس الأمن، والذي هو الآن في طريق مسدود، من أجل جعله أكثر تمثيلاً وحتى يتم على الفور وللأبد

زلنا أيضا نشعر بالقلق إزاء التوترات في أنحاء مختلفة من العالم، لأنها تنطوي على إمكانية التسبب في عواقب غير مقصودة على الآخرين. لذلك نحث على إجراء حوار سلمي من أجل حل هذه القضايا.

في الختام، تتمثل وجهة نظر بابوا غينيا الجديدة القائمة منذ زمن بشأن نزع السلاح في أن العالم يجب أن يتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل. طالما أن الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل موجودة فهناك خطر حقيقي للغاية من استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى يوماً ما، سواء عن عمد أو عن سوء تقدير.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيميون أويونو إيسونو أنغي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية غينيا الاستوائية.

**السيد إيسونو أنغي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):** أود في البداية أن أنقل تحيات السلام والأخوة من فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغووما مباسوغو، رئيس دولة غينيا الاستوائية، إلى جميع رؤساء الدول والحكومات، إلى جانب تمنياته للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بكل النجاح. ونهنئ صاحب السعادة السيد تيجاني محمد بندي، من جمهورية نيجيريا الاتحادية، على انتخابه بالإجماع لرئاسة أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية. كما نود الإشادة بسلفه سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس وهنتتها على عملها، وكذلك معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إنجازاته البارزة خلال السنة المشوكة على الانتهاء.

يُعقد اجتماع الجمعية العامة كل أيلول/سبتمبر بغرض البحث عن حلول للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تؤثر على البشرية ومناقشتها، ولتحسين وجودنا وتعايشنا لأقصى حد ممكن من خلال مقترحات إيجابية ومفيدة. وليس من قبيل الصدفة أن الأمم المتحدة قد أنشئت لهذا الغرض وبالتحديد هنا،

باريس بشأن تغير المناخ يشكل أساس الحل الفعال لخطر تغير المناخ على المستوى العالمي. وتشعر أفريقيا على وجه الخصوص بقلق عميق إزاء الآثار السلبية للغاية لتغير المناخ على القارة، وخاصة عندما يؤدي إلى جانب أسباب أخرى مثل النزاعات المسلحة إلى التشريد القسري للبشر الذين يتجمعون بعد ذلك في مخيمات كبيرة ويتعرضون لظروف غير إنسانية. إنها مأساة إنسانية، شهدتها السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، أثناء زيارته لمخيم للاجئين بالقرب من أسوسا في إثيوبيا.

ويؤدي تغير المناخ إلى تدمير البنية الأساسية الهزيلة في أفريقيا وانخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة أسعار المواد الغذائية وارتفاع منسوب مياه البحر وتراجع موارد المياه ويحد من سبل العيش المتاحة للناس الذين يعيشون على السواحل ويزيد من عدد النزاعات. وكل هذه الآثار تؤثر سلبا على تنمية بلداننا. وتبين الإحصاءات الحالية أنه يوجد الآن ملايين المشردين داخليا في أفريقيا. وينبغي معالجة الحالة إلى جانب المشاكل المذكورة أعلاه على المستوى الدولي، لا سيما بالنظر إلى أن الجمعية العامة قد أشارت إلى ضرورة تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لمعالجة آثار تغير المناخ والفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ورغم أن جمهورية غينيا الاستوائية دولة محبة للسلام، فإننا لا نزال هدفا للتهديدات ومحاولات زعزعة استقرار البلد من خلال الإطاحة بسلطاننا الشرعية من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية والثروات التي تعود ملكيتها لشعب غينيا الاستوائية وحده. وليست هذه هي المرة الأولى التي نوجه فيها انتباه الجمعية إلى أخطار ومخاطر زعزعة استقرار غينيا الاستوائية والعواقب الوخيمة التي قد تترتب على المنطقة بأسرها. إن منتقدينا وأعدائنا الدائمين لا يرحبون بعلامات الانتعاش الاقتصادي والآفاق الجيدة لمستقبل بلدي. وتوفر وحدة الشعب وقوة مؤسساتنا

تصحيح الظلم التاريخي المتمثل في حرمان القارة الأفريقية من كل الامتيازات ومن الصوت الدائم الذي تمنحه عضوية المجلس. دعونا لا ننسى أن القضايا الأفريقية تشكل ثلثي جدول أعمال مجلس الأمن. باختصار، بينما نواصل كفاحنا حتى يتم تحقيق العدالة نحن لسنا في وضع يسمح لنا بالتخلي عن "إجماع إزولويني" الصادر عن الاتحاد الأفريقي والذي يتبنى ويجسد عن حق جميع الطموحات المشروعة للقارة الأفريقية.

ولا يجب أن يقتصر الإصلاح على مجلس الأمن. ويستحق البرنامج الطموح لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يضطلع به الأمين العام اهتمامنا. وإذا تم تنفيذه، فإنه سيجعل عمليات السلام أكثر فعالية لأن الهدف الرئيسي هو الحد من التجزؤ من أجل توفير استجابة أفضل وجعل ركيزة السلام والأمن أكثر تماسكا وفعالية ومرونة عن طريق إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وصون السلام والحفاظ عليه، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما يشير إلى ذلك الأمين العام نفسه.

ويجب أن تحظى عمليات حفظ السلام بدعم قوي من جانب مختلف المستويات والشركاء في الأمم المتحدة. ومن المهم تحفيز البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبوحدات وأموال. وينبغي الاعتراف بفوائد استكشاف البيئات التي تغطيها المجتمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية واستغلالها بالكامل وإقامة شراكات أوثق تحظى بثقة أكبر. ولا شك أنه سيكون لتحقيق هذه الأهداف أثر إيجابي للغاية على فعالية عمليات حفظ السلام. والمساهمات المالية المقدمة للأمم المتحدة حيوية لكي تؤدي المنظمة عملها الهام.

واتفقنا مع الأمين العام على عقد مؤتمر قمة بشأن موضوع مهم للبشرية، هو تغير المناخ خلال دورة الجمعية العامة هذه. وكما نعلم جميعا، يشكل تغير المناخ تهديدا واضحا لسلامة الجنس البشري في كوكب الأرض وبقائه. ونعتقد أن اتفاق



وكما قلنا في مناسبات أخرى، يجب ألا يكون إسكات دوي المدافع في أفريقيا مجرد مسألة تطلعات أو رغبة. إن احتمالات نشوب نزاعات في بلداننا تنتج عن عقبة لا يمكن التغلب عليها تقريباً، تتمثل في تخلفنا. ونعتقد أنه من المهم إعطاء الأولوية للتوصل إلى حل السلمي للنزاعات من خلال تهيئة الظروف اللازمة للتنمية في بيئات ما بعد النزاع. وينبغي أن تشكل بعض هذه النهج المتعددة القطاعات المسار الذي نسلكه معاً لتحقيق الاستقرار المطلوب لضمان تنمية بلداننا.

وهذه هي الروح التي توجه علاقاتنا مع البلدان التي نتشارك معها في الحدود. ونوقع اتفاقات لإقامة علاقات حسن جوار وننشئ لجانا مشتركة دائمة معنية بالمسائل القنصلية والأمن عبر الحدود. وظلت غينيا الاستوائية متمسكة على الدوام بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والمساواة والمنافع المتبادلة والتعايش السلمي في علاقاتنا مع جيرانها. وبالمثل، فإننا أعضاء في المنظمات والهياكل دون الإقليمية، التي تكشف عن الروح الأفريقية التي توجه مثلنا العليا ومبادئنا في السياسة الخارجية.

وأود أن أختتم بياني بالمناشدة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يثقل كاهل كوبا، وبالعودة إلى استئناف التطورات الإيجابية، التي أدت إلى تفاؤل كبير في المجتمع الدولي. ويجدوني الأمل في أن توجه روح السلام والوئام والتضامن مناقشاتنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكركم بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

الوطنية وقوات الأمن والدفاع، إلى جانب التعاون مع البلدان الصديقة، دعماً حيويًا رغم الاضطرابات.

ويشهد بلدنا أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية. وأجبرنا الوضع الحالي على تنويع اقتصادنا واستخدام الأرباح في القطاعات الأخرى غير المعرضة للتقلبات. وقد أحطنا علماً وأخذنا العبرة لكي تجعلنا الإصلاحات التي نجريها أقوى وتساعدنا في محاولة الاستفادة الكاملة من الفرص والإمكانيات الهائلة التي تتيحها قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

وتتيح لنا فترة عضويتنا في مجلس الأمن فرصة ممتازة لنظهر للعالم أن الثقة التي وضعها في بلدنا مكنتنا من إظهار أفضل ما لدينا. ونحاول خدمة الأهداف النبيلة لمجلس الأمن، وخاصة هدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ونحن نقوم بذلك عن اقتناع وبشرف. ونحن الآن أكثر دراية بالقضايا المعقدة في العالم الذي نعيش فيه، الأمر الذي دفعنا إلى إعادة تأكيد إيماننا بالمبادئ المقدسة للقانون الدولي المبنية في ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى آرائنا، لا يمكن أن يكون هناك شك في شعورنا بالاستقلال والحرية والعدالة. ونحن ممتنون للغاية مرة أخرى إزاء الثقة التي حظي بها بلدنا.

وفي هذا الصدد، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا الذي قدمته غينيا الاستوائية، باسم الاتحاد الأفريقي، خلال رئاستها للمجلس في شهر شباط/فبراير. وأعتنم هذه الفرصة لأوجه دعوة لجميع الحاضرين إلى المشاركة في المؤتمر بشأن هذا الموضوع الذي سنستضيفه في غينيا الاستوائية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويُنتظر أن يوفر لنا المؤتمر منبراً لمعالجة هذه المسألة الخطيرة بصورة واقعية، وهي مسألة تشكل أحد العوامل التي تعيق تطوير الإمكانيات الهائلة للقارة الأفريقية.

١٠٠ في المائة على جميع السلع القادمة من وسط صربيا، توقف الحوار منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وغني عن القول أن الملاحظات الواردة في بيان رئيس الوزراء راما اليوم لا تعمل إلا على تقليص الجهود الرامية إلى إعادة فتح الحوار أو حتى آفاق الحوار في المستقبل.

وذكر رئيس وزراء ألبانيا اليوم كلمة "إبادة جماعية" فيما يتصل بألبان كوسوفو في أواخر تسعينات القرن الماضي. إن إساءة استخدام هذا المصطلح هو بمثابة تلاعب بالقانون الدولي وسعي إلى إساءة تفسير نزاع أثر على جميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا، ولا يؤدي إلى تهيئة بيئة تفضي إلى حوار ومصالحة.

وتكلم رئيس الوزراء راما عن ضرورة "إنصاف التاريخ والاعتراف بالواقع و... [بناء] ... مستقبل أفضل" (المرجع نفسه). ولكنه يغفل، في روايته للواقع، الـ ٢٠٠٠ المشردين داخليا من صرب كوسوفو الذين يعيشون، بعد ٢٠ عاما من النزاع، من دون الشروط الأساسية اللازمة لهم للعودة إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا.

وعندما نتكلم عن ضرورة الحوار وأهمية تعددية الأطراف، من غير المقبول دعم الأفعال الانفرادية، التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، صراحة. وأشار رئيس وزراء ألبانيا اليوم إلى، "بعد أكثر من عقد من الزمن من إعلان استقلال [كوسوفو]" (المرجع نفسه). وقد تجاهل باستخدامه هذه العبارة، أن إعلان استقلال كوسوفو كان عملا انفراديا يتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إنني أغتنم هذه الفرصة لأناشد الجارة الصديقة ألبانيا أن تقبل حقيقة أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قانون ملزم وسار.

وفي الختام، أود أن أعلن أن حل مسألة المقاطعة الصربية الجنوية القسوى يشكل أولوية عليا لحكومة بلدي. وقد برهنا مرارا وتكرارا على استعدادنا للإسهام بفعالية في جهود التوصل إلى حلول تكون مقبولة للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار

السيدة إيفانوفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيد إيدي راما (انظر A/74/PV.9).

وإذ أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتداول خلال هذه المناقشة العامة بشأن المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، أود أن أشدد على أن توطيد السلام والأمن والاستقرار الدولي يمثل أولوية قصوى لجمهورية صربيا كذلك. ولذلك فإننا نبذل أقصى قدر من الجهود بهدف تحقيق الاستقرار والمصالحة والتعاون على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإن نهجنا ورؤيتنا المشتركين إزاء منطقة البلقان التي تعمل معا قد حظيا بالإشادة على نطاق واسع. وقد شهدنا اليوم، على الرغم من جهودنا، محاولة أخرى من جانب رئيس وزراء ألبانيا لتضليل الدول الأعضاء عندما أشار إلى المقاطعة الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي، كوسوفو وميتوهيا، باعتبارها دولة مستقلة. ومن أجل الحقيقة والوضوح، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، إن كوسوفو ليست دولة مستقلة ولا هي عضو في الأمم المتحدة. وألبانيا هي الوفد الوحيد في هذه المناقشة العامة الذي دعا إلى الاعتراف بما يسمى بجمهورية كوسوفو، بما يتعارض مع القانون الدولي والمبادئ التي بنيت عليها هذه المنظمة وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ثانيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهو ملزم قانونا، فإن كوسوفو وميتوهيا مقاطعة متمتعة بالحكم الذاتي داخل جمهورية صربيا، على الرغم من أنها تحت إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ثالثا، كل المسائل المعلقة في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا نوقشت في الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي وأجرى في بروكسل. ولكن، نظرا لاستمرار الخطوات الانفرادية التي اتخذتها بريشتينا، بما في ذلك فرض تعريفات جمركية بنسبة

هي من يشن حرباً إجرامية كاملة ضد أفقر جاراتها، مرة أخرى، ألا وهي اليمن، بينما ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على أساس يومي. إن المملكة العربية السعودية هي من يواصل قطع رؤوس المعارضين السياسيين؛ وارتقت بسلاحها المفضل من السيف إلى المنشار. والمملكة العربية السعودية هي من شعبها محروم إلى الأبد من حقوق الإنسان والديمقراطية وصندوق الاقتراع.

ولعل لا بد من تنشيط ذاكرة الطغاة السعوديين: بينما كان الإيرانيون يذودون عن بلدهم من عدوان صدام حسين، كانت المملكة العربية السعودية هي من ساعدت الدكتاتور، ونتيجة لذلك، قضى أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ إيراني. وفي حين كان الإيرانيون يكافحون لتنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية في أفغانستان، كانت المملكة العربية السعودية هب من تمول وتسليح ببذخ نفس تلك الجماعات. وفي حين كان الإيرانيون يساعدون حكومتي العراق وسورية لإخراج الإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من بلديهما، كانت المملكة العربية السعودية هي من تدعم أولئك الإرهابيين إيديولوجياً ولوجستياً ومالياً. واليوم، بينما يدعو الإيرانيون إلى الحوار الإقليمي لإعادة الاستقرار إلى منطقة الخليج الفارسي، يصرّ السعوديون مرة أخرى على مواصلة مغامرتهم المشؤومة.

ونجح السعوديون حتى الآن في حفز رعاتهم الغربيين على السير معهم في حماقتهم، سواء في سورية أو اليمن، باستخدام ورقة إيران. ولكننا ندعو السعوديين، بصورة لا لبس فيها، إلى تجنب المزيد من الحسابات الخاطئة من هذا النوع. وتستند التكتيكات القصيرة النظر للمملكة العربية السعودية إلى المفهوم الخيالي القائل بأن المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي سيساعد على تحسين المركز السعودي في المنطقة. ولذلك ندعو المملكة العربية السعودية لتجنب أي سوء تقدير من هذا القبيل.

المصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أكون واضحة وأشد، مرة أخرى، على أن صربيا ستواصل استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية للحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

**السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** لقد رمى نظام المملكة العربية السعودية، من خلال وزير خارجيته في مثل هذا الوقت بالأمس، بالورقة الخاطئة مرة أخرى أمام الجمعية العامة في محاولة لإخفاء طابعه الرجعي ومغامراته الفاشلة بصورة متكررة (انظر A/74/PV.8). غير أنه لا يمكن إخفاء الأدلة على سياسات المملكة العربية السعودية المدمرة بتزوير صورتها من خلال لوم الآخرين ببساطة على الأخطاء التي ارتكبتها بنفسها من دون أن تفرض عليها من الخارج. ولا يمكن للطغاة السعوديين أن يخفوا إلى الأبد تعصبهم الذي يرجع للقرون الوسطى ويعود إلى العصور المظلمة بلوم إيران على إخفاقاتهم المتكررة.

ولعل السعوديين يحتاجون إلى تذكير بأن المملكة العربية السعودية هي التي أنفقت بلايين الدولارات لنشر الكراهية والتطرف في جميع أنحاء العالم على مدى عقود. والمملكة العربية السعودية هي التي سلحت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والإرهابيين التابعين له، وأغلبهم مواطنون سعوديون، ببلايين الدولارات. والمملكة العربية السعودية هي منشأ ١٥ إرهابياً من الإرهابيين الـ ١٨ الذين نفذوا الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

والمملكة العربية السعودية هي من ترشي السياسيين لتعزيز شكل الطائفية التي تتبناه وشراء الحماية لنظامها الفاسد حتى النخاع. إن المملكة العربية السعودية هي من كمتت بلا رحمة أفواه جميع الحركات الديمقراطية والدعوات إلى الديمقراطية في منطقتنا. إن المملكة العربية السعودية هي من فرضت حصارات وحشية على جيرانها لا يبتاز سكانها. إن المملكة العربية السعودية

إن كل كلمة يُنطق بها من على منبر الجمعية تُصدّق ولها وزنها في التاريخ. بيد أن ما سمعناه من رئيس الوزراء عمران خان، ممثل باكستان، كان للأسف تصويراً فجاً للعالم بمصطلحات ثنائية: نحن ضدهم هم، الأغنياء ضد الفقراء، الشمال ضد الجنوب، البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية، والمسلمون ضد الآخرين. إن الخطاب الذي يحفز الانقسامات في الأمم المتحدة، والمحاولات الرامية إلى تعميق الخلافات وإثارة الكراهية هي ببساطة خطاب كراهية.

ونادراً ما شهدت الجمعية العامة هذه الإساءة، أو بالأحرى الاستغلال، لفرصة التفكير. فاستخدام الكلمات يكتسي أهمية في الدبلوماسية. واستخدام كلمات وعبارات من قبيل "مذبحة" "حمام دم"، "تفوق عنصري"، "أحمل البندقية" و"حارب حتى النهاية" تجسد عقلية من القرون الوسطى وليس رؤية تنتمي للقرن الحادي والعشرين. ويمكن وصف تهديد رئيس الوزراء خان بإطلاق العنان لدمار نووي باستراتيجية حافة الهاوية، وليس بالحنكة السياسية. حتى وإن جاءت هذه الكلمات على لسان زعيم البلد الذي احتكر كامل السلسلة القيمية لصناعة الإرهاب، كان تبرير رئيس الوزراء خان للإرهاب سافراً ومثيراً للفتنة. وبالنسبة لشخص كان ذات مرة لاعب كريكت وآمن بلعبة الرجل المهذب، فإن خطاب اليوم قد لامس ضرباً من الفظاظلة يذكرنا ببندق بلدة دره آدم خيل.

والآن، بعد أن دعا رئيس الوزراء عمران خان مراقبي الأمم المتحدة إلى باكستان للتحقق من عدم وجود منظمات مقاتلة في بلده، فإن العالم سينتظر وفاءه بهذا الوعد. وفي الوقت نفسه، لدي بضعة أسئلة أ طرحها على باكستان لتجيب عليها قبل التحقق المقترح من جانبة. هل يمكن لباكستان تأكيد حقيقة أنها حتى اليوم تأوي ١٣٠ شخصاً صنفتهم الأمم المتحدة على أنهم إرهابيون و ٢٥ كياناً إرهابياً تدرجهم الأمم المتحدة في قوائمها؟ هل ستقرّ باكستان بأنها الحكومة الوحيدة في العالم

ولم يجلب فساد آل سعود إلا العار لمهد الإسلام. لقد حوّل السعوديون الحجاز - أرض السلام والتسامح - إلى منبع للتطرف والإرهاب.

إن الحركات الإرهابية العالمية المسؤولة عن الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتلك التي وقعت في لندن، وباريس، ومدريد، وكراتشي وكابل وبغداد واسطنبول، لها صلة لا جدال فيه مع تعاليم الوهابية التي انبثقت من السعودية. وتقريباً جميع قادة الجماعات المعروفين تتلمذوا في كنف العقيدة السعودية المتصلبة وغير المتسامحة. والسعوديون، بما يملكون من مزيج من الفساد والاستبداد وإيديولوجيا القرون الوسطى، وتسليحهم بتكنولوجيا عسكرية قيمتها تريليونات الدولارات، يمثلون تهديداً كارثياً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وما دام السعوديون يواصلون انتقاء الخيارات الخاطئة، وما دامت البلدان الغربية تواصل استرضاء السعوديين لدعم صناعة الأسلحة لدى تلك البلدان، وما دامت أصوات أرض الحجاز المقدسة لا تُسمع، فإن المزيد من الأشخاص سيُذبحون، مثل جمال خاشقجي، والمزيد من الأطفال اليمنيين والآخرين مثلهم، سيفقدون حياتهم، وسيستمر انعدام الأمن في منطقتنا وخارجها.

وفي الختام، وبغية تفادي الكوارث المستقبلية قبل فوات الأوان، يتعين كف يد السعوديين عن إساءة استخدام المنتديات الدولية والسخرية منها، بما في ذلك الأمم المتحدة. وتمثل فكرة جعل مجرمي الحرب السعوديين شركاء في الكفاح العالمي ضد الإرهاب والتعصب استهزاءً صارخاً بالإنسانية والعدالة والسلام.

**السيدة مايترا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** أخذ الكلمة لممارسة حق الهند في الرد على الكلمة التي أدلى بها رئيس وزراء باكستان في وقت سابق اليوم (انظر A/74/PV.9).

وينشأ رد فعل باكستان العنيف على إلغاء حكم مؤقت عفا عليه الزمن ومعيق للتنمية والتكامل في ولاية جامو وكشمير الهندية من حقيقة أن من اعتادوا على النماء في ظل النزاع لن يرحبوا أبداً ببزوغ فجر لسلام. وفي حين تواصل باكستان مغامراتها في نشر الإرهاب وخطاب الكراهية، تمضي الهند قدماً في نشر التنمية وتعميمها في جامو وكشمير. ويستمر هذا التعميم بصورة لا رجعة فيها في جامو وكشمير وكذلك في لاداخ بوصفه جزءاً من ديمقراطية الهند المزدهرة النامية التي يسندها إرث آلاف السنين من التنوع وقيم التعددية والتسامح. ومواطنو الهند ليسوا بحاجة إلى شخص آخر غيرهم ليتحدث بالنيابة عنهم، ناهيك عن أولئك الذين بنوا صناعة الإرهاب من لبنات أيديولوجية الكراهية.

**السيدة برينزيني (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** آخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى ممثل صربيا رداً على البيان الذي أدلى به صباحا رئيس وزراء جمهورية ألبانيا دولة السيد إيدي راما في المناقشة العامة (انظر A/74/PV.9). وكنت آمل ألا أضطر لأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة، ولكن رأيت أن من الضروري قول بضع كلمات عن مركز جمهورية كوسوفو والاعتراف به على الصعيد العالمي.

وكما سبق أن شددنا في هذه القاعة نفسها، فلا مجال للتشكيك في مركز كوسوفو الذي رأت محكمة العدل الدولية اتفاقه مع القانون الدولي. والحقيقة التي لا سبيل لإنكارها هي أن كوسوفو قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة منذ عام ٢٠٠٨ وأنها نالت اعتراف ١١٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكوسوفو أيضاً عضو نشط في جميع المبادرات في المنطقة وهي عضو بين أكثر من ٦٠ منظمة دولية.

وكما ذكر رئيس وزراء ألبانيا صباح اليوم، فقد أثبتت جمهورية كوسوفو أنها شريك يعول عليه في المنطقة وأنها لم تحد أبداً عن التزامها الأوروبي - الأطلسي. وتمكنت كوسوفو من

التي توفر معاشاً تقاعدياً لفرد مدرج اسمه في قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؟ هل يمكن لباكستان أن توضح لماذا تعين، هنا في نيويورك، إغلاق مصرفها الرئيسي - بنك حبيب - بعد تغريمه ملايين الدولارات لتمويل الإرهاب؟ هل تنكر باكستان أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية قد أُنذرت لانتهاكاتهما ٢٠ معياراً من المعايير الرئيسية الـ ٢٧؟ وأخيراً، هل ينكر رئيس الوزراء خان أمام مدينة نيويورك أنه كان مدافعاً علنياً عن أسامة بن لادن؟

إن باكستان وقد نشرت الإرهاب والكراهية، تسعى إلى استخدام ورقة كونها صُقلت كمدافع جديد عن حقوق الإنسان، وهي غير مؤهلة لذلك. وباكستان بلد تقلصت طوائف الأقليات لديه من ٢٣ في المائة في عام ١٩٤٧ إلى ٣ في المائة اليوم. وقد أخضعت المسيحيين والأحمديين والهندوس والسيخ، والشيعية والبشتون والسندي والبلوش لأشد وأقسى صنوف قوانين التجديف، والاضطهاد الممنهج، والاعتداءات السفارة والإكراه على تغيير المعتقد. إن وُكَّه باكستان الجديد بإعطاء العظائم عن حقوق الإنسان يشبه مسابقات صيد معازر الجبال (markhor) المعرض لخطر الانقراض.

وأود أن أقول للرئيس وزراء عمران أحمد خان نيازي أن المذابح ليست ظاهرة مرتبطة بالديمقراطيات الحية اليوم. ونود أن نطلب منه تحديث فهمه القاصر جداً للتاريخ. ويجب ألا ننسى الإبادة الجماعية البشعة التي ارتكبتها باكستان ضد شعبها في عام ١٩٧١ والدور الذي قام به اللواء أمير عبد الله خان نيازي - وهي حقيقة مقززة دُكر بها صاحب المقام رئيس وزراء بنغلاديش الجمعية في وقت سابق بعد ظهر هذا اليوم.

ولبنان وسائر دول المنطقة. إن المملكة تؤمن بأن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب ردع إيران عن سياساتها التوسعية والتخريبية. إن هذا السلوك العدواني الإيراني يشكل انتهاكا صارخا لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن، الأمر الذي جعل إيران تحت طائلة العقوبات الدولية.

ونشير إلى دعم إيران العسكري والمالي واللوجستي للحوثيين وتزويدهم بالصواريخ بالستية حيث يمكن للمجتمع الدولي التمتع في حطام أكثر من ٢٥٠ صاروخ باليستي أطلقت على مواطنين في المملكة. وأقرت هذه المنظمة بأن النظام الإيراني قد زود ميليشياته في المملكة بما في حرق صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أيضا هاجم النظام الإيراني الناقلات التجارية في خليج عمان في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه وحقل شيبه النفطي في آب/أغسطس. وقد أوعز النظام الإيراني بشكل رخيص وجبان للمليشيات التابعة له أن تتحمل مسؤولية الهجمات. ثم هاجم النظام الإيراني المنشآت النفطية في المملكة بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر باستخدام ٢٥ صاروخا مجنحا وطائرات بدون طيار، مما تسبب في انخفاض إنتاج النفط بنسبة تقارب الـ ٥٠ في المائة تعادل ٥,٧ ملايين برميل تقريبا، مما يشكل انتهاكا صارخا وخطيرا للقوانين والأعراف الدولية واعتداء على السلم والأمن الدوليين وتهديدا كبيرا لإمدادات النفط إلى الأسواق العالمية.

إن ما قامت به إيران من خطف للناقلة البريطانية عند عبورها مضيق هرمز في المياه الدولية للخليج العربي، والتي أفرجت عنها إيران هذا اليوم بعد شهرين من الاحتجاز، وأيضا ما قامت به إيران من إسقاط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار في ٢٠ حزيران/يونيه، يعدُّ أعمالا إرهابية تهدد حرية الملاحة والحركة في المياه والأجواء الدولية.

إن القائمة تطول حينما نتذكر أعمال النظام الإيراني ومليشياته في المنطقة. وخير دليل على ذلك تفجيرات بوينس

بناء ديمقراطية مزدهرة. وتعدُّ الطريقة التي تمثَّل بها شعب كوسوفو القيم الأوروبية بغض النظر عن انتمائهم العرقي - نموذجا يحتذى لآخرين. وكوسوفو بلد ذو إطار دستوري وقانوني واضح لحماية الأقليات وتراثها الثقافي. وهي تشارك مشاركة كاملة في عملية المصالحة والتعاون الاقتصادي، بل إنها تشارك مشاركة كاملة في تنفيذ القانون الدولي والقواعد الدولية.

وترى ألبانيا أن عضوية كوسوفو في جميع المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، مكسب لجميع تلك المنظمات فضلا عن أنها فرصة لصربيا للانقطاع تماما عن ماضيها والتطلع إلى التكامل الإقليمي والأوروبي. وتؤيد ألبانيا بقوة الحوار بين كوسوفو وصربيا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يؤدي إلى حل نهائي واتفاق قانوني ملزم على الاعتراف المتبادل بينهما. وينبغي أن تحصل كوسوفو قريبا على مقعدها الذي تستحقه بيننا جميعا في الأمم المتحدة.

**السيد العسيري** (المملكة العربية السعودية): تمارس بلادي حق الرد على ممثل إيران. في البداية، نرفض رفضا قاطعا ما جاء على لسان ممثل إيران. ويبدو أن إحساس ممثل إيران بجدية المملكة يجعله بحالة مذرية.

لقد اعتدنا منذ سنوات وعلى مدى سنوات أن نسمع جميع الأكاذيب والادعاءات ومحاولات تغيير الحقائق من ممثل إيران. وهي محاولة يائسة فالجتمتع الدولي الآن أصبح يعرف حقيقة أن إيران دولة إرهابية ودعمها لكل عمل إرهابي يزعزع منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط على وجه العموم. لقد دأب النظام الإيراني على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورعاية الإرهاب وإثارة الفوضى والخراب في العديد من دول المنطقة.

وتحت المملكة المجتمع الدولي للعمل بشكل جاد على وضع حد لبرنامج إيران النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية ووقف أنشطة إيران التي تهدد الأمن والاستقرار في اليمن وسوريا والعراق

ذلك. فالجميع يتبادر إلى ذهنه أعمال القتل والإرهاب والتخريب بمجرد سماع اسم إيران أو إحدى ميليشياتها في المنطقة.

**السيد ممدوحى** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة للمرة الثانية ليمارس حقه في الرد على الاتهامات والأكاذيب التي وجهها لبلدي وفد النظام السعودي، والتي لا أساس لها. سيتذكر سكان العالم العربي التواطؤ الغادر لنظامي المملكة العربية السعودية وإسرائيل ضد جمهورية إيران الإسلامية، كما اعترف رئيس الوزراء السابق للنظام بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم أكد وزير الخارجية السعودي ذلك في بيانه. وينبغي ألا يعتبر من الصدفة تركيزهما في بيانيهما على مهاجمة إيران.

يعكف النظام السعودي بحمة على شن الحروب العدوانية والتسلط الإقليمي والسلوك المؤدي إلى زعزعة الاستقرار والاستفزاز المحفوف بالمخاطر، ويلوم الآخرين بصورة تدعو للسخرية على عواقبها. ليست إيران مسؤولة عن أي من الخيارات الخاطئة الكثيرة التي اختارتها المملكة العربية السعودية خلال العقود الأخيرة. وفي الواقع، لا ينبغي أن نلوم أحداً سوى النظام السعودي نفسه على أخطائه. لا يمكن لقمع الحركات الديمقراطية في منطقة الخليج الفارسي، ولا للتأييد الساحق للإرهابيين في سورية والبلدان الأخرى التي تعاني من النزاعات في الشرق الأوسط، ولا للرعاية بالمال والإيديولوجيا لكل جماعة إرهابية في العالم، أن تُعزى إلى الآخرين. إنها أخطاء المملكة العربية السعودية وهي تبين الطبيعة الفاسدة للأسرة الحاكمة غير المنتخبة. وقد حان الوقت ليتوقف السعوديون عن توقيع الشيكات ويقبلوا نتائج خياراتهم.

وتعمل الأيديولوجيات التكفيرية التي نشأت في المملكة العربية السعودية عمل الأنواع الدخيلة المغيرة التي تحاول احتثا سائر الأصناف الأخرى ودفعها إلى حافة الانقراض. فإذا كان العدد الهائل من الأطفال اليمنيين الذين قتلتهم القذائف

آيرس التي راح ضحيتها ٨٥ قتيلًا و ٣٠٠ جريح في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. ووقوف إيران وراء تفجيرات بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ باستخدام شاحنتين مفخختين استهدفتا مبنين للقوات الأمريكية والفرنسية في بيروت نتج عنها وفاة ٢٤١ جندياً أمريكياً و ٥٨ جندياً فرنسياً وستة مدنيين لقد كانت إيران نفسها من يقف وراء تفجيرات أبراج الخبر السكنية في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٦، وراح ضحيتها ١٩ عسكرياً أمريكياً وإصابة ٣٧٢ آخرين وقامت أيضاً بإيواء بعض من نفذوا هذه التفجيرات في الخبر بعد قيامهم بمهمتهم مباشرة وحمايتهم وتوفير الملاذ الآمن لهم في طهران.

أيضاً لا ننسى ما قامت به إيران في مكة المكرمة أقدس بقاع الأرض عام ١٩٨٧ بالوقوف خلف أحداث الحج التي قام بها الحجاج الإيرانيون ضد رجال الأمن السعوديين عبر مسيرة ضخمة تخللتها أعمال الطعن والقتل ضد الأبرياء باستخدام السواطير والأسلحة البيضاء وإشعال الحرائق في الأماكن المقدسة. إن القائمة تضم أيضاً مسلسل اغتياالات الدبلوماسيين السعوديين في كل من تايلند عام ١٩٨٩، وفي كراتشي عام ٢٠٠١، ومحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها السفير السعودي في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد اعتقلت السلطات الأمريكية على ضوء هذه الحادثة الإيرانيين غلام شكوري ومنصور أربابسيار واتهمتهما المحكمة الاتحادية في نيويورك بالتآمر لاغتيال السفير السعودي عن طريق تفجير المطعم الذي كان موجوداً فيه، ثم التوجه بعدها إلى السفارة السعودية في واشنطن لتفجيرها.

وأؤكد لممثل إيران أن المملكة العربية السعودية وقادتها نموذج فريد في العالم. وأن الإجماع لم يكن يوماً مرتبطاً بدولة ما في العالم مثلما يرتبط الآن بشكل جدي بإيران وعملائها في المنطقة. هل بعد كل هذه الاعتداءات الإيرانية الإرهابية من يشكك - في هذه القاعة - في أن إيران دولة إرهابية؟ لا أظن

الأمن والاستقرار في المنطقة ومواجهة مساعي النظام الإيراني والقوى المتطرفة لنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وتؤكد المملكة العربية السعودية أن التهاون مع إيران يشجعها على ارتكاب المزيد من الأعمال التخريبية والعدائية، وستكون لذلك آثار على السلم والأمن الدوليين، لا في المنطقة فحسب. إن استهداف بقيق وخريص بأسلحة إيرانية ليس اعتداء على المملكة فحسب، بل اعتداء على العالم من خلال استهداف إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية. وتؤكد المملكة وبشدة أنها قادرة على الدفاع عن أراضيها وعن شعبها وعلى الرد بقوة على تلك الاعتداءات.

إن من الغريب جداً أن تكون إيران هي الدولة الوحيدة التي لم يستهدفها تنظيم القاعدة. وإيران تستنسخ ميليشيات حزب الله في اليمن عبر ميليشيات الحوثيين. وتتسبب إيران بالعنف والفوضى ثم تدعي أنها صانعة السلام. وحقيقة أن المتورط إلى أبعد مدى هو النظام الإيراني دون أدنى شك. فالعالم كله يشهد للمملكة العربية السعودية. حدثني أنت يا ممثل إيران عن ملايين الدولارات التي صرفتها إيران في سبيل دعم الميليشيات الإرهابية في اليمن وفي لبنان وفي سورية وفي غيرها، وحرمت شعبها من أدنى مقومات الحياة الكريمة! إنني أستغرب من أن يتجاهل النظام الإيراني حالات الإعدام اليومية للخبراء والمعارضين الإيرانيين في إيران.

إنني أؤكد لممثل إيران الإرهابية أننا في المملكة العربية السعودية - بلا شك - سوف نقطع أيديهم عن التغلغل في اليمن والمنطقة بأسرها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٣.

السعودية غير كاف للكشف عن الوجه الحقيقي للسعوديين؛ وإذا كان آلاف الأطفال السوريين الذين قُتلوا على يد إرهابيين تم تمويلهم وإرسالهم وتلقينهم الأيديولوجيات التي يراها السعوديون لا يكفي لإمالة اللثام عن نفاقهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية؛ وإذا كان الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان للأقليات في المملكة العربية السعودية لا يكفي لإنذار العالم؛ وإذا كان إسكات جميع المنشقين بلا رحمة - وبخاصة ذبح جمال خاشقجي في القنصلية العامة للمملكة العربية السعودية، وهو الذي تجرأ على انتقاد الأسرة الملكية الفاسدة غير المنتخبة - غير مثير لقلق حلفاء السعودية؛ وإذا كان الاسترقاق الرسمي لمئات الآلاف من النساء والفتيات العاملات المهاجرات وأحوالهن المعيشية الضنكة داخل السعودية لا تُنبئ عن طبيعة النظام السعودي، فإن ذلك يدل على انحراف خطير. لذا ينبغي للعالم أن يتوقع ما هو أسوأ من الأعمال الوحشية والتغطية على انتهاكات النظام السعودي، وحدوث فظائع أكثر جسامة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشدد على أن جميع التدابير التي اتخذتها القوات الإيرانية، رغم وجود محاولات استفزازية متعمدة من جانب أوساط بعينها داخل المنطقة وخارجها لعرقله حركة الملاحة البحرية في الخليج الفارسي، كانت ولا تزال ترمي إلى إنفاذ القوانين واللوائح ذات الصلة، دعماً للحفاظ على القانون والنظام، في جملة مسائل، وحماية البيئة البحرية وصون سلامة الملاحة البحرية وأمنها وضمان تدفق الطاقة. وبما أن النظام السعودي قد ألقى باللوم على إيران.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معذرة! يجب حقاً أن نلتزم بالدقائق الخمس، على النحو المتفق عليه.

السيد العسيري (المملكة العربية السعودية): سأحاول أن أختصر قدر الإمكان. تقود المملكة، بفضل الله، جهود تحقيق